



35 25

الفاو تدعو لمراجعة سياسات إنتاج الوقود الحيوي

مزيد من التخفيضات في "المدنية" و"العسكرية"



2 مناقشة النواب للأزمة المالية: خطاب متقدم بلا نتائج

3 الدبلوماسية الأميركية تودع المنطقة بعد "خراب البصرة"

4 الاحتكار والقرصنة وراء أعطال الإنترنت المتكررة

www.al-sijill.com

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدني للصحافة والاعلام

الخميس 6 تشرين الثاني 2008 / العدد «50» / السنة الأولى
350 فلساً

السَّجِّل

توقعات بانحسار التضخم وانخفاض تحويلات المغتربين الأردن والأزمة المالية: مكاسب آنية وتحديات آتية

السَّجِّل - خاص



◀ يكمن تأثير الأزمة العالمية على الأردن، بمحورين أهمهما انعكاسات الأزمة على آفاق الاقتصاد الخليجي، في ضوء التشابك القوي بين الاقتصاد الأردني واقتصاديات دول الخليج في مجالات متنوعة كالصادرات السلعية والخدمات، وحوالات العاملين، والدخل السياحي، والمنح الرسمية، وتدفقات رؤوس الأموال، مما ينعكس تالياً على الأردن.

أما الجانب الثاني، فيكمن في مدى تأثير الأزمة المالية على "الاقتصاد الحقيقي" في الولايات المتحدة، وتحديدًا حجم هذا التأثير واستدامته، بما في ذلك فعالية الإجراءات المتبناة لعلاج الأزمة من جانب الإدارة الأميركية.

وفي التفاصيل، تتمثل قنوات تأثير الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد الأردني بسعر صرف الدولار، وحجم المساعدات الرسمية التي تمثل 52 بالمئة من مجموع المنح في العام 2008، وقيمة صادرات المملكة من الألبسة التي تشكل 18 بالمئة من مجموع الصادرات الوطنية في العام 2008، وكلاهما يمكن أن يتأثر، بدرجة أو بأخرى، نتيجة نقص السيولة لدى القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة.

تأثير الأزمة على الاقتصاد الأردني، يتوزع على المديين المتوسط والطويل، وذلك في حال استمرار هذه الأزمة، وعدم ظهور أثر مباشر للإجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية لمواجهة، دون إغفال الأثر على المدى القصير.

التتمة صفحة 6

ثقافي

مور: حوّل الفيلم الوثائقي إلى جماهيري

◀ أحدث المخرج مايكل مور، ثورة في مفهوم الفيلم الوثائقي خلال السنوات العشرين الماضية. فقد حوّل الأفلام الوثائقية إلى أفلام جماهيرية تُعرض في دور السينما، شأنها في ذلك شأن الأفلام الروائية.

إعلامي

إلغاء "الأعلى للإعلام": تطبيق انتقائي للأجندة

◀ استخدمت الحكومة توصيات الأجندة الوطنية حول الإعلام لإلغاء قانون المجلس الأعلى للإعلام، وبدأت تبشر بخطوات تتوافق مع توصيات الأجندة نفسها، مثل دمج هيئة المرئي والمسموع مع هيئة الاتصالات. ◀ 26

حريات

طلبة "الأردنية" يستعيدون أحد حقوقهم

◀ أخيراً استعاد طلبة الجامعة الأردنية أحد حقوقهم التي فقدوها بعد تعديل تعليمات مجلس الطلبة في العام 2001. إذ سينتخب الطلبة جميع أعضاء مجلسهم للمرة الأولى منذ سبع سنوات. ◀ 32

أردني

بورتريه

محمد سعيد النابلسي:

◀ كتب "إنهاء خدمته" بيده

زليخة أبو ريشة:

◀ الاحتفاء بقطّين و"فوضى خلّاقة"



16 ◀

28 ◀

السّجل

أسبوعية - سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدهى
للصحافة والاعلامرئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارةرئيس التحرير المسؤول
محمود الريماويالعنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية حسان، الطابق الرابعالعنوان البريدي
ص.ب 4952 تلغ العلي
عمان 11953هاتف
06-5536911
06-5549797فاكس
06-5536991التوزيع
أرامكس ميدياالبريد الإلكتروني
info@al-sijill.comالموقع الإلكتروني
www.al-sijill.comAl-Sijill
Weekly NewspaperPublished by
Al-Mada for Press and MediaChairman
Mustafa HamarnahResponsible Editor
Mahmoud RimawiAddress
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floorPostal Address
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953Tel
06-5536911
06-5549797Fax
06-5536991E-mail address
info@al-sijill.comWebsite
www.al-sijill.comDistributed by
Aramex Media

جلسة المناقشة النيابية للأزمة المالية العالمية

خطاب اقتصادي متقدم لا نتائج له

وانتقد محمد عقل "مدرسة الليبرالية المتطرفة"، ودعا إلى اشتقاق "نظام اقتصادي يأخذ حسانات المدارس الاقتصادية العالمية ولا يرتبط بها بلا انفك"، مؤكداً الحاجة إلى إعادة قراءة الاقتصاد الإسلامي الذي سيطر على الاقتصاد العالمي 1300 عام. حمزة منصور رئيس كتلة النواب الإسلاميين، شدد على موضوع النظام الربوي، وتساءل: هل نحن بمنأى عن "النظام الرأسمالي الآيل للسقوط"، بحسب تعبيره. ورأى أن الفرصة سانحة "ليقدم عقلاء الأمة بنظام عادل، متنسق مع الفطرة". سليمان السعد، دعا إلى "العودة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي"، مشيراً إلى تعالي "صحات الاقتصاديين الغربيين الموضوعيين بأن الحل الوحيد هو الاستفادة من نظام اقتصادي إسلامي".

في الموقف من الإجراءات لمواجهة الأزمة، اتفق عدد كبير من النواب على تامين ضمان الودائع في البنوك الأردنية حتى نهاية العام 2009. محمد عواد وعدنان العجارمة شكرًا الحكومة على ذلك. زياد الشويخ قدر لها "التوجه الحكيم". الدغمي وصف الإجراء بـ"أكثر من معقول". حدادين قال إن الحكومة أحسنت بهذا الإعلان. القضاة رأى أن القرار خفف من آثار الأزمة. السعد عدها خطوة في الاتجاه الصحيح. وتساءل خالد البكار، عن الإمكانات المتوافرة لدى الحكومة لضمان الودائع، فيما ذهب مشيل الحجازين إلى أنها خطوة في الإطار السياسي. النواب كانوا أكثر حذراً إزاء سياسة مستقرة بربط الدينار بالدولار، فقد ثمن محمد عواد عملية الربط، بينما دعا عدنان العجارمة إلى ربط الدينار بسلة عملات.

عبد الكريم الدغمي، طالب الحكومة بالحزم في "إقصاء كل مسؤول (وهم كثير) من أصحاب النظرية الاقتصادية الليبرالية المتطرفة". وأوضح أنه لا يدعو إلى "النظرية الشمولية أو دولة القطاع العام"، بل يدعو إلى مسؤولين "يؤمنون بما ورد في بيان دولته من أن اليد الخفية للسوق يجب أن تضبطها يد ظاهرة لهيئات الرقابة الحكومية".

التحسن العام على مستوى الخطاب النيابي، لم يقابله تحسن في استخدام النواب لسلطتهم

نواب جبهة العمل الإسلامي، رأوا في الموضوع مادة دسمة لتسليط الضوء على مسألة الربا والترويج للبنوك الإسلامية. محمد القضاة، دعا الحكومة أن تعمل على "أسلمة البنوك الربوية"، وإلى عدم الاقتراض منها، مشيراً إلى أن "حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يبلغ 400 مليار دولار". عزام الهندي، دعا للتوجه نحو "أسس الاقتصاد الإسلامي والاهتداء بهديها"، و"السماح بمزيد من البنوك الإسلامية".

الداخلي في طرح الثقة بالحكومة أو بأحد الوزراء. التذكير قوبل بابتسامة من الذهبي، الذي لم يسمع إلا عبارات الإطراء والإشادة بالبيان الذي تلاه في بداية الجلسة، وبسياسة الحكومة.

في مجال الربط بين مناقشة تداعيات الأزمة العالمية والاستخلاصات السياسية، قال ممدوح العبادي: "أسجل أن النظام الرأسمالي ليس السبب الحقيقي لما جرى، بل عدم المراقبة والفساد المالي في البنك الفيدرالي الأميركي". العبادي هو رئيس الفرع الأردني لمنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد". العبادي طالب الحكومة أن تقدم دراسة لإعادة النظر في المؤسسات المستقلة وهيئات التنظيم، وركز على ما تتطلبه من إنفاق أموال، وما تمثله من ازدواجية مع الوزارات ذات الصلة.

بسام حدادين قال: "المدرسة الفكرية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببت بالأزمة الاقتصادية والمالية، لها بين ظهرانيها متحمسون ومدافعون"، وأضاف أن هذه النخب "هيمنت على دفة الاقتصاد، واندفعت نحو تسريع برامج الخصخصة وتشكيل المجالس والمؤسسات المستقلة"، وتابع أن المشكلة الأهم هي رفضها قبول الحوار والمشاركة للوصول إلى رؤية وبرنامج وطني للتعامل مع عصر العولمة، وتوجهات انسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية المباشرة. واستدرك حدادين أن هذا لا يعني العودة إلى دولة القطاع العام أو العودة عن سياسة الانفتاح، معتبراً أنها ليست مناسبة لأصحاب الفكر الشمولي ولا التيار المحافظ "ليصطهجوا"، أو ليذكروا بمقولة "الم نقل لكم".

حسين أبوorman

رغم التباين في زوايا النظر وتنوع المقاربات، فإن مداخلات 41 نائباً ونائبة، في جلسة المناقشة حول الأزمة المالية العالمية، الاثنين 3 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، عكست وضوحاً في المواقف الاقتصادية، يفوق ما عبّر عنه النواب من مواقف في جلسات مماثلة سابقة، هيمنت عليها زاوية النظر السياسية. النواب الجدد لم يكونوا أقل قدرة من زملائهم القدامى. يفسر ذلك جزئياً أن المجلس الحالي يشتمل على رجال أعمال أكثر من مجالس سابقة، وأن النواب "حضروا درسهم بطريقة أفضل". وإذا كان هناك من فرق بين مواقف الجدد والقدامى، فهو أن الأخيرين كرسوا مساحة أكبر ضمن مداخلاتهم للخروج باستخلاصات ذات طبيعة سياسية.

النواب كانوا أكثر حذراً إزاء سياسة مستقرة بربط الدينار بالدولار

التحسن العام على مستوى الخطاب النيابي، لم يقابله تحسن في استخدام النواب لسلطتهم، لحمل الحكومة على الاستجابة للمطالب التي تحظى بتوافق واسع، كما هي الحال في موضوع الرقابة على الأسعار. فقد شكوا معظم المتدخلين من النواب من عدم هبوط أسعار المواد التموينية رغم خفض أسعار الوقود وتراجع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ودعوا إلى بسط الرقابة على الأسعار. عدد من النواب قدموا مقترحات محددة، فقد دعا محمد البدرى ويوسف القرنة إلى تشكيل هيئة عليا لرقابة الأسواق، وطالب الأخير بالإسراع في "إصدار قانون حماية المستهلك". ورأى عبد الكريم الدغمي في عودة وزارة التموين فكرة معقولة، فيما دعا محمد أبو هديب إلى عودة وزارة التموين أو تشكيل هيئة عليا لرقابة الأسعار، مستدركاً أن الوزارة أهم. محمد عواد، قال إنه إذا عادت وزارة التموين، "فلن يعود معها إلا الفساد الإداري والمالي".

رئيس الحكومة تجنب في رده على النواب، مناقشة الاقتراحات والمطالب المثارة، واكتفى بالإشادة بالمداخلات والتأكيد أنها موضع اهتمام. أشاد الذهبي بالنواب الذين لم يتحدثوا، معتبراً أنه "كما أن للكلام بلاغة، فإن للصمت بلاغة"، ما يثير تساؤلاً حول قيمة المواقف النيابية التي لا تفصح الحكومة عن اتجاه التعامل معها، بما يعفيها من أي التزامات محددة.

رئيس المجلس عبد الهادي المجالي، ذكر النواب بالحق الذي يحفظه لهم النظام



الدبلوماسية الأميركية تودع المنطقة

بعد "خراب البصرة"



رئيس الديوان الملكي الأسبق عدنان أبو عودة، يؤكد أن استراتيجية إسرائيل ظلت متكئة على مدى العقود الماضية على قاعدة "شراء الوقت". وجاءت الدبلوماسية الأميركية لترميز هذه القاعدة.

مسؤول بارز يؤكد أن الأردن، وسائر ما يُعرف بـ"دول الاعتدال"، وصلوا إلى قناعة بـ"عبثية الجهود الأميركية أمام

تخندق إسرائيل خلف القلعة". تشعر هذه الدول بالمرارة حيال إغلاق نافذة الفرصة الأخيرة، التي ما فتئ الأردن يطالب باستغلالها منذ مطلع العام الجاري.

الخيار الوحيد أمام الأردن الآن، يكمن في مواصلة الترويج للسلام مع الاستدارة لإعادة ترتيب البيت الداخلي - لا سيما الانفتاح على مختلف مكونات المجتمع، إشاعة الحريات العامة وتحريير الصحافة.

يجادل مسؤولون سابقون بأن الأردن - كغيره من دول المنطقة - حصروا رهانهم بالتوصل إلى سلام بعيد المنال على حساب

الدول العربية عمرو موسى. ويتوقع المسؤول تكثيف محاولات الدوائر الأميركية المتصلة باللوبي الصهيوني واليمين الإسرائيلي، لتوريث الأردن بدور أمني وإداري في الضفة الغربية.

إرهاصات "المؤامرة" أطلت برأسها قبل ثلاث سنوات، حين انسحب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارييل شارون من قطاع غزة، في إطار خطة فصل أحادي الجانب، أراد إسقاطها لاحقاً على الضفة الغربية، قبل أن يتهاوى أمام المرض.

إذن، فإن استراتيجية إسرائيل تتمحور حول محاولة "تعقيم" جزء من الضفة الغربية، بعدد سكانها المليونين ونصف المليون نسمة للأردن، وإلحاق قطاع غزة بمصر - امتداداً للترتيبات التي سبقت وقوع هاتين المنطقتين تحت الاحتلال الإسرائيلي العام 1967.

فلماذا تأتي رايس إلى المنطقة فيما تلتزم الرباعية الدولية بحضورها؟ لتقديم العزاء بمسار السلام أم لحقن شعوب المنطقة وقيادات دولها، بجرعات جديدة من المورفين لحين البحث عن مبادرات وخرائط طريق وهمية جديدة؟

منذ خطة روجرز قبل أربعة عقود، جالت في المنطقة عشرات الوفود الأميركية ضمن مهمات "تقصي حقائق" أو لطرح مبادرات تلو المبادرات.

تقوم وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، برحلة وداعية في المنطقة، بعد ثماني سنوات من دبلوماسية عبثية أوصلت القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، رغم الوعود البراقية، وتركزت النار تحت رماد عراق آيل للتفتت.

تأتي رايس إلى عمان خلال الساعات المقبلة، وقد تغير ساكن البيت الأبيض، وسط توقعات بتحويل جهود السلام الأميركية إلى أجل غير مسمى، أمام طغيان ملفات داخلية ودولية - من أفغانستان إلى العراق - على أجندة الإدارة الأميركية الجديدة.

إنها جولة رايس المكوكية العاشرة، منذ مؤتمر أنابوليس أواخر العام الماضي، حين جدد الرئيس السابق جورج بوش التعهد بإقامة دولة فلسطينية قبل انتهاء ولايته الثانية.

على أن "اللعبة انتهت" (The game is over)، طبقاً لتوصيف يسقطه سياسي أردني مخضرم على دبلوماسية المحافظين الجدد، حيال محاولات إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. يذكر هذا المصطلح بعبارة ممثل العراق لدى الأمم المتحدة محمد الدوري، التي قالها للصحفيين عقب دخول الجيش الأمريكي إلى بغداد في 9 نيسان/أبريل 2003.

مسؤول آخر ينعى "المسار الفلسطيني"، كما نعاه قبل أشهر في عمان أمين عام جامعة

المعشر، مهندس الأجندة وصاحب كتاب "نهج الاعتدال العربي"، يستبعد حصول أي تقدم في غياب انفتاح السلطة على مختلف مكونات المجتمع المحلي. ويتحدث المعشر عن "إصلاح تدريجي" يأخذ في الاعتبار الخصوصية الأردنية.

لذلك أن الأوان لتغليب مبدأ الحوار الوطني، والبحث عن ترياق داخلي بدل ملاحقة مورفين المفاوضات مع عدو غير معني بنجاة المريض. وإلا، فإلى اللقاء رايس؛ بانتظار بائع متجول جديد من واشنطن حاملاً بضاعته المستهلكة.

تنمية المجتمعات المحلية وانتهاج التعددية السياسية. واليوم، يفترض أن يشكل الارتداد إلى الداخل مصداً في مواجهة تداعيات فرص السلام؛ بما فيها إلحاق غزة بمصر والضفة الغربية بالأردن.

وتتساءل النخب الأردنية فيما إذا ستتجه الحكومة لنفض الغبار عن مجلدات الأجندة الوطنية، التي وضعت بين عامي 2003 و 2005 لتشكل خريطة طريق متعددة المسار لعشر سنوات، بهدف تطوير المملكة اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً.

وزير البلاط ووزير الخارجية الأسبق مروان

إحدى ثمار الحوار مع التيار

فك استعصاء قضية المركز الإسلامي

الإسلامي، من الهيئة العامة. كان من المفترض إجراء الاقتراع بعد عيد الفطر مباشرة مطلع تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حسبما يوضح القيادي الإسلامي، الذي سجّل للحكومة قراراً بوقف توسعة قاعدة الهيئة العامة، استجابة لاحتجاجات الإسلاميين الذين رأوا في إضافة أعضاء جدد محاولة لتغيير لون المركز.

أما قرار إلغاء حظر الخطابة على الإخوان فيغطي، بحسب الشيخ منصور، «20 خطيب مسجد، من بين مئات الممنوعين».

من بين الخطباء العائدين الشيخ إبراهيم زيد الكيلاني، وعبد الحميد القضاة. وكانت الحكومة عينت إدارة مؤقتة للمركز الإسلامي في منتصف 2006 بانتظار نتائج تحقيق في شبهة فساد.

رئيس اللجنة المؤقتة الوزير والدبلوماسي الإسلامي السابق بسام العموش، كان كشف وجود أخطاء وتجاوزات سابقة، فيما اعتبرها رئيس هيئة الإدارة السابقة سعد الدين الزميلي "لا تتعدى اجتهادات إدارية خاطئة قابلة للتصويب".

يوظف المركز 3700 شخص، فيما تقدر مصادر مستقلة أصوله وأرصده بـ 700 مليون دولار.

الانتخابات الأخيرة أواخر العام الماضي. مع ذلك استفادت الجبهة من التفاهات الدائرة لدخول المكتب الدائم للمجلس النيابي.

الحوارات انعكست على الأجواء الأمنية، إذ تراجعت وتيرة الاعتقالات وانخفضت تعقيدات استصدار شهادات عدم محكومية، حسن سلوك أو تجديد جوازات سفر، فيما تحسنت معاملة رجال الأمن لسجناء التنظيمات، بحسب مصادر إسلامية.

مراكز صنع القرار، تؤكد أن تسليم مفاتيح المركز الإسلامي إلى الإخوان تندرج ضمن «تفاهات ضمنية تستهدف إعادة الأمور إلى نصابها»، قبل منتصف العام 2006. الحكومة رفعت أيضاً فيتو على الإمامة كانت فرضته على كوادر إخوانية، بعضهم منذ عشر سنوات، مقابل تعهدات الإخوان بـ«عدم الشطط» في خطب المساجد. الناطق باسم كتلة نواب الإخوان الشيخ حمزة منصور، أحد الذين استعادوا حق الخطابة، يؤكد أن الحكومة وعدت باتخاذ إجراءات إيجابية حيال الإسلاميين، لكنه يصفها بأنها «ليست كافية».

ينتظر الإسلاميون، بحسب الشيخ منصور، من الحكومة تنفيذ وعدها بالسماح بإجراء انتخابات مستقلة لاختيار إدارة جديدة للمركز

الجديدة حواراً مباشراً مع حماس، تماشياً مع إعادة بناء تحالفات ومتغيرات مرتقبة على الأرض؛ من بينها احتمالات تشكيل حكومة ليكوية في إسرائيل برئاسة بنيامين نتانياهو.



إعادة المركز إلى إدارة

«الإخوان»، قد يوقف

انحسار شعبية هذا

التيار العريض

وينتظر الإسلاميون إغلاق قضية المركز الإسلامي، أهم روافع حركتهم.

إعادة المركز إلى إدارة الإخوان، قد يوقف انحسار شعبية هذا التيار العريض، منذ كفت الحكومة يده عن «بيت مال» الجماعة. إذ إن عدد مقاعد الجبهة تراجع من 17 إلى ستة في

ناجزة.

هذا الموقف جدد رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في حوار قبل ثلاثة أيام مع مدير تحرير «العرب اليوم» فهد الخيطان. إذ أوضح مشعل، الذي طردته عمان العام 1999، أن حماس «ضد التوطين والوطن البديل والكونفدرالية». ولفت إلى أن «جولات الحوار مع الأردن وضعت العلاقة بين الجانبين على طريق جديدة وجيدة».

الحركة الفلسطينية يبدو أنها تعهدت بحزمة التزامات أمنية عالقة، فوعدت بالكف عن محاولات اختراق التيار الإسلامي في الأردن، تجنيد عناصر من هذا التيار، تهديد الأمن الوطني أو استخدام الأراضي الأردنية في المواجهة مع إسرائيل، حسبما يتسرب من الجانب الأردني.

في غضون ذلك تتجه إسرائيل والولايات المتحدة لفتح حوار مع حماس - التي ترفض خيار السلام حتى الآن. وكانت الحركة تلقت رسائل من وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس عبر القيادة القطرية ووزير الخارجية السوري وليد المعلم، حسبما كشف دبلوماسيون عرب في عمان.

وثمة توقعات بأن تفتح الإدارة الأميركية

توقعات مصادر رسمية وإسلامية، أن يفرض المناخ الإيجابي بين الإخوان المسلمين والحكومة، إلى رفع يدها خلال أسابيع عن جمعية المركز الإسلامي، الذراع المالية للتيار الإسلامي - وذلك بعد سنتين من إحالة ملفها إلى القضاء بشبهة فساد.

تلك الإجراءات، إضافة إلى منح صحيفة «السبيل» الإسلامية الأسبوعية ترخيص الصدور يومية بعد ستة أشهر من الانتظار، تتوج حوارات هادئة بعيداً عن الأضواء بين السلطة والإخوان. يتزامن ذلك مع سلسلة حوارات بدأت منذ أربعة أشهر مع حركة حماس، المتناغمة أيديولوجياً مع إخوان الأردن، منهية قطيعة دامت تسع سنوات. اللقاء الأخير عقد الأسبوع الماضي بين مدير المخابرات العامة الفريق محمد الذهبي، وعضوي المكتب السياسي محمد نزال، ومحمد نصر.

التحرك الرسمي ينبع من انهيار فرص السلام، وتنامي خطط يمينية إسرائيلية وأميركية بإلحاق جزء من الضفة الغربية بالأردن.

ذلك أن موقف حماس المعلن يتناغم مع الجدار الأردني الراض، لأي تشبيك مع أي كيان عربي النهار قبل قيام دولة فلسطينية

الاحتيال والقرصنة وراء أعطال الإنترنت

محمد الفضيلات

تكررت في الأيام الماضية أعطال شبكات الإنترنت في مختلف أنحاء المملكة، تفاوتت بين الانقطاع الكامل لساعات أو رداءة الخدمة، ما أثار تساؤلات بين المشتركين حول نجاعة الشبكات الوطنية، في ظل الاحتكار و/أو القرصنة الإلكترونية.

غياب خدمة الإنترنت، التي باتت الشريان الرئيسي لمختلف النشاطات الاقتصادية والإدارية والأكاديمية، أدى لتعطيل أعمال غالبية المشتركين الذين يعتمدون عليها في تواصلهم الداخلي والخارجي.

المدير التنفيذي في مجموعة الاتصالات الأردنية رسلان دبرانية، أرجع الانقطاع الأخير إلى "عطل في أحد الأجهزة في مجموعة الاتصالات"، لكنه لم يشر إلى مكان العطل. وأكد أن الانقطاع يوم الخميس الماضي، تراوح بين "عشر دقائق وساعتين".

مصدر في مجموعة الاتصالات الأردنية، أوضح من جانبه أن العطل حدث في محطة هاشم لعدة ساعات. يشار إلى أن محطة هاشم تشكل نقطة العبور الوحيدة لجميع حركة الاتصالات على الشبكة العنكبوتية، ما يؤدي بالضرورة، في حال أي عطل فني، إلى انقطاع عام في الخدمة.

وسبق أن تعرضت المحطة في حزيران الماضي، لعطل فني نتج عن انقطاع الكهرباء.

مشتركون في مناطق عمان الغربية، اشتكوا من غياب خدمة الإنترنت لأكثر من

عشر ساعات، واحتج بعضهم على صعوبة الإبلاغ عن الشكاوى، بسبب الضغط غير المسبوق على مقاسم المزودين الآلية.

وفي بادرة وصفتها مجموعة الاتصالات "بالتعويضية"، تجاه المشتركين الذين تضرروا جراء انقطاع الخدمة، أعلنت عن عزمها منح الحد الأقصى لمشاركي خدمة الإنترنت (adsl).

وفيما ترجع مجموعة الاتصالات الانقطاع المتكرر، إلى أعطال فنية تتعرض لها

المجموعة تارة وإلى الأعطال العالمية تارة أخرى - كما حدث في شباط/فبراير الماضي، حين تعرضت الخدمة لمشكلة انقطاع وبطاء بسبب عطل في كوابل بحرية رئيسية في البحر المتوسط، يجادل مهندسو اتصالات بأن الأعطال ناتجة عن "سيطرة محطة هاشم على عبور كامل خدمات الإنترنت للمشاركين".

مهندس طلب عدم الكشف عن اسمه، قال إن العطل الأخير "نتج عن

هجوم إلكتروني أدى إلى الحرمان من الخدمة (denial of service) على أجهزة الاتصالات في محطة هاشم، فاضطرت لإطفاء الأجهزة المزودة للخدمة نتيجة عجزها عن صد الهجوم".

يصف المهندس الذي يشغل حالياً منصب مديرعام شركة اتصالات تحت التأسيس "حالة محطة هاشم بالقديمة، التي لم تثمر فيها كل محاولات التحديث نظراً لقدم الأجهزة المتوافرة لديها".

يضم الأردن 35 شركة تقدم خدمات التزويد بالإنترنت لمشاركين، جميع الشركات ترتبط بشركة الاتصالات التي تحصل على الخدمة من محطة هاشم.

ورغم الاعتماد الكبير على خدمة الإنترنت في إدارة المعاملات التجارية والاقتصادية، وحتى الرسمية، إلا أنه لا تتوافر حتى الآن أي تقديرات لحجم الخسائر الناتجة عن انقطاع الإنترنت. وبحسب مهندس آخر، "الأصل أن تقوم الشركات المزودة بدفع تعويضات للمشاركين في حال انقطاع الخدمة (service level agreement) كما ينص عقد التزويد".

ورأى أن عدم التزام مجموعة الاتصالات الأردنية بدفع "تعويضات مماثلة للشركات المزودة يعود إلى أن الأخيرة عدلت من شروط التعاقد، بحيث لا يتضمن العقد تعويض المشتركين عن الأضرار التي قد تنتج عن انقطاع الإنترنت".

ويؤكد أن حل مشكلة الإنترنت يكمن في كسر احتكار محطة هاشم ك (بوابة دولية) وحيدة لتوفير خدمة الإنترنت في المملكة، مشيراً إلى أنه مع مطلع العام المقبل ستفتح ثلاث شركات بوابات دولية مستقلة لتزويد خدمة الإنترنت للمشاركين، دون أن تكون موصولة بمحطة هاشم.

وغالبية بوابات التزويد التي سيتم إطلاقها ستقدم خدمة الإنترنت اللاسلكية، نظراً لاعتماد مجموعة الاتصالات على محطة هاشم فقط، في تزويد المشتركين بخدمة (adsl)

ورغم المشاكل التي تنتج عن التزود باللاسلكي، كعدم توافر أنظمة حماية للمعلومات المرسل والمستقبل، وعدم توافر سرعات عالية، إلا أنها ستساهم في إشعال سوق المنافسة، ما سيدفع المزودين للاعتناء أكثر بالخدمات المقدمة، التي حين كسر الاحتكار الذي تفرضه مجموعة الاتصالات على التزود بخدمة (adsl).



تعديلات قانون العمال تفتح باب استجواب الوزراء

السَّجَل - خاص

التعديلات التي أقرها المؤتمر الاستثنائي لاتحاد نقابات العمال المتعلقة ب«إلغاء فروع النقابية»، في محافظات المملكة الإثنتي عشرة، حركت دعوى قضائية ضد الحكومة والاتحاد، وتحركاً نيابياً وصل إلى استجواب وزير العمل باسم السالم حول مغزى التعديلات.

الدعوى حركتها أربع من 17 نقابة: الكهرباء، والبناء، والبتروكيماويات، والمناجم والتعدين، وتفيد بأنها «تضررت» من قرار إلغاء 17 فرعاً تابعاً لها. في موازاة ذلك قدم النائب بسام حدادين (يساري)، استجواباً للسالم حمل فيه وزارته مسؤولية ما حدث «باعتبارها المرجعية الأولى لتطبيق واحترام قانون العمل». كما اتهم حدادين الوزارة

ب«التواطؤ والتقايس قبل وأثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي والاعتراف بنتائج». واعتبر النائب المخضرم (منذ 1989) نتائج ذلك المؤتمر بأنها «مدمرة للحركة النقابية العمالية»، فضلاً عن أنها «مخالفة» لأحكام قانون العمل.

حدادين، قال في نص الاستجواب المقدم «إن قرار منع العمال من ممارسة النشاط النقابي في مواقع العمل، من خلال تشكيل فروع لنقاباتهم يخالف أحكام المواد (99/ب ز 100/د و115) من قانون العمل».

أضاف حدادين أن الاتحاد «أقدم على تطبيق قراره بأثر رجعي وقام بحل 28 فرعاً منتخباً من فروع النقابات العامة، في التجمعات العمالية الكبيرة».

ورأى أن إقرار الوزير للتعديلات يعد اعترافاً بنتائجها المدمرة، خلافاً لأحكام قانون العمل في المواد المشار إليها، وبرر استجواب السالم بصفته «الوزير المختص»، كون مندوب الوزارة «حضر» كافة أعمال المؤتمر ولم يعترض على التعديلات. وكان الاتحاد العام لنقابات العمال قرّر خلال مؤتمر استثنائي في آب/أغسطس

الماضي - آخر مؤتمر عادي عقد في آب/أغسطس 2004 - استبدال فروع النقابات العامة وعددها 28 فرعاً منتخباً بلجان نقابية يعينها الاتحاد العام.

كما سيسهم القرار «النهائي» على حد تعبير رئيس اتحاد العمال، في وقف حالة الركود التي تعيشها النقابات، وتكديس الأموال في الفروع، و زيادة نسبة الانتساب التي لا تتجاوز 10 إلى 20 بالمائة لتصل إلى 50 بالمائة.

اتحاد نقابات عمال الأردن «العام» يعقد مؤتمراً العادي مرة كل خمس سنوات، إلا أن المؤتمر الاستثنائي عقد بحضور - الهيئات الإدارية للنقابات الـ17 بما يقارب 150 نقابياً - لإقرار النظام الداخلي للاتحاد والنظام الموحد للنقابات.

المؤتمر شهد حالات انسحاب منه احتجاجاً من أربع نقابات عمالية هي: البتروكيماويات، والبناء، والكهرباء، والمناجم والتعدين، على آلية إقرار التعديلات برفع الأيدي.

المعاينة اعتبر التعديلات شكلية وهي «مجرد مسميات، أما النزاعات فسببها التنافس على المناصب في النقابة وفروعها».

إلا أن النقابات عدت التعديلات مخالفة لأحكام المواد 99/100/115 من قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 ومخالفة للمادة 16/أ/ب من النظام الأساسي للاتحاد.

مصدر مسؤول في وزارة العمل فضل عدم الكشف عن اسمه، بين لـ«السَّجَل» «أن إجراءات النقابة في حل الفروع لا تحمل أية مخالفة قانونية».

وتتيح المادة 99 من قانون العمل في الفقرة ب للنقابة فتح فروع لها في المملكة. وتتضمن المادة 100 من الفقرة د من المادة «كيفية تأسيس فروع النقابة في أنحاء المملكة وشروط تشكيل اللجان فيها وإجراءاتها».

التعديلات الجديدة لم تتطرق إلى الفروع وكيفية إنشائها بل اقتصر على اللجان، وللنقابة وفق المادة «115» أن تفتح فروعاً لها في جميع أنحاء المملكة، ويحدد النظام الداخلي للنقابة العلاقة بينها وبين فروعها، وبينها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال.

طعم جديد
لمذاق فريد

صلصات
رويال

نقدم لكم ٣ أنواع
جديدة من الصلصات
الشهية التي ستضيف
طعماً لذيذاً و مذاقاً
فريداً على مجموعة
ساندويشات رويال
الشهيرة لدى مطاعم
برجر كنج.



دجاج رويال
صلصة مارينارا

هامور رويال
صلصة هاواي

بيف رويال
صلصة جالابينو

على مزاجك... انت

خدمة التوصيل

عمان 5805555 الزرقاء 3651500 إربد 7243388

الأردن والأزمة المالية: مكاسب آنية وتحديات آتية

تتمة المنشور على الأولى

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد تباطؤاً كبيراً خلال العام 2009 نتيجة الأزمة، فمن المتوقع أن لا تحقق الولايات المتحدة والدول الأوروبية أي نمو اقتصادي خلال العام المقبل، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو، بشكل كبير، في الصين والهند وبقية الدول الآسيوية.

نتيجة ذلك تشير التوقعات إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية، ما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الأردني، من حيث انخفاض فاتورة المستوردات وتحسن مستوى الصادرات، نتيجة انخفاض كلف الإنتاج نظراً لانخفاض أسعار المشتقات النفطية، ما سيؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في المملكة.

كذلك ستعكس الأزمة إيجاباً في المدى القصير، على معدل التضخم نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية، حيث من المتوقع انخفاض معدل التضخم بشكل ملحوظ العام 2009 ليصل إلى نحو 7 بالمائة بالمقارنة مع نحو 15.8 بالمائة متوقعة لعام 2008.

عليه، يتوقع أن يستمر الاقتصاد المحلي على المدى القصير في تحقيق نتائج إيجابية، وأن يحقق نمواً لا يقل عن 5 بالمائة في العام 2009.

أثر الأزمة على المدينين المتوسط والطويل
تحمّل الأزمة في طياتها انعكاسات

سلبية، ستظهر في المدينين المتوسط والبعيد على الاقتصاد الأردني، لكونه اقتصاداً مفتوحاً يرتبط بالاقتصادات العالمية والمحيطه بعلاقات وثيقة، ويتأثر بصورة مباشرة بالتطورات العالمية والإقليمية.

حوالات العاملين في الخارج عرضة للتأثر السلبي، بحكم تراجع حجم استثمارات دول الخليج في أميركا وأوروبا، جراء الأزمة المالية ونتيجة الركود العالمي، وتوقع انخفاض أسعار النفط، والفوائض المالية لدول الخليج، مما سيرتب أثراً سلبياً على اقتصاديات تلك الدول، ويؤثر سلباً على مستوى تشغيل العمالة الأردنية، وانخفاض تحويلاتها من دول الخليج، التي تشكل المصدر الأكبر لحوالات المغتربين والعمالة الأردنية في الخارج.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI فمن المتوقع أن تتراجع، وفي مقدمها الاستثمارات الخليجية، التي تشكل النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة، إذ شهدت الاستثمارات العربية الخليجية في الأردن نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، نتيجة ارتفاع الفوائض المالية من عائدات النفط.

تشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات الخليجية المتراكمة في الأردن، حتى نهاية الربع الأول من العام 2008، بلغت نحو 12 بليون دولار موزعة على القطاعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.

إلا أن الأزمة المالية الراهنة وتوقع انعكاسها بشكل سلبي على اقتصاديات

دول الخليج، وعلى المواقف المالية لكبرى الشركات الخليجية التي تستثمر جانباً من مصادرها المالية في الأسواق العالمية، قد تنعكس تراجعاً في حجم الاستثمارات الخليجية في المنطقة بشكل عام.

من جانب آخر، لهذه المعادلة جانب إيجابي، وذلك في حال رغبة الصناديق السيادية الخليجية في تنويع استثماراتها



يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار، إلى ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد أمام العالم الخارجي

في المنطقة العربية، بعد توقع تحول جانب كبير منها من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الأردنية اتخاذ الإجراءات اللازمة، لتطوير المناخ الاستثماري في المملكة واستقطاب أكبر قدر من هذه الاستثمارات.

ثالث القطاعات التي ستتضرر نتيجة الأزمة هي الصادرات، لا سيما أن استمرار الأزمة المالية وتعمق الركود الاقتصادي، سيؤديان إلى تراجع حجم الطلب العالمي، مما سيرتب عليه أثر سلبي على الصادرات

الوطنية في المدينين المتوسط والطويل، بخاصة صادرات المملكة من الألبسة من المناطق الصناعية المؤهلة.

أما سعر الصرف، فيتوقع أن يتأثر هو الآخر نتيجة الكساد الذي سيشهده الولايات المتحدة وكونها المتضرر الأكبر من الأزمة، وأن تنخفض قيمة الدولار الأميركي على المدى المتوسط مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وكون المملكة تتبع سياسة ربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على الصادرات الوطنية.

على أن الأزمة تلقي مخاطر على الاقتصاد المحلي، تتمثل في تشكل ضغوط على معدل التضخم في المملكة، نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي واليابان، وإلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية الأخرى، وبالتالي زيادة حجم أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة.

من جانب آخر، يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية، إلى ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد أمام العالم الخارجي بخاصة دول اليورو ودول آسيا، مما يشكل ضغوطات كبيرة على الدينار.

الاحتياطيات الأجنبية معرضة هي الأخرى لرياح الأزمة، فرغم توافر مستوى مريح من الاحتياطيات التي بلغت نحو 7.5 بليون دولار في نهاية آب (أغسطس) من العام الجاري، وتوقع انخفاض فاتورة النفط، إلا أن المؤشرات السابقة تفقد بريقها، في ظل توقع انخفاض الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين

من الخارج، وتزايد درجة انكشاف الاقتصاد للعالم الخارجي. ما يشكل ضغطاً على الاحتياطيات الأجنبية، لدى البنك المركزي وقدرتها على تغطية مستوردات المملكة وعلى موقف المملكة في تسديد التزاماتها الخارجية. علماً بأنه ليس هناك ما يثير الخوف من تأثير الاحتياطيات بالانهيارات التي تشهدها الأسواق العالمية حالياً، كون هذه الاحتياطيات تستثمر في الودائع والسندات الحكومية الآمنة.

يصف الاقتصاد الأردني ضمن قائمة الاقتصاديات الصغيرة، التي تبقى عرضة للتأثر بالمتغيرات الخارجية دون أن يؤثر بها. ورغم الصدمات الخارجية التي أثرت على الاقتصاد، من ارتفاع في أسعار السلع العالمية والنفط والاضطرابات التي حدثت في الدول المجاورة، إلا أنه تمكن من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وصلت بالمتوسط خلال الفترة 2005 - 2007 إلى 6.4 بالمائة وتمكن الاقتصاد من تحقيق نسبة نمو بلغت 6 بالمائة خلال النصف الأول من العام 2008.

لكن استمرار الركود الاقتصادي العالمي على المدينين المتوسط والطويل، سيؤثر سلباً على العديد من المؤشرات الاقتصادية في المملكة، كحجم الصادرات الوطنية والمستوردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وحوالات العاملين وغيرها. لذلك، فمن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً خلال السنوات المقبلة، بدءاً بعام 2009 وتحقيق نمو اقتصادي أقل مما تم تحقيقه خلال الأعوام السابقة.

الصناديق السيادية: الدول تفتح حسابات خاصة بها

المالية العالمية أن تزداد موجودات هذه الصناديق بنسبة 300 بالمائة بحلول العام 2015، ليصل حجم الموجودات فيها إلى 12 تريليون دولار، جراء الاستثمارات المستمرة التي تقوم بها هذه الصناديق في مجالات مختلفة.

تعمد إلى إنشاء الاستثمارات في الخارج بدلاً من تنفيذ مشاريع حيوية في بلدانها، وأنها قد عمدت إلى إنقاذ الاقتصادات المتعثرة في أميركا وأوروبا، بدلاً من دعم وتقوية الاقتصاد المحلي في دولها.

عوائد استثماراته وتوزعها. وقد أثرت هذه السرية في الدوافع الكامنة وراء خياراتها الاستثمارية، فبعض الدول تبدي قلقها من احتمال أن تقوم الدول المالكة للصناديق بممارسة نفوذها السياسي على الشركات التي تستحوذ عليها، وأن هذه الصناديق

"مورغان ستانلي" و"بير ستيرن" و"ميريل لينيش".

وبخلاف ما هو شائع عن أن تلك الصناديق موجودة فقط في دول الخليج العربية، فإن عدة دول حول العالم تمتلك صناديق مماثلة، ومن بينها النرويج التي تمتلك أحد أكبر الصناديق حول العالم "صندوق التمويل التقاعدي الحكومي النرويجي" والتي تقدر موجوداته بأكثر من 391 بليون دولار. ويعتبر "جهاز أبو ظبي للاستثمار" أكبر الصناديق السيادية في العالم، ويحتوي على 857 بليون دولار، ويعد الأكبر بالنظر إلى حجم موجوداته بالدولار الأميركي، ونسبة تلك الموجودات إلى إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي لائحة أكبر الدول التي تمتلك موجودات كبيرة في صناديقها السيادية، هناك سنغافورة بنحو 330 بليون دولار، وتمتلك الصناديق التابعة لدول الخليج مجتمعة أكثر من نصف أصول هذه الصناديق في العالم. ومؤخراً اقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، أمام البرلمان الأوروبي، إنشاء صناديق سيادية في أوروبا لحماية الشركات الاستراتيجية المحلية، كما فعلت النرويج التي تستفيد من عوائدها النفطية بإقامة الصندوق السيادي.

غير أن هناك من يشير إلى جوانب سلبية في عمل تلك الصناديق، من ناحية افتقادها إلى الشفافية في عملها، إذ إن معظمها لا يكشف عن حجمه أو نشاطه أو

عدي الريماوي

الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي

اسم الصندوق	الدولة	سنة التأسيس	الأرصدة الحالية (بليون دولار)
صندوق أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	1976	857.0
سلطة الاستثمار الكويتية	الكويت	1953	265.4
سلطة الاستثمار القطرية	قطر	2005	60.0
دبي العالمية	الإمارات	2006	100.0
الصندوق السعودي للاستثمار	السعودية	2008	5.2
المجموع			1.313.6

الأزمة العالمية: اتفاق على خطورتها واختلاف على أسبابها

السجل - خاص



ميتون فريدمان

بقدر ما سينهي حالة الفزع، ويأمل المتفائلون أنه إذا ما أعيد تحريك الاقتصادات الراكدة واسترجعت ثقة المستهلكين والمنتجين فإن تراجع أسعار النفط ومواد البناء والصناعات البتروكيمياوية وأجور الشحن والطيران، فإن بعض القطاعات ستشهد بداية تحريك قد لا تطيل أمد التراجع الاقتصادي. وحتى هذه اللحظة فإن معظم اقتصادات العالم لم تشهد حتى الآن معدلات نمو سالبة، بل هبوطاً في نسب النمو الإيجابية. وهذا ينطبق على معظم دول أوروبا وآسيا وشمال أميركا. والدول التي قد تحقق معدلات سالبة إذا لم تتحسن أسواق صادراتها هي اليابان وكوريا. وهنالك دول تعاني من مشكلات مزمنة أساساً ولا يؤخذ بظروفها كمؤشر على عمق الأزمة أو مدى التراجع الاقتصادي.



آدام سميث

الاستثمارات المالية وتنوعها، وبخاصة في قطاع العقار، ما أدى إلى خلق ثروات افتراضية هائلة أمام الأفراد والمؤسسات، كان لها أثر كبير على التوظيف والاستهلاك، دون أن يصاحب ذلك زيادة مناسبة في الإنتاج، وهو ما أدى إلى توسع الاستيراد على حساب الدول الراغبة في التصدير للولايات المتحدة بأسعار منافسة وبخاصة الصين وكوريا واليابان وأسواق أخرى في أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا.

- بدأت مظاهر الإجهاد تغزو المؤسسات التي كانت تعتبر قلاعاً صامدة داخل الاقتصاد الأميركي مثل مؤسسة إنرون Enron التي هوت وأسقطت معها آرثر أندرسون. وتلا ذلك سقوط مؤسسات تجارية وشركات الاستثمار الكبرى في نيويورك أمثال ليمان برونرز و غولدن ساكس، وأخيراً وليس

آخرها ميريل لينتش، التي اشترتها بنك أوف أميركا. وهنالك متاعب جمة في صناعة السيارات والشركات العملاقة الأميركية الثلاث في هذا المجال.

- ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ومواد البناء والمواد الغذائية الأساسية، وظهور الخلل الكبير في مجريات الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، فبينما عانى قطاع الإنتاج من فائض في الطلب، بدأ وكان قطاع النقد يعاني من الفائض في العرض. وهكذا تعززت الضغوط التضخمية أكثر وأكثر. وباستمرار هذه الظاهرة بدأ سوق العقار في التصدع فأحدث انهياره دويماً في مختلف الجوانب الاقتصادية وانتقل الهم الاقتصادي من التضخم إلى التراجع.

- صعود دول كثيرة إلى مصاف الدول سريعة النمو بمعدلات غير مسبوقه مثل الصين والهند ودول الخليج، والتي زاد الطلب فيها، ما أعطاهم مزيداً من القوة التفاوضية على مستوى الاقتصاد الدولي. وصاحب ذلك كله استقلال القرار الروسي وشعوره بالتفوق بعد تجاوز الأزمة الحادة التي ألمت به خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وبداية تصدع الوفاق الأوروبي الأميركي.

طبيعة الأزمة الاقتصادية: ليس هنالك اتفاق كامل بعد على أن ما نشهده في الوقت الحاضر هو أزمة مالية نقدية، أم أنه أزمة اقتصادية بكل أبعادها المختلفة. ومع أن البعض مثل بيرنانكه، رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي، ما زال يستخدم كلمة تباطؤ وليس تراجع، فإن آخرين يرون أن العالم قد دخل في نفق التراجع الاقتصادي، ويذهب البعض الآخر إلى القول إن ما نشهده هو انهيار وكساد. ولكن المؤكد أن حصر نيران الأزمة المالية والمصرفية لن ينهي المشاكل

دراسة على الوضع الاقتصادي للمملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957، فوجد أن بين التغير في الأجر النقدي والتغير في نسبة البطالة، علاقة سلبية. وعزز هذه الدراسة كل من سامويلسون و سولو حين أكدوا أن ثمن تقليل نسبة البطالة هو ارتفاع نسبة التضخم، والعكس صحيح.

في السبعينيات من القرن الماضي، أوضحت دراسات أجراها كل من فريدريك فون هايك، ومن بعده إدموند فيليبس، وكلاهما حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أنه على المدى الطويل، هنالك معدل طبيعي للبطالة، وبخاصة إذا ما قيست بالأجور الحقيقية وليس النقدية، فإن منحني فيليبس يتحول إلى خط عمودي، وهو ما أكده ميلتون فريدمان في العام 1974.

إن هذا يعني أنه، على المدى الطويل، لا توجد مقايضة بين التضخم والبطالة، وأن منحني فيليبس الذي كان منحدرًا وسالبًا، أعطى للحكومات الفكرة بأن زيادة الأجر سوف تقلل من نسبة البطالة، وهو أمر يرفضه الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد، الذين قالوا إن منحني فيليبس الجديد هو أقرب إلى تفسير ظاهرة "الكساد التضخمي" أو "Stagflation" الذي يجمع بين الكساد والتضخم.

وقد عزز هذا التوجه عدة تطورات أساسية أبرزها:

- المديونية العالمية التي استثمرت لإبراز هشاشة النظم الاقتصادية القائمة على التدخل الحكومي.

- سقوط جدار برلين، وتفتت الاتحاد السوفييتي، ما فتح باب الهيمنة للمدرسة التاشيرية والريغانية Thatcherism & Reaganomics بمفهومهما الكلاسيكي للاقتصاد الرأسمالي وتبني هذا النموذج من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

- الانفجار التكنولوجي عبر الكمبيوتر والاتصالات، وبروز ظاهرة العولمة بآليات جديدة لا غالب له، وتحويله من مظهر تكنولوجي إلى فرصة لفرض الأفكار السياسية Globalizations vs. Globalism.

- هيمنة القطب الواحد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على المسرح الدولي بدون قوة مناوئة أو معادلة على الطرف الآخر.

ولكن مع انتهاء القرن العشرين، وبدخول العالم القرن الحادي والعشرين بدأت تظهر التصدعات في النظام الرأسمالي. ومن أبرز مظاهر هذا التصدع:-

- انتقال عبء المديونية العالمية الذي أفاق عليه العالم في منتصف الثمانينيات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة. فبينما قدرت مديونية الدول النامية بحوالي تريليون دولار العام 1988، فإنها تقارب 12 تريليون في الولايات المتحدة وحدها.

- تأثر هيبة الولايات المتحدة بأحداث 9/11، وتأكيد هشاشتها الأمنية الداخلية ومحدودية قدرتها على التحرك العسكري على الساحة الدولية باسم محاربة الإرهاب ومقابل تكاليف باهظة.

- انفلات عقال الاستهلاك؛ حتى إن الاستهلاك القومي الأميركي فاق مجموع الدخل المتصرف به. أي أن الأسر الأميركية اعتمدت على التوسع في الاقتراض لتمويل مشترياتهم.

- انفجار وسائل وأدوات مؤسسات

الرئيسي للأزمة، ولكن الأزمة كانت في القطاع النقدي، حيث إن الأرصدة المسمومة والديون المشكوك فيها والرهونات العقارية غير الكافية هي التي سببت الفزع من انهيار المصارف الكبرى، وتراجع أسعار الأسهم في البورصات، والسعي لسحب الودائع وتسييل الموجودات في المحافظ المالية هو الذي شحن الأجواء. والنذر السيئة في سوق السلع لا تسبب الهلع والخوف، لأن بالإمكان حلها ولأن طبيعتها قابلة للصمود أمام فحص الزمن الحامضي. أما الانهيار والتراجع على الجانب النقدي فهو أشبه بالنار في الهشيم.



كل الأزمات التي أدت إلى الكساد الكبير قد نتجت، في الدرجة الأولى: إما عن الولايات المتحدة، أو بسببها

- الاتفاق على أن الحل السريع يجب ألا يبقى حبيساً للأيديولوجيا الاقتصادية، فإذا كان الحل يقتضي تدخل الحكومات، وزيادة دورها، وإعادة مشاركتها في مؤسسات القطاع الخاص، وتحملها لمزيد من الإنفاق، ولو على حساب تفاقم العجز المالي، وإعادة النظر في النظم والتشريعات والسياسات الضابطة للعمل الخاص والبنوك، فإن هذا لا يهجم. والأولوية يجب أن تعطى للحل السريع. هنالك اتفاق على أن هذه الأزمة يجب أن تحل فوراً من قبل جميع القوى والدول الاقتصادية في العالم بمجمعه.

- في المقابل، هنالك من يرى أن الأزمة قد وضعت نهاية للهيمنة الأميركية على رأس الهرم العالمي كما يرى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف ورئيس وزرائه فلاديمير بوتين. ويرى آخرون أن هذه نهاية الأيديولوجية الرأسمالية الصرفة القائمة على أفكار آدم سميث. وبشارك هذا الرأي، إلى حد ما مفكرون اقتصاديون بارزون مثل جوزيف ستيجلتز، الحائز على جائزة نوبل، والذي عمل نائباً لرئيس البنك الدولي وكبير الاقتصاديين فيه. ويرى آخرون أن من المبكر حالياً إجراء أي تنبؤات حول تراجع دور الولايات المتحدة أو انهيار النموذج الرأسمالي كما عرفناه خلال العقود الثلاثة الماضية. ولعل الرأي الأكثر معقولية هو ما يقوله اقتصاديون مثل روبرت منديل، الحائز على جائزة نوبل والأستاذ في جامعة كولومبيا، حيث يؤكد منذ سنوات أن العالم مقبل على 3 مناطق للعملات وهي: الدولار واليورو واليوان الصيني. أما فيما يتعلق بالنموذج الاقتصادي الرأسمالي، فإن مدير عام صندوق النقد الدولي يرى أن الوقت قد حان للاعتراف بأن دور القطاع العام يجب أن يخضع للمراجعة، وأن العولمة الاقتصادية لم تكن كلها خيراً، وبخاصة وأنها أمتت وعممت التكاليف والألام وخصخصة الأرباح والفوائد.

في العام 1958، أجرى إدموند فيليبس

منذ مدة والعالم يتساءل: لماذا كلما تعطس الولايات المتحدة يصاب باقي العالم بالزكام؟ كانت هذه الظاهرة قد لوحظت بشكل قوي العام 1929، أي بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكان الاقتصاد الأميركي قد شهد خلال تلك الفترة ثراءً واضحاً وانتقالاً لجزء مهم من ثروات أوروبا والعالم إليها.

كانت سنوات ما قبل الانهيار العام 1929، قد شهدت انفجاراً وتهافتاً على شراء الأسهم بدون رادع. وقد ساعد غياب الأنظمة الرقابية والتوسع في المديونية لشراء الأسهم بكفالة الودائع تحت الطلب والنظام الهرمي المصرفي حيث تودع البنوك الصغيرة لدى البنوك الأكبر منها حتى تنتهي الأموال في مصارف نيويورك الكبرى، وكذلك غياب الرقابة والنظم الفاعلة لها في فتح الباب على مصراعيه لتغذية هذا البالون الكبير. ولما وقعت الأزمة انتقلت عدواها بسرعة إلى أسواق المال الأخرى في العالم. وهكذا استمر الانهيار حتى أحاط بكل العالم. ولم ينقذ العالم من أزمة الكساد الكبير إلا الحرب العالمية الثانية وعودة الاقتصاد الأميركي إلى سابق عهده.

ويمكن ملاحظة أن كل الأزمات التي أدت إلى الكساد الكبير قد نتجت، في الدرجة الأولى: إما عن الولايات المتحدة، أو بسببها، أو لكلا الأمرين معاً. وحتى ارتفاع أسعار النفط الذي شهدناه في العام 2004 واستمر حتى منتصف العام 2008 نتج بداية عن الاضطرابات في الدول المصدرة للنفط للولايات المتحدة مثل: فنزويلا، والمكسيك، ونيجيريا، أو بسبب الخلل بين العرض والطلب على المشتقات النفطية فيها، ثم انتقلت عدواها بعد ذلك إلى بقية أسواق العالم.

وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة التي ما تزال تشكل أكثر من ربع اقتصاد العالم وتستورد حوالي ربع إنتاج الدول في شرق وجنوب شرق آسيا، قد صارت قطب الرخي أو حجر الميزان، فإذا اختل اختل معها الميزان الاقتصادي الدولي. وهذه الديناميكية التي يحتلها الاقتصاد الأميركي صارت نعمة أيام الطفلة ونقمة كبرى أيام التراجع ولكن حالة التطاير volatility التي يعاني منها الاقتصاد العالمي يجب أن تواجه.

واليوم يدور جدل عنيف حول طبيعة الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم. ولكن هنالك إجماعاً على بعض الحقائق الأساسية فيها ونقاط الالتقاء المتفق عليها يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- أن الأزمة ابتدأت في الولايات المتحدة. ومن دون السعي لتحديد الجهة التي يقع عليها اللوم، فإن الكل متفق على أنها أصابت مختلف أقطار العالم بدرجات متفاوتة. ويبدو أن درجة التأثير بها قد أصابت الدول الأكثر انفتاحاً على العالم والأكثر اقتراباً من نظام السوق الحرة بدرجة أشد من الدول التي لم تنفتح على العالم، ولم يتخل القطاع العام فيها عن أدواره المختلفة، وبخاصة التنظيمية منها.

- أن ارتفاع أسعار السلع لم يكن المسبب

التطوير العقاري والأزمة العالمية: من الجاني إلى المجني عليه

خالد واصف الوزني

بالرغم من أن أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة وانتشرت جذوتها إلى سائر بقاع العالم المتقدم، كانت المحرك الظاهري للأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم الآن، فإن المتبع لمجريات الأمور تاريخياً يجد من الإنصاف القول إن قطاع التطوير العقاري بات يعتبر الضحية قبل أن يوسم بالجاني المتسبب في انهيار الأسواق على المستوى العالمي. فإرهاصات الأزمة المالية العالمية لم تبدأ بالأمس القريب، كما يظن البعض، وانهيار بعض المؤسسات الدولية خلال الشهر المنصرم، بدءاً ببنك ليمان برذرز، لم يكن نتاجاً أو محصلة أعمال هذا العام، أو حتى الأعوام القليلة الماضية، كما أنه لم يكن محصلة التورط أو الانكشاف الزائد على قطاع التطوير العقاري.

ظهرت مشتقات التطوير العقاري على الساحة لتغطي فجوات عدة

والمتبع لحثيثات الانهيار المالي العالمي يعي أن معطيات الأزمة بدأت منذ بداية القرن الحالي، والذي شهد مطلع انهيار شركات كبرى كإنرون (أيلول/سبتمبر 2001)، وورلدكوم (نومور/يوليو 2002). فالبركان الذي نفث حرائقه منذ نهاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي حتى اليوم، بدأ يغلي منذ بداية القرن بفعل محررات عدة على رأسها استغلال الإدارات التنفيذية في الشركات المالية الكبرى للأوضاع العالمية، بهدف تحقيق عوائد غير مسبوقة والحصول على حوافز مغرية. وقد دخلنا العقد الأول من الألفية الثالثة بأسعار فائدة منخفضة للغاية، وسيولة متراكمة وهائلة تبحث عن فرص، ودائنين وجدوا روافع داخل أسواقهم وخارجها، وأصول ترتفع أسعارها دون مبرر منطقي، وسخونة مالية ونقدية أخذت بالتفاقم بمعدلات وهمية، وانتهى الأمر بفوران بركاني يقذف بشره على كل من في مداره.

والحقيقة التي عززت من ذلك كله تكمن في أن الأزمة المالية نتجت عن سوء إدارة النظام العالمي الذي سيطر عليه منذ نهايات القرن المنصرم أتباع مدرسة شيكاغو بليبرالية زائدة اعتمدت على اليد الخفية غير المنضبطة، فمبعت دور الدولة في الرقابة وضبط الأسواق، وتركت للمدراء التنفيذيين في الشركات الكبرى حق التصرف بأموال الغير، وفقاً لميكانيكية اقتصادية تبرر كل

الوسائل للوصول إلى هدف تحقيق العوائد، التي تؤدي إلى حصولهم على أكبر الحوافز. وقد أشار الاقتصادي جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2000، إلى أن «الأسواق غير الخاضعة لأي رقابة يمكن أن تقود إلى كارثة». والحقيقة أن الأوضاع التي نشهدها اليوم هي كارثة بكل ما للكلمة من معنى. ولما كانت العولمة، بنذرها المختلفة، قد حولت العالم إلى قرية صغيرة كان من الطبيعي أن تنتشر الفوضى في سائر أرجاء القرية، لتتوالى تبعات البركان التي تمثلت في خسارة تريليونات الدولارات كل من انفتح على أسواق القرية.

بهذا التوصيف دخل قطاع التطوير العقاري خضم التجربة العالمية، ففي ظل أسعار فائدة منخفضة وتقلبات في العملات العالمية والخوف من فقدان القيمة الحقيقية للمدخرات، ظهرت مشتقات التطوير العقاري على الساحة لتغطي فجوات عدة لدى المستهلك العادي والمستثمر المتحمس. فكانت بداية النظر إلى المشتقات العقارية، السكنية والخدمية والتجارية والصناعية، على أنها المخزن الأفضل للقيم والوسيلة الأنفع للاكتناز. وزاد الأمر سخونة استعداد المؤسسات المالية، وعلى رأسها البنوك، لتمويل تلك المشتقات بكلف متواضعة، وبات انتقال عبء الدين من شخص إلى آخر في متناول الجميع، وتطور الأمر إلى نقل عبء مديونية والتزامات المؤسسات المالية بين بعضها بعضاً من خلال استحداث، أو ابتداء، مشتقات مالية جديدة على شكل سندات وتوريق تم تداولها وتحميلها عوائد متراكمة على أصول تضخمت قيمتها النقدية دون أن ترتفع قيمتها الحقيقية، بل إنها في مجملها، وبصفتها أصولاً عقارية، خاضعة للاهلاك Depreciation مع مرور الوقت وليس لزيادة القيمة Appreciation، ولأن مشتقات ومنتجات التطوير العقاري هي الأكثر منطقية، كأصول وموجودات، لتوريقها وتسنيدها، فقد

بدا ذلك القطاع الجاني والمتهم الأول في توليد شرارة البركان العالمي، وتناسى الجميع سوء النوايا ومكر الفاعلين والمتلاعبين من المدراء التنفيذيين والماليين الذين اقتنصوا الفرص لنقل عبء الديون التي تورطوا بها إلى الطامعين بالربح السريع والعائد غير المنطقي في الجانب الآخر من العالم.

من المتوقع أن يتعافى سوق العقار في وقت قريب

وقد أشارت الدراسات الأولية إلى أن أزمة الرهن العقاري التي اشتعلت جذوتها في أميركا ارتكزت إلى تورط المؤسسات المالية بسوق وصل حجمه إلى ما يزيد على 21 تريليون دولار، معظمها مُولت من خلال قروض لم ترع أسس الملاحة المالية أو الضمانات الكافية. وفي ظل الدورات الاقتصادية التي تشهدها الاقتصادات العالمية وتراجع مستوى النمو الكلي في الولايات المتحدة، مقابل تحسن الأوضاع في دول كالصين والهند وغيرهما من الأسواق الناشئة، تراجع الوضع الاقتصادي الكلي في الولايات المتحدة ليخلق ضعفاً حقيقياً في القوة الشرائية للمواطن، وعدم القدرة على سداد أقساط القروض العقارية، وبخاصة أن كثيراً من القروض غطت مشتقات عقارية بقيم تجاوزت أضعاف القيمة الحقيقية لتلك العقارات. ونتج عن ذلك تعثر ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف المليون قرض عقاري وتراجع في قطاع التطوير العقاري راحق بين 3-30 بالمائة في بعض الحالات. والخلاصة

على المستوى العالمي، أن أزمة القروض العقارية التي توسعت لتصل نحو 700 بليون دولار، انتقلت عدواها إلى سائر القطاعات، ليس فقط بسبب حجم الانكشاف بين المؤسسات المالية عالمياً واعتمادها المتبادل على بعضها بعضاً في نقل العبء والطمع في العوائد، بل أيضاً بسبب تشابك قطاع العقارات أمامياً وخلفياً مع قطاعات عدة: خدمية ومالية وصناعية وتجارية. فالتراجع الذي أعاد القطاع إلى الصواب ضرب بعنف سائر القطاعات الأخرى في شتى دول العالم، التي لم يخل معظمها من الارتباط بقطاع التطوير العقاري على المستويين المحلي والدولي.

وبالانتقال إلى الحالة الأردنية، فإن المتتبع لمعطيات الأمور، يلاحظ أن التطوير العقاري شهد طفرة نوعية خلال السنوات الأربع الماضية، وتعاطم دوره الكلي في ظل تواضع العوائد في فرص الاستثمار الأخرى، ناهيك عن الدور المشجع لأسعار الفائدة والاقتراض خلال السنوات المنصرمة، وقد استفد القطاع حصته الكاملة من نسب التمويل البنكي، حيث وصل نحو 20 في المائة من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي في العام المنصرم. بيد أن السياسات التحفظية التي انتهجها البنك المركزي في مجال منح الائتمان وفق مقررات بازل 2، وتلك التي انتهجت هيئة الأوراق المالية الأردنية بعدم السماح باستحداث أو ابتداء مشتقات مالية في مجال توريق الديون وتسنيدها، تمكنت من ضبط إيقاع القطاع وجنبه دور الجاني أو المسبب للأزمات في الاقتصاد الوطني. كما أن تقييد حرية التصرف لغير الأردنيين في مشتقات التطوير العقاري منعت المضاربين من التفكير في تسخين القطاع والولوج إلى السوق الأردنية على النسق الذي شهدته دول مجاورة في الخليج العربي وغيرها. وعلى الرغم من ذلك فمن الإنصاف الإشارة إلى أن القطاع ساهم، بشكل مباشر وغير مباشر، وعبر تشابكه مع

قطاعات المال والخدمات الهندسية والخدمات السياحية والصناعة والتجارة وغيرها، في حفز النمو المحلي، وكان مولداً رئيسياً للدخل والوظائف على المستوى الوطني.

أما بالنظر إلى أثر الزلزال المالي العالمي الحالي على قطاع التطوير العقاري، فيمكن للمرء النظر إلى ذلك من عدة زوايا سلبية وإيجابية. فمن ناحية، يبدو أن المشاريع الكبرى التي دخلت إلى الأردن ممولة برؤوس أموال عربية وأجنبية ستشهد تباطؤاً محسوباً بمستوى انكشاف تلك الأموال للأزمة العالمية، ومن الواضح أن منطقة الخليج العربي، منبع تلك الاستثمارات، تشهد تأثيراً كبيراً بمعطيات الأزمة العالمية، بل إن البعض يقدر أن الصناديق السيادية في الخليج العربي والمستثمرين الأفراد استحوذوا على نصيب كبير من الأزمة المالية العالمية، وتأثرت محافظتهم المالية بذلك بشكل جوهري. وقد انعكس ذلك جلياً على أسواق المال الخليجية دون استثناء. وعليه فمن المتوقع أن يتأثر حجم تنفيذ المشاريع العقارية المحلية المرتبطة بتلك الاستثمارات بتباطؤ نوعي. وعلى صعيد آخر فإن الاستثمارات المحلية، وفي ظل التحفظ الزائد الذي يكتنف الجهاز المصرفي الأردني، ستعاني من حالة الترقب وشح مصادر التمويل المحلي، ما يعني عدم القدرة على استكمال تلك المشاريع وفق الخطط المبرمجة لها. وتتقاطع مع هذا كله آثار إيجابية مرتبطة بتوقع انخفاض أسعار المواد الأساسية وأسعار النفط، ما يعني زيادة القوة الشرائية للمواطن العادي من ناحية وانخفاض كلف تنفيذ المشاريع الجديدة من ناحية أخرى. ولما كان العقار والأراضي، بالمفهوم الأردني، مخزناً دائماً للقيم، وفي ظل الهزات المتعددة التي شهدتها الاقتصاد حديثاً في مجال ما سمي بالبورصات العالمية وفي مجال الاكتتابات الأولية في الشركات الجديدة، فإن من المتوقع أن يعكس ذلك إيجاباً على سوق التطوير العقاري الأردني، وأن يتعافى ذلك القطاع من كبوته في وقت قد يكون أقرب مما نتوقع جميعاً.

الجو العام للأزمة المالية الحالية يدعو للتفاؤل أردنياً

وفي الختام، فإن الجو العام للأزمة المالية الحالية يدعو للتفاؤل أردنياً على الصعد كافة في الاقتصاد الكلي والجزئي للبلاد، والمطلوب أن نخفف بوعي وبدراسة التحفظات الزائدة في مجال السياسات الكلية المالية والنقدية والتجارية، لنغدو منتفعين من أزمة حركتها سوء الإدارة وضعف الحاكمية الرشيدة في الإطار العالمي، فالتحفظات الزائدة في تلك السياسات ستدلل الأردن باب التأثر بنتائجها غير المنعكسة على البلاد، ويحرماننا من اقتناص فرصة قوة الاقتصاد وقدرته من تحويل التحديات إلى فرص ناجحة.



أردني

السياسة المالية تراوح مكانها وإمكانات التغيير محدودة

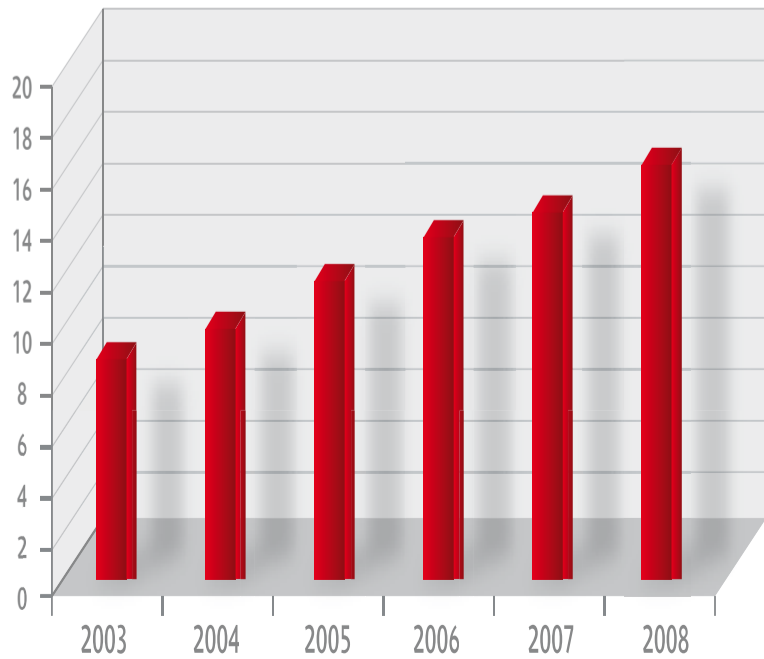
الاقتصادي عن تطورات الشهور العشر الماضية تعتبر محدودة. لكنها كما يبدو طبيعة الخطاب الرسمي، الذي يخشى من فقدان ثقة المواطن رغم عدم مسؤولية الحكومة عن بعض المشاكل أحياناً.

يبقى التساؤل: هل السياسة المالية ناجعة، وهل تضمن استجابة الأسواق لسياسات خفض الضريبي أو الإعانات أو غيرها من الأدوات المالية، التي يمكن توظيفها في فترات الأزمات المالية؟ في الحقيقة ليس هناك ما يضمن نتائج بعض القرارات، لكننا لا نعرف الإجابة حتى نقوم بتجريب بعض السياسات الاقتصادية، لكن هذا الأمر لا يجري اعتبارياً، بل يستند إلى سيناريوهات وعدد من الافتراضات بناءً على التجارب السابقة.

في الدول التي يتم فيها تداول السلطة، فإن هذه البدائل التي نتحدث عنها هي التي تقرر مصير الحكومات بناءً على أداء الاقتصادات، ولعل في انتخابات الولايات المتحدة والبدائل المطروحة من المرشحين، ما يشير إلى هذا طبيعة الخيارات المتاحة.

ومحلياً، فإن خيار عدم فعل شيء، والعمل بمبدأ رد الفعل، هو ما يميز السياسة المالية، وقلة من وزراء المالية في الأردن اتخذوا خطوات استباقية، للتعامل مع التغيرات الاقتصادية المحتملة، وكان ذلك في جانب منه جزءاً من برنامج التصحيح الاقتصادي.

لا شك أن السياسة المالية تعتبر حساسة ويطال تأثيرها معظم فئات المجتمع، وهي ليست كالسياسة النقدية تؤثر بشكل غير مباشر في المواطنين، فخفض الدعم أو زيادة الضرائب المباشرة يحس بها المستفيد أو المكلف مباشرة، بينما أثر سعر الفائدة يأتي بشكل غير مباشر ويطال فئات معينة دون غيرها، ويبدو أن الكلفة السياسية للتغيرات الضريبية أعلى من عوائدها المتوقعة مع قصر عمر الحكومات. هذه الرؤية قصيرة الأمد تفسر لماذا لا نشهد تغييرات جذرية في السياسة المالية، وعلى الأرجح لن نشهد تغييرات كثيرة في المستقبل القريب، لأن حوافز التغيير أقل بكثير من حوافز الحفاظ على الوضع القائم.



حجم الودائع لدى البنوك التجارية منذ العام 2003 ولغاية أيلول 2008 (بالمليون دولار)

نوي الدخل المحدود. فما هو الدور المرتقب أن تلعبه السياسة المالية؟

حتى الآن يصير مسؤولونا على أن الأردن سينجو من كارثة الأسواق العالمية، ولن يعاني من آثار الركود المتوقع في دول مثل الولايات المتحدة وأوروبا، وحتى الصين التي تشهد تراجعاً في نسب النمو الحقيقي من أكثر من عشرة بالمئة إلى حوالي 7 بالمئة، وهذا النمو في الصين نابع من التوسع في الطلب المحلي، لذلك نتجج دول مثل الصين في استيعاب متغيرات السوق العالمي وتخفيف أثارها. في الأردن ليس هناك رصيد كافٍ من الاحتياطات، أو الفائض المالي الذي يمكن أن يوظف لحث الطلب المحلي، ما يجعل صانع السياسة المالية أمام خيارات محدودة أمامه.

الكلفة السياسية للتغيرات الضريبية أعلى من عوائدها المتوقعة مع قصر عمر الحكومات

قبل الخوض في الخيارات المتاحة، لا بد من أن يأخذ تحليل الأزمة بعداً مختلفاً، فالنفي المتواصل لحدوث الركود لا يعني أنه لن يقع، كذلك فإن غياب الإدراك بقربه وقوعه سيحدد نوعية السياسات المالية والنقدية التي ستتبع.

لا تختلف موازنة العام 2009 من حيث المضمون عن الموازنات السابقة، والحديث فيها لا يختلف عن الحديث في سابقتها من حيث التحليل المالي البعيد عن ديناميكيات ما يجري. كذلك، ولأسباب غير مفهومة، يسعى خطاب الموازنة لتجميل صورة الوضع الاقتصادي، رغم أن مسؤولية صانع القرار

فهل تعكس السياسة المالية طبيعة المتغيرات التي يمر بها العالم، وهل السياسة المالية التي تتعلق بالضرائب والإنفاق تشهد تجديداً في محتواها، أم إنها تكرر لما حدث في سنوات سابقة؟ على الأرجح أن الإجابة عن هذه التساؤلات إيجابية، فخطاب وزير المالية لم يتجاوز التأكيد على نسب النمو المرغوب بتحقيقها العام المقبل ونسب العجز في الموازنة والمساعدات تكاد تكون نسخة عن الموازنات السابقة، وليس هناك من إصلاحات ضريبية، والمطروح هو ضريبة دخل لا تستهدف الشرائح الأعلى للدخل أو تطرح بدائل مثل الضريبة على الأرباح الرأسمالية بقدر ما تتعلق بالمزيد من الضرائب على

إبراهيم سيف

دخلت الأزمة المالية العالمية مرحلة جديدة، بعد أن أصبح واضحاً أنها مرت بأسوأ مراحلها وتجنب وقوع انهيارات متتالية في الأسواق العالمية بقيادة الولايات المتحدة، وبدأ البحث عن بدائل لسياسات تباطؤ الطلب وسيادة حالة الانتظار في الأسواق.

هناك بدائل محدودة أمام صناع السياسة الاقتصادية، تتمثل بالسياسة النقدية التي تتعلق بأسعار الصرف والفائدة، فيما الجانب الآخر يتعلق بالسياسات المالية والإنفاق العام والضرائب. معلوم أن كل طرف (وزارة المالية والبنك المركزي) يحدد أهدافه بشكل مستقل، ويقرر ما الذي يجب فعله حيال الوضع الاقتصادي، فمن جهة يهتم وزارة المالية بتحديد العجز في الميزانية وعدم إقبال الاقتصاد بالضرائب، فيما يركز البنك المركزي على مكافحة التضخم. بين هذين الهدفين يبقى هدف النمو الضمني، الذي من شأنه توفير فرص العمل وتشجيع الصادرات وعكس ذلك على جميع المواطنين.

حتى الآن في الأردن فإن الاستجابة للأزمة المالية العالمية لم تتجاوز ردود الأفعال، والتأكيد أن الركود لن يحصل، وأن الاقتصاد الأردني شبه منعزل عن بقية الاقتصادات العالمية، رغم أن نظرة سريعة للاقتصاد الوطني تشير بوضوح إلى أن النشاطات الأبرز في الاقتصاد الوطني (الصناعة التحويلية بما فيها الملابس والصناعات الدوائية، وقطاع التعدين) تعتمد بشكل كبير على أسواق الصادرات، التي من المرجح أنها تتراجع بسبب الركود في الطلب العالمي.

ولما كانت السياسة النقدية لا تتمتع بالمرونة الكافية، فإن أمام الحكومة التي تطرح مشروع موازنة العام المقبل، خيار تحفيز الاقتصاد والتحوط من المتغيرات شديدة التذبذب، التي ميزت أداء الاقتصادات العالمية خلال الربع الثالث من العام الجاري. فقد بلغت أسعار السلع العالمية مستويات غير مسبقة خلال الشهور الستة الأولى من العام، وبلغ النفط مستويات باتت تهدد مستقبل الاقتصادات المستوردة للنفط ومن ضمنها الأردن، لكن تلك الأسعار ما لبثت أن تراجعت بشدة، بسبب الركود الذي يهدد الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

فهل تعكس السياسة المالية طبيعة المتغيرات التي يمر بها العالم، وهل السياسة المالية التي تتعلق بالضرائب والإنفاق تشهد تجديداً في محتواها، أم إنها تكرر لما حدث في سنوات سابقة؟ على الأرجح أن الإجابة عن هذه التساؤلات إيجابية، فخطاب وزير المالية لم يتجاوز التأكيد على نسب النمو المرغوب بتحقيقها العام المقبل ونسب العجز في الموازنة والمساعدات تكاد تكون نسخة عن الموازنات السابقة، وليس هناك من إصلاحات ضريبية، والمطروح هو ضريبة دخل لا تستهدف الشرائح الأعلى للدخل أو تطرح بدائل مثل الضريبة على الأرباح الرأسمالية بقدر ما تتعلق بالمزيد من الضرائب على

العقار والأزمة: رب ضارة نافعة

نهاد الجريبي

بيع الأراضي التي رصدتها دائرة الأراضي والمساحة للأشهر العشرة الأخيرة أظهرت تراجعاً نسبته 11 بالمئة عن المعاملات المنجزة في الفترة نفسها من العام الماضي 2007 (من 120,340 معاملة إلى 107,881 معاملة).

لكن الخياط يشير إلى جانب مهم يتعلق بأثر الأزمة الاقتصادية "النفسية" على حركة التداول والبيع، ويرى أن الجمهور يميل إلى "الإمسك" بما لديه من سيولة بانتظار أن يشتري بسعر أفضل؛ إذ إن بعض الأراضي في جنوب عمان، وهو مجال عمل الخياط، أصبحت تباع بخسارة. يقول: "العديد من تجار الأراضي "علقوا" بالأراضي التي اشتروها، فأصبحوا غير قادرين على بيعها بالأسعار التي تحقق لهم هامشاً مرضياً من الربح، ما اضطرهم في معظم الأحيان إلى بيعها، بخسارة، حتى يصرف بقية أعماله".

في جانب آخر يعتقد الخياط أن أزمة المتاجرة في البورصات الأجنبية التي حدثت أخيراً "سحبت" جزءاً كبيراً من السيولة. إذ تقدر الخسارة من الأزمة بحوالي نصف بليون دينار، بحسب أرقام غير رسمية، الأمر الذي أثر على قدرة المواطن على الإنفاق.

لكن ثمة توجه يقول إن قطاع العقار في الأردن قد يخرج مستفيداً من الأزمة العالمية. العمري يرى أن كثيراً من الأردنيين العاملين في الخارج، سواء في الخليج أو غيره من الدول، باتوا اليوم أكثر اهتماماً بالاستثمار في الأردن وفي قطاع العقار تحديداً. ويقول إن هذا القطاع أثبت على مدى العقود الماضية أنه الأكثر ربحية، ذلك أن "السكن في الأردن ليس رفاهية، بل هو حاجة، بالنظر إلى الزيادة الطبيعية للسكان".

الخياط يتفق مع هذا الطرح، ويرى أن بنوك الخليج التي باتت متأثرة بالأزمة لم تعد قادرة على منح القروض للمشاريع القائمة لإتمامها. وينقل ما يتداول في القطاعات المصرفية بأن أردنيين وخليجيين باتوا أكثر ثقة بالبنوك الأردنية، الأمر الذي سيشتج على إحياء قطاع العقار، والاستثمار فيه، وتشغيل رأس المال.

هيثم الدحلة، عضو مجلس إدارة شركة تعمير الأردنية القابضة، يذهب أبعد من ذلك، ويشدد على ضرورة أن يستغل الأردن هذه المرحلة ليخرج رابحاً، وذلك من خلال «سياسة تسويقية شاملة»، حتى يزيد من حجم الطلب الخليجي تحديداً على التملك والاستثمار في الأردن «إذا أراد الأردن أن يحقق طموحه في أن يكون مركز الإقليم» كما يقول. ويزيد الدحلة «يخطئ من يعتقد أن العقار هو مجرد بناء، بل هو تطوير بني تحتية». ويشرح أنه حتى يتم أي نشاط استثماري أو حيوي، لا بد من بناء إسكانات أو أسواق أو منتجعات أو مستشفيات. هذه النشاطات في مجملها، بحسب الدحلة، تشجع على الاستثمار الخليجي من ناحية، كما أنها تزيد من استقطاب السياحة التي أدخلت إلى الخزينة في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري نحو بليون و99 مليون دينار أردني، مقابل 949 مليوناً للفترة نفسها من العام الماضي.

الدحلة يدعو في الوقت نفسه، إلى منح «حوافز» للاستثمار الخليجي، من خلال تطوير القوانين العقارية وجعلها أكثر وضوحاً، بالإضافة إلى تعديل في سعر الفائدة بما يجعل الاستثمار مجدياً.

خمس عشرة ألف شقة فقط، مجموع الشقق المتوقع إنجازها مع نهاية العام الجاري 2008، في بلد تزيد حاجته السنوية من الشقق على 45 ألف شقة.

وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين أسعار الشقق وأسعار الأراضي، فإن ضالة عدد الشقق المنجزة خلال العام الجاري ليست مرتبطة بأسعار الأراضي التي انخفضت من ثلاثة آلاف دينار للدونم الواحد في منطقة الحمام الشرقي، جنوبي عمان، إلى 1250 ديناراً للدونم، من دون أن تجد من يشتريه، بحسب أصحاب مكاتب عقارية.

الأزمة العالمية قد تكون مدخلا إلى زيادة في النشاط العقاري في المملكة، شرط أن تحسن الأطراف المعنية التصرف حيالها

هذان المثالان يعكسان حالة الركود التي تعاني منها سوق العقار المحلية، وهي حالة لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، فقد بدأت الأزمة المحلية في هذا القطاع قبل انفجار الأزمة العالمية. بل إن هناك من يعتقد أن الأزمة العالمية قد تكون مدخلا إلى زيادة في النشاط العقاري في المملكة، شرط أن تحسن الأطراف المعنية التصرف حيالها.

زهير العمري، رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، يقول إن الارتفاع الحاد في النفط، ومعه الارتفاع في كلف الإنتاج التي شهدتها الأردن والعالم في الفترة الأخيرة، تسبب في تدني قدرة المواطن على الشراء وأجبر قطاعات البناء على الحد من نشاطها وعملها. وهو يذكر بأنه في العام 2005، بنيت 22 ألف شقة، وهو رقم انخفض إلى 20 ألفاً في 2006، ومنه إلى 18 ألفاً في 2007، ليقف هذا العام عند 15 ألف شقة. العمري يزيد أن بعض المستثمرين في الإسكانات غيروا نشاطاتهم التجارية كلياً.

أما فيما يتعلق بقطاع الأراضي، فالحقصة نفسها تقريباً. فؤاد الخياط، صاحب مؤسسة الخياط العقارية، يقول إن حركة البيع اليوم "واقفة، مفيش طلب". ويزيد أن البيع لم يكن بالمستوى المطلوب منذ مطلع العام، ذلك أن الأسعار وصلت في العامين الأخيرين إلى مستويات عالية، "فقد بلغت القمة فكان لا بد من التصحيح". لذلك، بدأ البيع يتراجع من حيث الحجم والسعر. حتى إن معاملات

اهتداءً بمبادئ كينز

الأزمة أعادت الاعتبار لتدخل الدولة في الرأسماليات الكبيرة



جون مينيارد كينز



كارل ماركس

للسوق. هذه الأزمات الاقتصادية تحمل في طياتها نذر انفجارات اجتماعية، بين من لا يملكون ومن يملكون. ماركس واشتراكيو القرن 19، عاينوا بأعينهم نظاماً غير انساني يقوم على استغلال مفرط للعمال، بمن فيهم الأطفال والنساء، من قبل رأس المال. فالخيار المتاح كان بين العمل بظروف وشروط الرأسماليين، أو الموت جوعاً.

على صعيد آخر أظهرت التجربة التاريخية، أن التحول للرأسمالية من خلال قوى المجتمع ودون تدخل الدولة، هو حالة التحول الرأسمالي في أوروبا الغربية، بينما شهدت العديد من مناطق العالم تحولاً للرأسمالية بمبادرة وقيادة الدولة. أي أن الدولة كانت عاملاً رئيسياً، في التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

إن تاريخ الرأسمالية هو بالفعل تاريخ أزمات اقتصادية. هذه الأزمات هي التي دفعت إلى إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد. ففي إطار معالجة آثار انهيار سوق الأسهم 1873 والدخول في ركود اقتصادي في ألمانيا وبريطانيا، تدخلت الحكومات لإنشاء نظام اجتماعي وإصدار قانون اتحاد العمال في بريطانيا. هذا التدخل كان، من حيث الجوهر، تحدياً لمبدأ أرثوذكسية السوق الحر، وقد جاء لمعالجة الركود من جهة، واستجابة لمطالب الحركة الاشتراكية والعمالية من جهة ثانية. التحول البيروقراطي الذي طرأ على النظام الرأسمالي، أنتج الاندماجات بين الرأسماليات القطاعية (التجارية والبنكية والصناعية)، فالاحتكارات والخروج إلى العالم لضمان مزيد من تراكم رأس المال، أدخل حكومات الدول الرأسمالية في حروب شرسة للدفاع عن مصالحها الرأسمالية، ومن أجل توسيع رقعة نفوذها في العالم. ورغم تدخلية الدولة في الاقتصاد لمعالجة ركود القرن التاسع عشر ودخولها في حروب، فإن التغيير الجوهري في دور الدولة في الاقتصاد سيبدأ في

إلى إعادة النظر جوهرياً في مفردات سادت خلال العقود الثلاثة الماضية، وكانت أقرب إلى مسلمات إيمانية بأن السوق الحر قادر على ضبط إيقاع الاقتصاد وبشكل عقلاني، وأن لا حاجة لتدخل الدولة في الاقتصاد. وقد بعث الحوار، وما زال، الحياة في أدبيات ونصوص تحليلية، ذات علاقة بالاقتصاد الرأسمالي ودور الدولة في هذا الاقتصاد.

ففي حين أن الرأسمالية الأرثوذكسية المعتمدة على الحرية المطلقة لآليات السوق تأثرت بتجربة التحول الرأسمالي في الأراضي المنخفضة في أوروبا وفي بريطانيا، كما نظر لها آدم سميث في 1776، فقد اعتمدت مبادئ تقوم على أن السوق تتضمن آليات داخلية من شأنها تنظيم وضبط العملية الاقتصادية برمتها بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والربح، وعلى أن هذه المبادئ، هي الأدوات السحرية التي تجعل السوق ذاتية التنظيم، بغير ما حاجة إلى تدخل "خارجي" لتنظيمها. عليه فقد حدد سميث دور الدولة في ثلاث مهمات:

- حماية البلاد من الأخطار الخارجية.

- المحافظة من خلال نظام قضائي على حقوق الأفراد.

- النهوض بتنفيذ مشاريع عامة لا تخدم مصالح فرد بعينه (مثل الطرق والجسور وغيرها من بنى تحتية). إلا أن التيشير والترويج لاقتصاد السوق الحر ووجوب إقضاء أي دور للدولة، قد تعرض لنقد شديد. فعلى صعيد أول، كشف تحليل كارل ماركس لرأس المال في 1867، على أن الرأسمالية تتضمن في جوهرها تناقضاً داخلياً، يؤدي بها إلى الدخول في أزمات دورية، نتيجة الفشل في الترويج للسلع المنتجة، مما يؤدي إلى الانتشار الواسع للبطالة. ماركس شدد على أن هذا التناقض الداخلي يتأتى من قواعد الرأسمالية نفسها وهي: الملكية الخاصة لرأس المال، وعدم وجود ضوابط تنظيمية

محمد المصري

ما إن بدأت الأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة، وتحولت إلى أزمة اقتصادية انتقلت عبر حدود الدولة إلى العالم، حتى بدأ حوار ديناميكي تناول أسباب هذه الأزمة وحدودها ووسائل علاجها، وتناول هذا الحوار الذي ما زال مستمراً مدى فعالية السوق الحرة، في ضبط العملية الاقتصادية بمجملها.

انفجرت الأزمة أساساً بفعل التوسع في عملية الإقراض، إلى حدود أبعد مما يمتلك المقترضون فعلياً، وضمن سياسة إقراض غير خاضعة لرقابة داخلية من المؤسسات المقرضة أو من الدولة نفسها، دون ضمانات حقيقية. ضمن هذه السياسات انغمس المقترضون في عملية استهلاكية فوق قدراتهم من ناحية، وخارج حدود إنتاجية الاقتصاد الكلي من ناحية ثانية. مع أزمة الرهون العقارية، وعدم قدرة البنوك على الاستمرار في التمويل، أو عجزها عن تلقيها للأقساط المستحقة.



حكومات كثيرة أخذت بفرضيات كينز لمعالجة آثار الكساد الكبير

في هذه الأجواء تعرض عنصر الثقة، وهو عنصر أساسي في نظام حرية السوق، إلى هزة عنيفة دفعت المواطنين إلى حالة من الهلع، ما أضاف بعداً آخر للأزمة. محاولة احتواء الأزمة ومعالجتها، تمت من خلال تدخل الحكومات المركزية، وعبر منحها أموالاً في البنوك المتعثرة، لتأمين السيولة لوقف تدهور الثقة وعدم دخول الاقتصاد في حالة ركود.

لا تعني الأزمة الاقتصادية الحالية انهيار النظام الرأسمالي. فما زال في جعبة الحكومات وسائل وإجراءات لضبط الأزمة الاقتصادية، والحوول دون تحولها إلى مرحلة كساد شبيه بالكساد الكبير (1929 - 1933). إجراءات مثل ضخ مزيد من الأموال، القروض، التفاوض حول شراء قروض، تأميم مؤسسات محددة، والدخول في الاقتصاد كمشتر، في المجالات التي تؤدي إلى ضبط معدلات البطالة بحدود معقولة هي حلول ضمن الآلية الرأسمالية نفسها.

إلا أن الأزمة الاقتصادية الحالية وسرعة امتدادها، أثار حواراً حول قدرة اقتصاد السوق الحر على تنظيم نفسه وحول دور الدولة في الاقتصاد. أدى هذا الحوار، وبسرعة كبيرة،

لضمان الودائع البنكية في ظل هذه التطورات دعا الاقتصادي البريطاني كينز، ومن خلال مراقبته لإجراءات تدخلية من قبل الدولة في الاقتصاد، لمعالجة الأزمة ونتيجة قراءته لتحليل ماركس للرأسمالية، إلى دور ضابط وتدخل الدولة في الاقتصاد لتلافي الوقوع في أزمات جديدة. كينز أنكر فكرة أن السوق الحر ينظم نفسه ذاتياً، واعتبر أن على الدولة التدخل في مجال تنظيم السوق، عبر ضوابط وإجراءات تهدف إلى ديمومة استقرار سوق العمل. استقرار هذه السوق بالنسبة لكينز، هو حجر الزاوية لاستقرار النظام الرأسمالي. وعلى الدولة ومن ضمن مشروعاتها الاقتصادية العمل على لعب هذا الدور.

لقد أخذت كثير من الحكومات بفرضيات كينز لمعالجة آثار الكساد الكبير، وتوسع هذا الدور التدخلية مع بوادر شبح الحرب العالمية الثانية، وانغماس الدول في التسابق على الإنتاج العسكري، هذا ما فعلته حكومة بريطانيا- التي قاومت نصائح كينز في البداية، فقد دخلت كمنتج لمعدات حربية، وما لبثت أن أمتت مجموعة من الفعاليات الاقتصادية ذات القيمة الاستراتيجية مثل: مناجم الفحم والوقود والمواصلات.

دور الدولة في الاقتصاد كضابط ولاعب أساسي في الاستثمار بالبنى التحتية، وفي مشاريع ما يسمى بـ"دولة الرفاه" لم يكن موضع سؤال أو استغراب. وفي بريطانيا مهد رأسمالية السوق الحر فاز حزب العمال، برنامج انتخابي يعتمد هذا الدور للدولة.

إن زيادة الأعباء الاقتصادية على موازنة بعض الدول، وعدم تعرض النظام الرأسمالي لأزمات تذكر، خلال العقود الثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة أن المكون الأيديولوجي في الحرب الباردة، كانت كلها عوامل مكنت تياراً يؤمن بالعودة إلى آليات السوق الحر، وانسحاب الدولة كلاعب اقتصادي وضابط لحركة الاقتصاد. انتصار هذا التيار بصعود تاتشر وريغان إلى الحكم، وتسبب مفكري هذا إلى التيار قيادة مؤسسات مالية دولية، أدى إلى انسحاب الدولة من الاقتصاد. ومثل انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار المعسكر الغربي في ظل قيادة هذا التيار، إعلاناً بصوابية نظرياتهم، وإشاعة معتقدات بأن أي حديث عن دور للدولة في الاقتصاد، هو بمثابة الخروج عن نص مقدس.



أردني

نحو غرفة عمليات
لمواجهة آثار الأزمة
العالمية

جمال عبد الناصر

الملك الحسين بن طلال

الملك عبد الله الأول

جواد العناني

فإنها لن تؤثر على مجرياته الاقتصادية. في ضوء ذلك كله، لا بد أن تُراقب أسعار العملات، وأسواق البورصة وأسعار النفط والذهب، وأسعار صرف الدولار والصادرات الأردنية، خاصة السمادية منها (الفوسفات والبوتاس)، وأسعار المستوردات الغذائية وحجم الاستثمارات الآتية للأردن، وحجم الاستثمارات الخارجة منه، ومراقبة أداء البنوك، وأسعار الأسهم.

وأقدم هنا فكرة يشاركني فيها عدد من الأخوة الذين بادروني بها، ممن يغارون على مصلحة هذا البلد، هي أن تنشئ الحكومة غرفة عمليات تجمع أعضاء من القطاع العام والقطاع الخاص وبعض المختصين، لترصد في صورة يومية المؤشرات العالمية ومؤشرات الاقتصاد الأردني، وتجتهد في وضع الإجراءات والسياسات المناسبة، وتتصل بالناس لتعرف آراءهم، وتطمئنهم. ويسند هذه الغرفة فريق من الباحثين والإحصائيين الذين يجزون المعلومات والبيانات للاطلاع عليها أولاً بأول، لمواجهتها بالإجراء الصحيح. كما أن هذه الأزمة تنطوي على فرص للأردن. والمطلوب، هو اقتراح خطوات وإجراءات، وتبني المناسب منها لكي نستفيد من الجهود الملكية المتميزة والفرص التي تخلقها نشاطات الملك عبد الله الثاني، وبلورتها في صورة إجراءات ومشروعات ملموسة عملية.

إن قدرة الأردن، بقيادته ومؤسساته وقدراته على مواجهة نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية واحتوائها، تعطي الآخرين مزيداً من الثقة والاطمئنان في هذا البلد الفتني وتشجع الآخرين على الاستثمار فيه والتعامل معه. إن إنشاء مثل هذه الغرفة لا يعكس حالة خوف، بل يعكس حالة ثقة وعمل إيجابي، وحالة مشاركة فعالة من مختلف الجهات، لمواجهة الآثار وتحويل سيوف الأزمة إلى محارِب، ويعطي الدليل القاطع على أن الحكومة واثقة من نفسها ومتصلة مع غيرها من المؤسسات والأفراد القادرين على دعم قرارها.

لا يدري أحد متى تنتهي الأزمة المالية التي يمر بها العالم. فمنذ وضعت التريلينات من الدولارات في خدمة المصارف الأيلة للسقوط، وتم ضمان الودائع لفك الجليد عن السيولة الراكدة في الاقتصادات القطرية وعبر الدول، ومنذ خفضت أسعار الفوائد إلى أن وصلت الأمور حد منح الشركات والأفراد المقترضين أموالاً شبه مجانية، ولحنتهم على الإنفاق استهلاكاً واستثماراً، والأزمة ما زالت مستعرة. وتدل على ذلك مؤشرات كثيرة نجد منها: تقلب أسعار صرف العملات حيال بعضها بعضاً، انكفاء سعر النفط بسرعة مذهلة، تقلب أسعار البورصات وتغير حظوظ المضارِبين وأرباحهم، أو خسائرهم، من يوم إلى آخر، تقلب أسعار السلع الرئيسية وانخفاضها. وحتى لو سيطرت السلطات المالية والنقدية في العالم على الأزمة المالية، فإن ذيولها ستبقى معنا لفترة طويلة، وإن الانكماش الاقتصادي في كثير من دول العالم صار نتيجة محسومة.

ومع التشديد على أن الاقتصاد الأردني، بحكم استثماراته الخارجية في أوراق مالية متعافية "غير مسمومة"، وبحكم إجراءات الحكومة، قد عزل نفسه عن كثير من الأضرار والخسائر، إلا أن الأثر النفسي للأزمة ما زال العنصر المهيمن على تقلبات سوق البورصة، واتباعه سلوك البورصات العالمية نفسه. كما أن استمرار الأزمة، وتأثيرها على اقتصادات الدول التي تربطها بالأردن علاقات اقتصادية وثيقة مثل أوروبا والولايات المتحدة، وأهم من ذلك مجموعة دول الخليج، والهند والصين، يحول بين الأردن والركون تماماً إلى أن الأزمة، إن طالت وبقيت على حالها من التقلب السريع،

وضمن تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي كشرط استباقي، لأي تفاوض حول مديونية البلاد. ولم تأت الإجراءات من خلال تيار فكري يضغط بهذا الاتجاه، إذ إن ميلاد هذا الفريق جاء من رحم الدولة ليبرر الإجراءات التي قامت بها الدولة وليس لقيادة هذا التيار، الذي جاء نتيجة طبيعية لانسحاب الدولة والخصخصة كتيار يبرر الإجراء ولا يقوده. لقد بادرت الدولة من جانبها بالحد من دورها في الاقتصاد. فإذا كان انسحاب الدولة والشروع في الخصخصة بدأ قبل نهاية الثمانينيات، كاستجابة لمتطلبات صندوق النقد الدولي والمانحين، فمن الخطأ الفادح الادعاء بأن النخبة السياسية الحاكمة تضم المدافعين عن تدخل الدولة في الاقتصاد ومن يطالبوا بانسحابها. الدولة نفسها تقوم بالانسحاب من المجال الاقتصادي. الصراع السياسي الذي نشب خلال أشهر الصيف وقبيل الأزمة الاقتصادية لم يكن على خلفية تعريف دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن نعتوا أنهم محافظون جدد أو ليبراليون جدد، كانوا قائمين، وبالدرجة نفسها على انسحاب الدولة من الاقتصاد، دون أن يكون هناك بعد سياسي لمثل هذا الانسحاب على الديمقراطية. فالصراع في أفضل حالاته دار حول من يقود الملفات الهامة في البلاد، أو من يشرف على مزيد من الخصخصة.

كان الحافز في الأردن
موضوعياً وغير
أيديولوجي

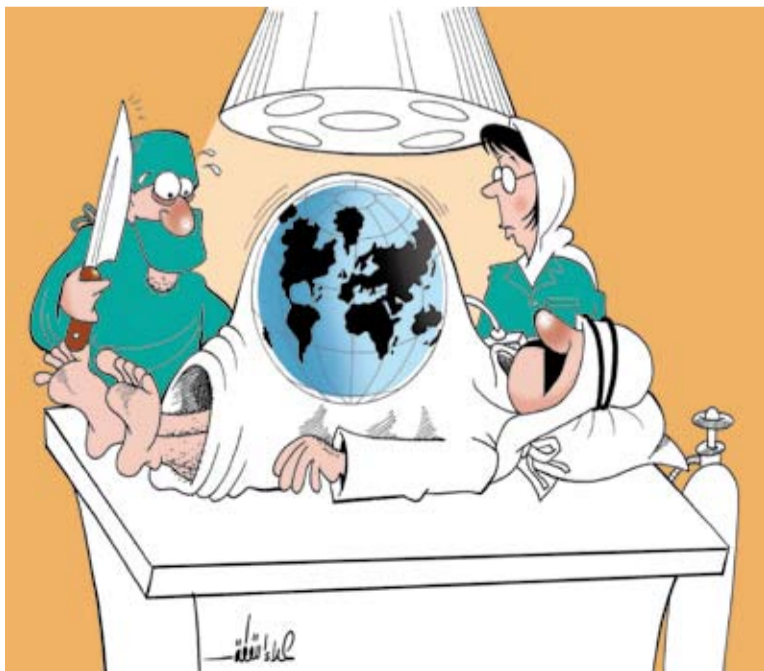
الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم نجاح العديد من برامج الخصخصة الاقتصادية في الأردن، يمثل فرصة ممتازة لفتح حوار حول دور الدولة في الاقتصاد بصفة عامة، وبالذات في مجالات حيوية مثل: التعليم والصحة والنقل.

نظرة تاريخية على الخيارات العربية

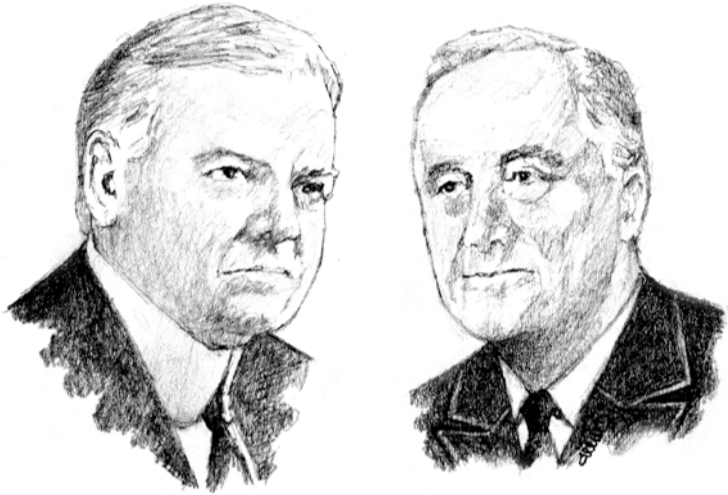
الدور التدخلي للدولة:
نموذجاً مصر والأردن

الاقتصاد في المنطقة العربية، تم بتشجيع ومباركة مؤسسات مالية دولية كالبنك الدولي الذي اقترح بناء السد العالي، كما اقترح أن تقوم الدولة الأردنية بإنشاء مصفاة للبتترول. دول مثل السعودية أو المغرب أو الأردن وهي مناوئة للاشتراكية في توجهها الأيديولوجي، أخذت بمبدأ تدخلية الدولة وقيادتها للنشاط الاقتصادي.

في المنطقة العربية، كما هي الحال في كثير من دول العالم الثالث، يختلف دور الدولة في المجال الاقتصادي، جوهرياً عن المسار الذي اتخذته الرأسمالية المتقدمة. وفي ظل ضعف البنى الاقتصادية الرأسمالية وضعف مبادرة البرجوازية، وارتباطها بعجلة الرأسمالية في الغرب، قامت الدولة بقيادة عملية الرسملة لنظاتها الاقتصادي، وبذلك فإن صيرورة التحول للرأسمالية تمت بمبادرة، أو على الأقل، بمساعدة ذات قيمة من قبل الدولة. المشاريع الاقتصادية الكبرى تولت الدولة إنشائها، أو ساهمت بها بقدر كبير، وقد خدم هذا التوجه شرعية تلك الدول التي استقلت لتوها عن الاستعمار، ورفعت شعارات المحافظة على الاستقلال. وكان مصدر قوة الدولة ونجاحها وإنجازها، يقاس بمقدار حجم القطاع العام ومساهمته في المشاريع الاقتصادية، ولعل أهم نموذج للدولة القائدة في الاقتصاد وتطوير القطاع العام هي مصر الناصرية بجدارة. لم تلغ تلك الدولة القطاع الخاص.. فالإصلاح الزراعي بحد ذاته أنشأ طبقة اجتماعية ضخمة، من صغار الملاك الزراعيين، كما تركت الدولة مساحة مهمة للقطاع الخاص في مجال الخدمات والعقارات والتجارة. في حين أخذت على عاتقها المشاريع التصنيعية الكبرى، وحققته معدلات نمو مرتفعة سنة تلو سنة. سرع تدخل الدولة في الاقتصاد من عجلة صيرورة التحول الرأسمالي في تلك الدول العربية، من خلال ربط دورها في الاقتصاد بأيديولوجيا الاستقلال وحمايته، وتمتع هذا التوجه بقاعدة اجتماعية جماهيرية كبيرة تؤمن به وتلتف حوله كالاتحاد الاشتراكي في مصر أو الأحزاب الحاكمة في دول عربية أخرى. من المهم الإشارة إلى أن تدخلية الدولة في



الكساد الكبير 1929: نزوع الأميركيين إلى الثراء انتهى بالثلاثاء الأسود



← هيربرت هوفر

← فرانكلين روزفلت

أوساط المستثمرين وهبط مؤشر السوق بنسبة 22,6 بالمئة. اليوم التالي الثلاثاء 1929/10/29، حاول كل المستثمرين بيع أسهمهم دفعة واحدة. بيع أكثر من 16 مليون سهم، وسجلت السوق خسارة بلغت 14 بليون دولار في يوم واحد وهبط المؤشر 33 نقطة أي ما يزيد على 12,8 بالمئة.

تزامناً مع انهيار البورصة، أخفقت البنوك من ناحيتين، فمنها من كان مستثمراً في السوق، ومنها من تعرض لعمليات سحب جماعية. فقد أدرك المستثمرون أن الكثير من المقترضين، سواء مؤسسات أو أفراداً، لم يعودوا قادرين على تسديد ديونهم المستحقة للبنوك، ما أثار الرعب في أوساط المودعين الذين حاولوا سحب إيداعاتهم. خلال الأشهر العشرة الأولى من 1930، أعلنت 744 بنكاً أميركياً الإفلاس. وبحلول 1933، خسر المودعون ما مجموعه 140 بليون دولار كودائع.

خسر الملايين أعمالهم ومدخراتهم، وحجزت البنوك على منازلهم ومزارعهم وتشردوا فسكنوا في أكواخ من الخشب فيما صار يعرف بـ"بمدن الأكواخ" أو أحياناً ما تعرف بـ"هوفر فيل" نسبة إلى الرئيس الأميركي آنذاك هيربرت هوفر الذي رفض اتخاذ إجراءات لاحتواء الأزمة في بدايتها.

فالزراعة شكّلت آنذاك ربع الاقتصاد الأميركي، كانت تعاني كساداً في العشرينيات، نتيجة للزيادة في الإنتاج الزراعي خلال الحرب العالمية الأولى عندما كان الطلب على المنتجات الزراعية عالياً وكان إنتاج أوروبا منخفضاً. بعد الحرب، انخفضت الأسعار مع زيادة الإنتاج في الأسواق العالمية.

انهيار البورصة لم يكن بحد ذاته سبباً في الكساد الكبير

في 1929/9/5، ألقى الاقتصادي روجر بابسون خطاباً قال فيه: إن السوق مقبلة على انهيار. بابسون كان يحذر من انهيار قبل ذلك بعامين. لكن المستثمرين أنصتوا إليه هذه المرة.

يوم الخميس 1929/10/24 خسرت السوق المالية 5 بلايين دولار. ويوم الاثنين 1929/10/28، تواصلت الخسارة والدعر في

فورية لاحتوى الأزمة، وكان الكساد عادياً من دون أن يتطور إلى الكساد الكبير الذي شهدته تلك الفترة. أما إيرفينغ فيشر وهو من أنصار النظرية الكلاسيكية الحديثة فيقول إن السبب كان زيادة حجم الدين والانكماش.

هنالك ما يشبه الإجماع على أن جذور المشكلة بدأت مع بداية عقد العشرينيات، فبعد الحرب العالمية الأولى سادت في الولايات المتحدة نزعة نحو "الثراء" وتعمقت نزعة الاستهلاك في المجتمع مع ظهور حراك اجتماعي وثقافي وفني متميز أسبغ على هذه الفترة لقب "العشرينيات الصاخبة" Roaring Twenties. فازدهرت موسيقى الجاز، وظهرت المرأة بشكل جديد: تلبس التنانير القصيرة، وترتاد المقاهي وتدخن السجائر. كما سادت موجة جديدة من التصميم الفني "Art Deco"، جمعت بين أكثر من نمط من التصميم مثل التكعيبية والتكوينية والحداثة. ظهر تأثيرها في العمارة (مثل مبنى "كرايسلر" في نيويورك)، والفن التشكيلي، والتصميم الداخلي وتصميم المجوهرات والسيارات وحتى في السينما.

في تلك الفترة، زاد حجم الإنتاج الذي كان لا بد أن يقابله حجم من الطلب والاستهلاك. فكان لا بد من إقناع الناس بالتخلي عن مبدأ التوفير والاقتصاد وعدم تأجيل الاستمتاع "بمسرات" العقد الجديد. فسادت الإعلانات التي تحرض على شراء السيارات والاختراعات الجديدة مثل الراديو وغيره من الأدوات المنزلية. نتج عن ذلك استهلاك جماعي أبقى الاقتصاد نشطاً طوال فترة العشرينيات.

لكن المشكلة كانت أن دخول الأميركيين لم تكن موزعة بشكل متكافئ، وتركزت الثروة في طبقة واحدة من الأميركيين. فبينما حققت الأعمال والصناعات أرباحاً مذهلة في الإنتاج، كان العمال يأخذون نسبة ضئيلة من الثراء. فما بين عامي 1923 و1929، زاد إنتاج التصنيع للفرد أو للساعة بنسبة 32 بالمئة، فيما لم تزد أجور العمال أكثر من 8 بالمئة.

إضافة إلى ما تقدم، كانت هنالك عوامل أخرى ساهمت في تطور الأوضاع إلى حالة الكساد غير المسبوقة حتى ذلك الحين.

وول ستريت في نيويورك، وخسرت 14 بليون دولار أضيفت إلى خسائر ذلك الأسبوع فوصلت في مجموعها 30 بليون دولار، أي ما قيمته 10 أضعاف الميزانية الفدرالية للولايات المتحدة.

لكن الانهيار لم يكن، في حد ذاته، سبباً للكساد الكبير، كما يقول بعض الاقتصاديين، فهناك من يرجح أن ذلك الحدث كان انعكاساً لمجموعة من الأخطاء الاقتصادية التي تعاضمت ذلك اليوم واستمرت من دون تصحيح. ميلتون فريدمان من المدرسة النقدية يقول إن سبب الكساد كان عدم وفرة السيولة، وهي مسؤولية يضطلع بها بنك الاحتياطي الفدرالي، الذي لو اتخذ إجراءات

نهاد الجريبي

يعتبر المؤرخون والاقتصاديون يوم 1929/10/29 بداية لما يعرف اليوم بالكساد الكبير الذي امتد حتى العام 1933، ولكن ذبوله بقيت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر 1939. في ذلك الثلاثاء الأسود انهارت بورصة

نيويورك: التفاحة الكبيرة



ما بين 1929-1932، أفلست مئات الصناعات وتقلص إنتاجها إلى النصف، كما زادت البطالة إلى 24,9 بالمئة ما يعني أن أكثر من 15 مليون أميركي كانوا متعطلين عن العمل. تحوّل الآلاف إلى تلميع الأحذية أو إلى بيع التفاح على "بسطات"، وكان التفاح من أهم المحاصيل الزراعية في الولايات الأميركية الشرقية، وبخاصة نيويورك. وكان البائع يجني دولاراً واحداً في اليوم من بيع 70 حبة تفاح. وكان ذلك يعتبر ربها كبيراً أيام الكساد!

← باعة تفاح في نيويورك أثناء الكساد الكبير. ويعتقد أن هذا كان سبباً لإطلاق اسم "التفاحة الكبيرة" عليها.

النفط: مصدر، مستهلكون، ومستوردون

وتستهلك مصر ما يقارب 600 ألف برميل يومياً، ويستهلك العراق أكثر من 400 ألف برميل يومياً، فيما يستهلك الأردن ما يقارب 120 ألف برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل إلى 170 ألف في العام 2010.

يتركز احتياطي النفط في العالم في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ويعتبر الاحتياطي الذي تمتلكه السعودية خمس احتياطي النفط العالمي، ويصل إلى 262 بليون برميل، ثم العراق بنحو 113 بليون برميل، ثم الإمارات العربية المتحدة والكويت باحتياطي يقارب 100 بليون برميل، تليهما إيران بنحو 90 بليون برميل.

4.3 مليون برميل يومياً، وروسيا دولة مصدرة للنفط فهي من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم. كما تضم القائمة عدداً من الدول الكبيرة، التي يتجاوز استهلاكها للنفط 2 مليون برميل يومياً، مثل فرنسا والهند والبرازيل.

الوطن العربي الذي ينتج ما يقارب 29 بالمئة من النفط في العالم، يستهلك نحو 4.3 مليون برميل يومياً. وتعتبر السعودية أكبر بلد مستهلك للنفط، وذلك بكمية تصل إلى 2.2 مليون برميل يومياً، ويعود ذلك إلى الطفرة الاقتصادية التي شهدتها المملكة بعد ارتفاع سعر النفط، والدعم المستمر من قبل الدولة للوقود والمشتقات النفطية.

الثروة النفطية فإن نفلها مستورد بالكامل. وتحتل المركز الثالث من حيث استيراد النفط: الصين باستهلاكها بما قيمته 4.9 مليون برميل في اليوم، منها 2 مليون برميل مستورد، وكان لزيادة طلب الصين على النفط، خصوصاً منذ العام 2006، أثر كبير في الارتفاع المستمر لأسعار هذه السلعة. ومن الجدير بالإشارة أن استيراد الصين للنفط شهد طفرة، وبخاصة في النصف الأول من العام الجاري عندما أقيمت الألعاب الأولمبية في بكين.

بعد الصين، تأتي ألمانيا باستهلاكها يصل إلى 2.8 مليون برميل يومياً كلة مستورد، ثم روسيا التي تستهلك 2.5

العالمية أخيراً، إنما كان نتيجة مباشرة لزيادة الطلب العالمي على النفط.

تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم، فهي تستهلك نحو 20 مليون برميل يومياً. وعلى الرغم من أنها بلد منتج للنفط، فهي تنتج تسعة ملايين برميل يومياً، فإن الولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للنفط في العالم، إذ تستورد النفط من كندا والمكسيك والسعودية.

ثاني البلدان المستهلكة للنفط هي اليابان، التي تعد من أكبر الدول الصناعية في العالم، إذ يصل استهلاكها إلى 5.4 مليون برميل يومياً، ولأنها تفتقر إلى

عدي الريماوي

مثل أي سلعة أخرى، يتحدد سعر النفط بحجم الطلب على شرائه، وهذا بدوره، يحدده استهلاك الدول المستوردة. وما حدث خلال الشهور الماضية من ارتفاع لأسعار النفط في العالم، قبل عودته إلى الانخفاض مع انفجار الأزمة الاقتصادية

أردني

أقوال في الأزمة

- «الرفيق بوش أعلن أنه سيشتري حصصا في البنوك الخاصة.. إنه يقف على يساري الآن»
 ◀ الرئيس الفنزويلي الاشتراكي هوغو شافيز ساخراً من الرئيس جورج بوش بعد تأمين جزئي للبنوك الأميركية.

- «اقتصادنا برمته في خطر»
 ◀ الرئيس الأميركي، جورج دبليو بوش، في خطاب إلى الشعب الأميركي عبر التلفزيون بهدف إقناع الجمهور بدعم خطة إنقاذ مالية تتكلف 700 بليون دولار.

- «الأزمة المالية باغتت العالم بأسره باستثناء روسيا»
 ◀ رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، خلال اجتماع مع مستثمرين أجانب، مهاجماً الولايات المتحدة التي نقلت العدوى إلى بقية دول العالم.

- «الأميركي العادي خسر ادخاره ووظيفته وبيته وتأمينه الصحي. وبعد أسبوع من ضخ 85 بليون دولار في (إيه أي جي) يذهب رؤساء المؤسسة ويصرفون ما يقارب مليون دولار على الطعام والشراب»
 ◀ هنري واكسمان رئيس لجنة المراقبة في الكونغرس

- «أغلى أصولنا التي خسرتها هي الثقة»
 ◀ غوردن براون رئيس الوزراء البريطاني معلقاً على الأزمة المالية.

- «أول شيء علي أن أفعله هو إيجاد بنك أمين أضع فيه نقود جائزتي»
 ◀ أرافيند إيديغا، الروائي الهندي الذي حاز جائزة «مان بوكر»، أهم جائزة في الأدب الانجليزي، عندما سُئل عما سيفعله بقيمة الجائزة، البالغة 50 ألف جنيه استرليني.

- «اقتصادهم ينهار.. سبب هزيمتهم هو أنهم نسوا الله والإيمان»
 ◀ الرئيس محمود أحمد في خطاب بثه التلفزيون الإيراني الرسمي حول الأزمة المالية.

- «في هذه الأيام العصيبة يبدأ الإنسان في البحث عن أصدقاء جدد»
 ◀ رئيس وزراء إسبانيا غير هاردي عاتبا على الدول الغربية الصديقة التي لم تقدم يد المساعدة لبلده الذي يواجه الإفلاس، ويثني على روسيا التي قدمت له قرضاً بمبلغ أربعة بلايين يورو.

- «كان كارل ماركس محققاً في تشخيصه للرأسمالية»
 ◀ كبير أساقفة الكنيسة الإنجليكانية الدكتور روان وليامز معلقاً على الأزمة المالية العالمية.

- «هذه أسوأ حالة يواجهها القطاع المالي الأميركي خلال قرن كامل من الزمن»
 ◀ ألان غرينسبان، الحاكم السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بعد إفلاس بنك ليمان براذرز الاستثماري.

- «كان يجدر بي توقع ذلك، مأخذي على نفسي أنني لم أفهم إلى أي مدى نحن تحت رحمة انتقال العدوى بسرعة في الأوساط المالية»
 ◀ بول كروغمان، الأستاذ بجامعة برينستون، وكاتب الرأي في صحيفة «نيويورك تايمز»، الذي حاز جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2008.

- «إنه حدث بأبعاد تاريخية»
 ◀ بن بنانكي، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي واصفاً الأزمة المالية مع انهيار مؤشرات الأسواق.

- «إنها أزمة عالمية ويجب علينا ألا نعمل منقسمين»
 ◀ جان كلود تريشه رئيس البنك المركزي الأوروبي.

- «الولايات المتحدة الأميركية فقدت صفتها كقوة خارقة في النظام المالي العالمي»
 ◀ وزير المالية الألماني، بير شتاينبروك، يلقي بأعنف عبارات اللوم في الأزمة المالية العالمية على عاتق الولايات المتحدة.

المحطات الكبرى في الأزمة المالية منذ انفجارها



◀ - شباط/فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

◀ - آب/أغسطس 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

◀ - تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2007 عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

◀ - 22 كانون الثاني/يناير 2008: الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50 بالمائة، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2 بالمائة بين كانون الثاني/يناير ونهاية نيسان/أبريل.

◀ - 17 شباط/فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤمّن بنك "نورذرن روك".

◀ - 11 آذار/مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.

◀ - 16 آذار/مارس 2008: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن مع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

◀ - 7 أيلول/سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 بليون دولار.

◀ - 15 أيلول/سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".

◀ - عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 بليون دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

◀ - 16 أيلول/سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤمّنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي أي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 بليون دولار مقابل امتلاك 9.79 بالمائة من رأسمالها.

◀ - 17 أيلول/سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

◀ - 18 أيلول/سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهتد بالإفلاس.

◀ - السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 بليون دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

◀ - 19 أيلول/سبتمبر 2008: الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

◀ - 23 أيلول/سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

◀ - 26 أيلول/سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة، بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

◀ - 28 أيلول/سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبيبنغلي".

◀ - 29 أيلول/سبتمبر 2008: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. بورصة وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

◀ - أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

◀ - الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

المجتمع المدني والأزمة العالمية: تنوع في الرؤى والاجتهادات

حسين أبو رمان

الشيوعي الأردني: الأزمة العالمية أزمة نظام

والبحث عن حلول عملية للمشاكل التي تواجه الأردن مع كل المعنيين من حكومة ومجتمع مدني.

واعتبر رئيس مجلس النقباء للدورة الحالية أن النقابات المهنية تجسد بذلك القول المأثور للملك الحسين من أنها "بيوت خبرة". وقال "نحن بصفتنا جزءاً لا يتجزأ من مؤسسات الوطن، شركاء له في السراء والضراء ومعنيون بعملية التنمية الوطنية الشاملة كي نسهم بتقدم الأردن تجسيدا لواجبات المواطنة علينا". كذلك أوضح الرشدان أن الأزمة العالمية ليست وليدة اللحظة، وأن مواجهة مشاكل البلاد الاقتصادية تتأثر بالسياسات السابقة، موضحاً أن النقابات المهنية تطالب الحكومة بإعادة النظر في سياساتها، واتخاذ إجراءات سريعة لفرض رقابة حقيقية على الأسعار، وعدم تمكين فئات من التجار تتحكم بها بدعوى حرية السوق.

يلتقي الناطق الإعلامي لحزب جبهة العمل الإسلامي رحيل غرايبة مع الدعوة لعقد مؤتمر وطني اقتصادي لتدارس الحلول المناسبة لحماية الاقتصاد الأردني، بمشاركة كل الأطراف المعنية من حكومة وأحزاب ونقابات وقطاع خاص.

وأوضح الغرايبة أن حزبه طالب الحكومة "بوقف سياسة خصخصة المؤسسات الوطنية وشراء نسبة من أسهم الشركات الوطنية"، معتبراً أن ذلك "سيسهم في السيطرة على الأزمة المالية المحلية ويساعد في ضبط إيقاع السوق الأردنية". وأضاف أننا نطلب من الحكومة أن تقف وقفة تقييمية للسياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة بالتعاون مع كل الخبرات في هذا البلد "للبحث عن مسار اقتصادي بديل ثابت ومدروس". وشدد على "وقف مشاريع الخصخصة وبيع أراضي الدولة التي على النار" كمشروع خصخصة البريد وبيع أراض في دابوق".

على صعيد آخر، وجّه "التيار الوطني الديمقراطي"، وهو ائتلاف من ثلاثة أحزاب

بعض البنى الكلاسيكية للمجتمع المدني في الأردن من نقابات مهنية وأحزاب سياسية وهيئات أعمال، تستشعر المسؤولية تجاه مخاطر الأزمة المالية العالمية على البلاد، لذا فإنها تبحث عن إسهامها الخاص في بلورة الأجوبة المناسبة أو التعبير عن موقفها تجاه ذلك. لكن الجيل الجديد من مؤسسات المجتمع المدني من منظمات حقوق إنسان وبيئة ما زالت غائبة عن المشهد.

النقابات المهنية من جهتها، تستعد لعقد مؤتمر اقتصادي في موعد قريب كي تقدم رؤيتها الخاصة لتفسير أسباب الانهيار المالي العالمي، وكيفية مواجهة آثاره السلبية على الأردن.

وصفي الرشدان، رئيس مجلس النقباء ونقيب أطباء الأسنان، قال في تصريح لـ "السجل" توقفنا أمام الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المحتملة على الأردن، و"اخترنا ألا نلجأ إلى وسائل التعبير أو الاحتجاج التقليدية التي لم تعد مجدية أو مؤثرة بالضرورة، وقررنا عقد مؤتمر اقتصادي غير خطابي، يستند إلى جهد علمي وإعداد أوراق عمل متخصصة". وأضاف بأن مجلس النقباء شكّل لجنة تحضيرية من ممثلين عن النقابات المهنية، ستقوم بدعوة غرف الصناعة والتجارة والأحزاب السياسية بأطيافها المعارضة والوسطية، والجهات والخبرات المعنية بالشأن الوطني العام للمشاركة في أعمال المؤتمر.

الرشدان أكد أيضاً أنه سيتم توجيه الدعوة للأطراف الحكومية المعنية للمشاركة في أعمال المؤتمر، بما يتيح سماع الرأي والرأي الآخر،

أعدّ الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني منير الحمارنة ورقة مكثفة حصلت "السجل" على نسخة منها، تشرح كيف حصل ما أسماه "الانهيار المالي الكبير في الولايات المتحدة". لكن الحمارنة لم يكتف بتتبع التطورات التي قادت إلى ما بات يعرف بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ودور المضاربات وعولمة رأس المال فيها وصولاً إلى تفسير كيفية الانهيار، وإنما سعى إلى الخروج باستخلاصات من طبيعة فكرية وسياسية، ترى أن الانهيار المالي

معارضة وشخصيات يسارية وقومية، مذكرة إلى رئيس الوزراء نادر الذهبي لتعريف الحكومة بتصوراتهم حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني، ورؤيتهم لكيفية مواجهة آثارها المتوقعة على الأردن.

هيئة رئاسة التيار لم تكتف بتقديم رؤيتها لمعالجة الانعكاسات المباشرة للأزمة، وإنما قدمت خطوطاً عامة لمواجهة مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك على صعيد الإصلاح السياسي.

فهو الكتوت، الناطق الإعلامي باسم التيار الوطني الديمقراطي، أوضح لـ "السجل" أن مذكرة التيار إلى الحكومة استندت إلى تشخيص الانعكاسات السلبية والإيجابية للأزمة المالية العالمية، معتبراً أن الاقتصاد الأردني سيتأثر بالأزمة مثله مثل غيره من الاقتصادات العربية، لكن ليس بالقدر الذي ستأثر به الدول العربية النفطية.

"أزمة نظام وليس أزمة أسواق". يقول الحمارنة، أستاذ الاقتصاد السابق في الجامعة الأردنية، إن العديد من الاقتصاديين والباحثين يؤكدون أن أسباب الأزمة الحالية "تكمُن في طبيعة النظام الرأسمالي، وليست عارضة، وهي أزمة عميقة للرأسمالية كنظام، تعني فشل ونهاية عصر "الرأسمالية المالية" بكل أرباحها الخيالية المصطنعة التي تتحقق في الأساس من المضاربات".

ويضيف الحمارنة أنه يمكن تأكيد أن

واعتبر الكتوت أن مواجهة تداعيات الأزمة يتطلب من الحكومة أن تتبنى برنامجاً استثنائياً، وأنه كان من المفترض أن يكون ذلك من خلال الموازنة العامة، لكن الحكومة لم تفعل. فالنقبات تزيد على نفقات العام الحالي بقيمة 500 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بقيمة 390 مليون دينار، بينما المتوقع هو انخفاض الأخيرة. ودعا إلى الاستغناء عن جزء كبير من النفقات الرأسمالية خارج نطاق المشاريع الملحة ذات الصلة بالصحة والتعليم والبنية التحتية.

وزير المالية حمد الكساسبة صرّح لصحيفة العرب اليوم (2/11) أن بيانات مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2009 جرى تعديلها وفقاً للتغيرات في الأسواق العالمية وتحوطاً لأثرها على الاقتصاد الوطني، لكن الوزير لم يعط أمثلة تدعم وجهة النظر هذه.

أما بخصوص معدلات الفائدة، فأشار الكتوت إلى أن هناك انخفاضاً كبيراً في معدلات الفائدة في العالم، بينما حافظت الفائدة في الأردن على ارتفاعها. خفض الفائدة مفيد للاستثمار، وبخاصة بالنسبة للصناعة. لافتاً إلى أن الأردن ملتزم باتفاقية منظمة التجارة العالمية أكثر من الدول التي فرضت هذه الاتفاقية. ودعا إلى الاهتمام بالصناعة الوطنية وتأمين تسهيلات خاصة لها.

يلتقي هذا التوجه، مع الرؤية التي ركز عليها مدير عام غرفة صناعة الأردن، زكي الأيوبي، باعتبارها رؤية موضوعية تلي مصالح الصناعة الأردنية. وقال "إننا نأمل أن تؤدي الإجراءات التي ستخدها الحكومة والبنك المركزي إلى زيادة السيولة داخل قطاع الأعمال، وليس العكس، فالأزمة وصلت إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق أزمة الائتمان، هذا يتطلب توفير السيولة للعملية الإنتاجية عن طريق خفض الفائدة لقطاعات معينة في مقدمتها القطاع الصناعي، وخصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 90 بالمئة من المنشآت الاقتصادية، أخذين بالاعتبار أن الدورة الاقتصادية للصناعة طويلة".

كما أوضح الأيوبي حاجة الصناعة في الأوضاع الراهنة إلى استرداد ما تدفعه لضريبة المبيعات في فترات زمنية أقصر. وأشاد بسرعة تحرك الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة، وتشاورها المستمر مع قطاع الأعمال، لافتاً إلى

الانهيار حصل جراء تضخم دور السوق غير المقيدة وغير المراقبة، أي السوق الحرة البعيدة عن المراقبة الوطنية، في ظل حالة الانفتاح التي فرضها مبدأ التدويل واقتصاد السوق. ويستخلص الحمارنة أنه مع الانهيار المالي الكبير تنتهي "القطبية الأحادية الاقتصادية والسياسية"، وتفشل نظرية إنهاء أو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتمنى الليبرالية الجديدة بهزيمة نكراء، وتستعيد الدولة مكانتها ودورها في الاقتصاد الرأسمالي".

أن الغرفة ستضع الحكومة ووسائل الإعلام في صورة أية توجهات أو مواقف تبلورها في القادم من الأيام.

وأضاف الكتوت، الخبير الاقتصادي في التيار الديمقراطي، أن الدولار يعيش وضعا جيدا قياسا بالعملات الأخرى، لكن هذه الحالة لن تدوم. وتوقع أن يتم الاتفاق في الاجتماع الدولي المقبل، المخصص لبحث الأزمة، على تخلي الدولار عن دوره في تسعير النفط، وهذا سيؤثر على قوته ودوره. ورأى الكتوت أن الدولار سوف يتجه لاحقاً نحو الانخفاض، مشيراً إلى أن هذه ليست دعوة لفك ارتباط الدينار بالدولار فوراً، لكن ينبغي التهيئة لفك الارتباط واختيار الوقت المناسب لذلك، لصالح الارتباط بسلة من العملات حتى تكون البلاد في منأى عن أي تقلبات درامية.

حزب الرسالة الأردني الذي يعتبر نفسه حزباً ليبرالياً ومن دعاة اقتصاد السوق، لا يتفق تماماً مع وجهة النظر هذه، حيث أكد أمينه العام، حازم قشوع، أن على الأردن أن يتمسك بربط الدينار بالدولار. واعتبر أن أهم السياسات التي يتعين على الحكومة أن تأخذ بها في الفترة المقبلة هي جذب استثمارات خاصة لمساحات زراعية واسعة في البلاد، وبذل الجهود اللازمة لتأمين التمويل لمشروع قناة البحرين (البيت-الأحمر) في نطاق رؤية متكاملة لتوفير المياه والأمن الغذائي، والعمل على تسويق الأردن كمكان ملائم للاستثمار، ومعالجة العوائق البيروقراطية التي تعرقل جذب الاستثمار.

أما حزب الجبهة الأردنية الموحدة، فقد دعت قيادته بهذا الخصوص إلى إجراء تقييم لسياسة ربط الدينار بالدولار وانعكاساتها على المصالح الاقتصادية الوطنية. وشدد الحزب في بيان له على ما أسماه "تعزيز استمرارية التواجد الاستثماري العربي والأجنبي" في الأردن، وحفز المزيد من الاستثمارات، كما طالب البنك المركزي بإجراء مراجعة فورية لسياساته النقدية، وإعادة النظر في أنظمة السيولة، وخفض الفوائد لتشجيع الاستثمار. واعتبرت قيادة الحزب أنها "في حالة انعقاد دائم"، من أجل رصد ومتابعة تطورات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها، واقتراح السياسات والآليات التي تسهم في تحسين اقتصاد الوطن ونظامه المالي والنقدي.



زووم..



طرق لا نراها

خالد أبو الخير

◀ يرسم الأولاد بأقلامهم وابتساماتهم طرقاً لم نراها. تضح بغداد أجمل وأمنيات في مقتبل العذوبة. في جعبهم ما يقولونه، غير أننا نتمتع بقدرة كاملة على التلقين، لا يعترينا نقصان.

لا نستمع لهم، فقد نسينا أننا كنا في أعمارهم، كيف كنا في أعمارهم؟ دون تشذيب أو اهتراء أو تعليب أو خسران.

من بعض عجزفتنا وافتناننا بديكتاتورية مقيتة نمارسها، نريدهم أن يكونوا مثلنا، أفضل منا، ونعدهم ليكونوا تماثيل من شمع في متحف الحياة. مع حرص سادي على أن نبيد الرضا عما أعددناهم له، دون أن نترك لهم خياراً أو نافذة. وإذا ما لاح تمرد منهم، نضح بالصراخ وربما استخدمنا العصا، مع أن بعض تمردنا حين كنا في سنهم، مبعث فخر لنا، لكننا نعده امتيازاً لنا.. لنا وحدنا. كم نحن أنانيون.. حين نقف في وجه أبنائنا، نختار لهم سبلاً لا يريدونها، ولا يخطر لنا على بال أن لا أحد يقف في وجه الحياة.

يرسم الأولاد طرقاً لا نراها.. فقد أعيا الكلل أعيننا، وآلت إلى انقطاع.



محمد سعيد النابلسي:

كتب "إنهاء خدمته" بيده

محمود الريماوي

يذكر النابلسي أنه في تلك الفترة، كان قد توصل إلى قناعة بضرورة أردنة البنوك الأجنبية وكان عددها أربعة في عمان. هذا التوجه لم يلق قبولا لدى عدد من المسؤولين. لكن مع القناعة بسلامة الإجراء وفائدته للاقتصاد الوطني، صدرت عن حكومة احمد عبيدات اللاحقة أنظمة دفاع بأردنة البنوك. مع تشكيل حكومة زيد الرفاعي في العام 1985 فقد سارع رئيس الحكومة، للطلب من محافظ البنك المركزي التراجع عن قرار أردنة البنوك الأجنبية. وقد تمسك المحافظ بصوابية اتخاذ القرار ولم يتراجع عنه، فطلب منه تقديم استقالته لكنه رفض مطالباً بإنهاء خدماته. وقد قام بـ«المساعدة» في هذا الشأن حيث كتب بخط يده قرار مجلس الوزراء بإنهاء خدماته يوم الرابع من أيار لعام 1985! وما أن غادر مقر رئاسة الوزراء، حتى كان القرار الحكومي قد صدر بإنهاء خدماته وتعيين حسين القاسم محافظاً للبنك وماهر شكري نائباً له. بإلغاء قرار الأردنة عادت الأمور إلى ما كانت عليه في السابق.

خلال خدمته الأولى في البنك المركزي، كان النابلسي قد وقف على وضع بنك البتراء وشرع في التحذير من الفساد الذي يشوب أداء البنك. بقول النابلسي إنه دأب على تحذير المسؤولين مما يجري بما في ذلك دائرة المخابرات العامة، التي لقي منها قسطاً كبيراً وبالذات من مديرها احمد عبيدات. وكتاب النابلسي عن «الأزمة المالية المزدوجة» يقدم عرضاً إضافياً لمختلف جوانب تلك الأزمة، ومنها نفيه القاطع من موقع العارف أن يكون الأمير الحسن قد ساعد في «تهريب» الجليبي كما تردت شائعات آنذاك. التحق النابلسي بعدئذ بالأمم المتحدة كأحد مساعدي الأمين العام (ديكوبلار)، ثم أمينا عاما تنفيذياً للجنة الاقتصادية لغرب آسيا ومقرها في بغداد آنذاك. في العام 1988 طلب النابلسي من الأمين العام نقل المقر إلى عمان، بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي تعيق عمل اللجنة. وافقت الحكومة العراقية على الطلب، إلا أن دولة عربية اعترضت بصورة مفاجئة على الطلب، ما جعل بغداد تتمسك بالإبقاء على مقر اللجنة في بغداد. عندها ساءت علاقة النابلسي التي كانت عادية مع الحكومة العراقية فتقدم باستقالته من مركزه (كان يتقاضى عنه راتباً شهرياً بقيمة 17 ألف دولار أميركي شهرياً).

يذكر النابلسي أنه لم يسبق أن التقى الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، ولو بحكم علاقته وإقامته في عاصمة الرشيد. مع ذلك، فإن أحمد الجليبي، اتهمه أمام إحدى المحاكم الأميركية كمحافظ للبنك المركزي الأردني بالتآمر مع مضر بدران على بنك البتراء خدمة لصدام حسين.

بعودته إلى عمان طلب منه الملك الراحل الحسين، في دارة الشريف الأمير المحرم زيد بن شاكر العودة محافظاً للبنك المركزي وقد استجاب للرغبة الملكية، لتبدأ عملية التصحيح واستعادة الثقة وعودة الاحتياطي إلى البنك المركزي، الذي لم تكن خزائنه فارغة فحسب، بل كان مديناً لبنوك محلية بنحو 60 مليون دينار. في العام 1995 «شعرت أنني استكملت أداء مهمتي وعلي المغادرة» وكانت تبقت سنتان على عقده.

عندها انصرف الرجل للعمل في القطاع الخاص. يتمتع النابلسي باحترام كبير، نظراً لخدمته الجلى للاقتصاد الوطني وتفانيه في العمل واستقامته، بما يجعله أحد كوكبة من الرموز الوطنية، ذات الوزن والشأن في الحياة العامة. على سبيل الدعاية جرى سؤاله إن كان سوريا فأجاب: بأن هذا هو الانطباع لدى البعض.. «كل ما في الأمر أنني متزوج من سورية، ووالدي سورية، ووالدة والدي سورية، وأقيمت في الفيحاء لستة عشر عاماً متصلة».

يصادف تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، حلول الذكرى الثمانين لمولد محمد سعيد النابلسي، وهو من أمضى صحابه عمره، برفقة الأرقام محسناً قراءتها وما يكمن خلفها، بأقل قدر من الانفعال وبأكبر قدر من اليقظة العقلية. هذا هو دأبه حتى يوم الناس هذا، فما زال ينشط في الحياة العملية بإدارته لشركة استشارات اقتصادية، ومع الساعات الأولى كل صباح بجده زائر على رأس عمله.

يرتبط اسم محمد سعيد النابلسي، بحدثين على جانب من الأهمية في تاريخ الأردن الحديث، هما أزمة بنك البتراء العام 1985 والأزمة المالية لعام 1988. في رأيه أن الأزمة مزدوجة، وقد أفرد لهما كتاباً هاماً أصدره قبل عامين عن «دار سنديباد» المنبثقة عن «مركز الأردن الجديد». الكتاب يملأ فراغاً في المكتبة ويوثق لهذين الحدثين، من موقع المسؤولية وصناعة القرارات بشأنهما، لا من موقع مراقب أو شاهد عيان.

على أن حياة الرجل وسيرته المهنية، أوسع وأكثر غنى من التعامل مع هذين الحدثين على أهميتهما البالغة.

فقد درس الفتى في المدرسة الأرثوذكسية في يافا، التي كان يمتلكها وهبة تماري، لينتهي دراسته الثانوية في صيف العام 1947 وينتقل بعد أشهر إلى بيروت. في العام 1948 ومع وقوع نكبة فلسطين، كان محمد ابن العشرين قد التحق بالجامعة الأميركية لدراسة الحقوق، غير أن الأب المقيم مع العائلة في يافا، سارع لإبلاغ ابنه بتعذر إمكانية الإنفاق على دراسة الابن، في ظل الظروف الأسوأ التي تعيشها البلاد والعباد. وهو ما تفهمه الابن محمد الذي انتقل إلى دمشق للالتحاق بالجامعة السورية، إحدى أرق الجامعات العربية. وإلى جانب دراسته للحقوق (كانت الجامعة تضم آنذاك كلية ثانية فقط هي كلية الطب) فقد التحق الشاب محمد بأعمال مختلفة، لتغطية نفقاته الشخصية ومستلزمات دراسته. ما أن تخرج في العام 1952، حتى التحق بالبنك المركزي السوري الذي كان قيد الإنشاء آنذاك، وذلك بعد نجاحه بعبور مسابقة بموقعه هذا.

ساهم النابلسي بتأسيس البنك المركزي السوري تحت قيادة محافظ البنك: الأستاذ الأكاديمي والخبير الاقتصادي عزت الطرابلسي. النابلسي ينظر إلى الطرابلسي كأحد أهم الشخصيات التي أثارت اهتمامه واحترامه، وكان له تأثير ممتد عليه. يذكر النابلسي أن محافظ البنك المركزي السوري، تقدم بدراسة أعدها البنك وساهم النابلسي فيها، خلال فترة الوحدة مع مصر إلى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، تبين الأثر السلبي لقرارات التأميم التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة على الاقتصاد السوري. الرئيس الراحل تصرف بسلبية بالغة مع الدراسة وشكك في نوايا صاحبها ولم يأخذ في النتيجة بها. لكن الطرابلسي تمسك بها وعمد إلى تقديم استقالته، وذلك قبل أشهر فقط من وقوع الانفصال عام 1961 ولم يكن الرجل يمتلك مورداً آخر. بعد الانفصال هاجر الطرابلسي إلى الخليج، ولم يعمد للإفادة من الظروف السياسي الناشئ.

«الطرابلسي ومعاونه عوض بركات كان لهما أثر بالغ في تكوين قناعاتي بأهمية بناء بيئة تشريعية لانطلاق رأسمالية وطنية وما يتصل بها من أفكار اجتماعية، تسهم في نهضة بلادنا» يقول النابلسي.

في العام 1972 عاد إلى عمان متسلحاً بخبرته في البنك المركزي السوري، وبشهادتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد اللتين نالهما في أثناء عمله في دمشق. ما أن عاد حتى عهد إليه بوزارة الاقتصاد الوطني في حكومة أحمد اللوزي (هذه الأيام يجري التفكير بإعادة هذه الوزارة). يعتبر النابلسي أن تلك الفترة كانت هامة تعافى الاقتصاد فيها من آثار حرب العام 1967 وأحداث أيلول 1970، وكان للأمير الحسن آنذاك كما يذكر النابلسي فضل الرعاية والتوجيه.

الكفاءة التي أثبتتها الرجل، هيأته للانتقال في العام التالي إلى البنك المركزي الأردني محافظاً للبنك، حيث خدم لفترة طويلة امتدت إلى العام 1985.



أردني

بورتريه

زليخة أبو ريشة:

الاحتفاء بقطتين و"فوضى خلقة"

خالد أبو الخير

أنهت التوجيهي العام 1962، وانتسبت في السنة نفسها للجامعة الأردنية دارسة للأدب العربي. حازت الليسانس في اللغة العربية وآدابها العام 1966.

لما لم يكن ثمة مجال أمام المرأة للعمل سوى التعليم، عملت في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» وفيها أمضت جل حياتها العملية.

حرب الأيام الستة تركت أثرها فيها، خصوصاً مع تصاعد خطاب تراه غريباً فحواه أن سبب إخفاقنا في الحرب يرجع لبعدها عن الدين.

«هذا الخطاب الجديد كلياً في الوطن العربي أخذ يتجمع وينتد، وأدى تدريجياً إلى طرح فكرة حجاب المرأة، كأن المرأة هي المسؤولة عن الهزيمة، وتحديدًا جسد المرأة».

تسرح قليلاً: «في طفولتي كنت محجبة، فقد نشأت في أسرة متدينة، لكن البعد الديني عندها كان شفافاً، والجو العام كان قوميًا في فترة عبد الناصر، وتدين الناس بسيط غير مفذك، وكان عفويًا. حتى عندما تطرح أفكار مخالفة كانت تلقى القبول.

التوازن كان موجوداً. لا يحمل أحد على الآخر سلاحاً بداعي الاختلاف. هكذا قرأت أعمال سلامة موسى الملحد الذي كان ينشر في الثلاثينيات والأربعينيات بحرية. كما قرأت طه حسين ومشروعه التنويري، ثم مصطفى صادق الرافعي ومشروعه المحافظ. إلى أن أتت حرب الـ 1967 فدمرت التآخي بين الأفكار.

المجتمع العربي كان أرحب صدرًا وأكثر فروسية وأنظف. هذا الخطاب ابن النكسة، إذا كان لا بد أن نسميها نكسة. لأنه أسس الهزيمة في النفس والروح، لدرجة لم يعد ثمة خلاص منها. منذ 50 عاماً نجتز النكسة ولا نخرج منها. لأن الخطاب الذي تلاها ضعيف ومغرض. به حقق الإسلاميون وجوداً سياسياً لهم».

تزوجت في العام 1969: «كنت طفلة لا أعلم ما هو الزواج، ولدي أفكار رومانسية، عشنا معاً فترة طويلة وأنجبنا بنتاً «ربي» وولداً «غيث». اعتقدت أن الزواج مؤسسة محبة واكتشفت أنه مؤسسة سلطة، فرفضتها».

تجادل بأن تجربة الزواج عطلت إبداعها الأدبي، واستنزفت قواها، إلى أن كانت الكتابة خلاصها.

مجموعتها القصصية الأولى حملت اسم «في الزنزانة» صدرت في مصر العام 1986.

بدأت كتابة مقالة أسبوعية في «الرأي» العام 1981، واستمرت بها إلى أن تركتها قبل أشهر «لسوء المعاملة» ما جعلها «تصعق» على حد تعبيرها.

شهدت «الرأي» في الثمانينيات جدلاً كبيراً حول مقالاتها لأنها كانت تطرح ما تسميه «قراءة جديدة أو مختلفة للإسلام، تتضمن إطلاقات على السلوك الذي يسيئ الدين».

نشرت في «شبحان» نهاية الثمانينيات، ما كانت «الرأي» ترفض نشره، كان يهمنها أن توصل للناس فكرة أو اجتهاداً. نشرت مقالاتها في صحف عربية، كتبت قصة للأطفال، وكانت حازت رسالة ماجستير حول أدب الأطفال، من «الأردنية» العام 1989.

شاركت في مؤتمرات عدة، وأعدت دراسات وبحوثاً حول أدب الأطفال حتى أخذ يتبلور عندها مفهوم «الجنسوية»، فشرعت تطوع دراساتها لمناقشة هذا المفهوم في أدب الأطفال ثم الأدب عموماً، فالإعلام.

العام 1966 نشرت كتابها «اللغة الغائبة، نحو لغة غير جنسوية». لها عدد من الدراسات النقدية: في اللغة والجنس، فضلاً عن داووين: تراشق الخفاء، وغجر الماء، وتراويل الكاهنة، ووصايا الريش، والبلبل: أبواب في المجد والكرى. وكلام منحى، وجوى، وفي ثناء الجميل، وللمزاج العالي.

تتصف بالفوضى، وهي صفة لا تعتر بها، ومن سيئاتها البراءة «عندي قدر من السذاجة خصوصاً في معرفة البشر يكفي لتوزيعه على قبيلة».

تحتفي بقطتين «شامان وباندا»، ونزر من ضوء ينير كتباً ومخطوطات ولوحات متناثرة، وصور عائلية وقطع سيراميك لأسماك وبوم بحجم الكف يشيء بالصمت والفضول.

ولدت في فلسطين، ونشأت في دمشق، وترعرعت وعاشت في عمان. مدخل بيتها في أبي نصير، يذكر بحدائق منسية، وقد يقود إذا شاءت أو لم تشأ، إلى حديقة أخرى، تسير على أديمها طفلة في دروب «أهل الطريق» بين أشجار الكباد، والجارنج، وأزهار النارج، والياسمين بألوانه الأبيض والأصفر والعراقلي «العراقي». تلك بعض صورة بيت العائلة في حي البحصنة القديمة بدمشق، الذي لم يعد له وجود.

«سكننا في بيت عربي قديم، فيه «بحرة» وحديقتان واحدة في «أرض الديار» والثانية يفضي إليها باب. كانت مقر لقاءات أبي بتلامذته ومريديه. أقرأ فيه «الوظيفة» وأوراد من كتاب الحسن الشاذلي، ثم تقام الحضرة والأناشيد، فأجد نفسي، وأنا ما زلت طفلة أخلق، دون أن أدري أنني أعلو».

ما زال بالبال صوت أبيها عبد الرحمن، يقرأ من كتاب «المسامع» للمتصوف الشيخ علي وفا ابن بحر الصيف المصري، ويتضمن نغمات روحية عرفانية على شكل نصوص تطول وتقص وتبدأ دائماً بـ «اسمع» وتنتهي بـ «فأفهم». الكتاب المخطوط من ضمن مقتنياتها الأثيرة. «كان والدي من أتباع الطريقة الشاذلية البشروطية وهي غير الشاذلية المصرية، أتى بها من تونس إلى بلاد الشام جدي الأكبر الشيخ علي نور الدين البشروطي، وكان هاجر إلى مكة، على عادة أهل الطريق الذين كانوا يطلقون على تلك الهجرة «الجوار»، واستمرت لسبع سنوات، ثم قفل عائداً إلى تونس بـ «البابور» أي البخارة، فضربها «النو» قرب الساحل الفلسطيني، فهجرتها ركابها إلى عكا التي أقام بها إلى أن مات. ثم أتى ابنه من تونس ونشر الطريقة. ويقال إن والدة آخر سلاطين بني عثمان «عبد الحميد» من أتباع الشيخ علي نور الدين، ويقال إن السلطان كذلك».

الرواية تنقلها زليخة عن جدتها. عمل والدها في التجارة ولم يصب نجاحاً، كونه شاعراً ومتصوفاً يفتقر إلى حيلة التجار وقدرتهم على الثبات في سوق متقلب.

رحلات العائلة إلى «تل كلخ» وقريبة القميرة، على الدواب، شكلت واحدة من أجمل ذكرياتها. فقد ارتبط والدها بعلاقة مع شيوخ الزعبية هناك، وانشأ معهم أول مشروع لزراعة القطن في سورية، لم يكمل بالنجاح بسبب الجهل بتقنيات مكافحة الدود الذي أتى عليه.

بدائية القميرة الواقعة في مهب الجبال أثارت مشاعرها، فلا كهراء أو ماء ولا شوارع عدا تلك التي يطررها البشر والدواب، النبع هو المكان الذي يستحم فيه الناس «يوم للنساء ويوم للرجال»، ويغسلون ملابسهم بضراب الملابس بـ «المضراب»، وهي عصا من خشب لين. فضلاً عن حفلات سمر وحلقات دبكة يتشارك بها شبان وفتيات... حتى أفول القمر.

الشعر حديث العائلة اليومي، فوالدها وأشقاؤها شعراء، وعمها ذائع الصيت «عمر أبو ريشة»، وأشقاؤه شعراء.

«حفظنا في البيت ديوان «عمر أبو ريشة» عن ظهر قلب، أحياناً كان يقرأ علينا قصائد لم تنشر. بعد وفاته نجح حاضرون في تسجيل بعضها، منها ما هو سياسي شديد اللهجة تجاه النظام السياسي، وأعتقد أن سورية الرسمية لم تحتف بعمر أبو ريشة، كما ينبغي لهذا السبب».

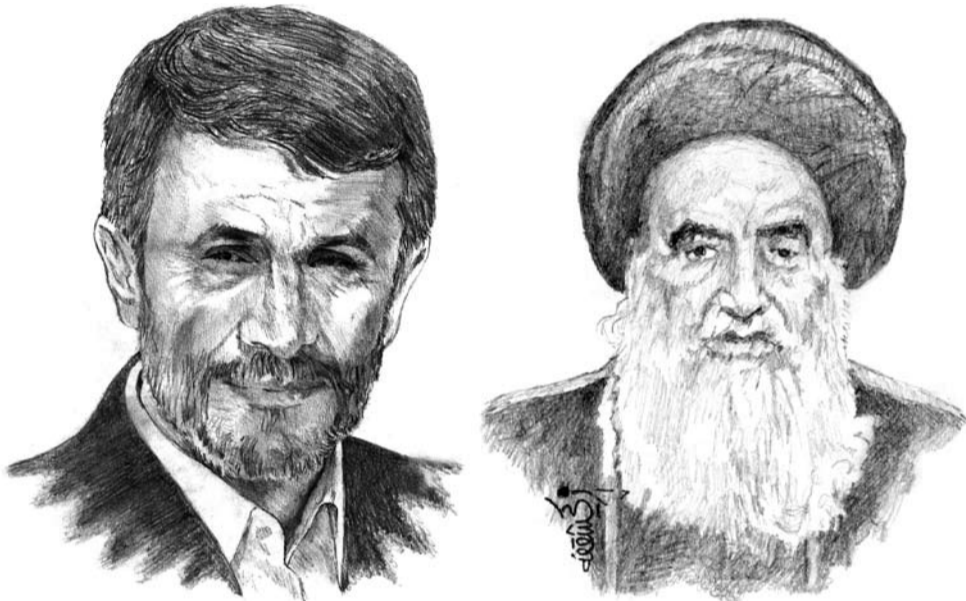
حلت زليخة أبو ريشة في عمان في عمر 16 سنة، سكنت العائلة في جبل الجوفة أيام كان «رومانسيا وسكانه قليلون، يسكنه أرستقراط ونخبة من الطبقة المتوسطة».



زليخة

من يقرر مستقبل العراق: بغداد أم طهران وواشنطن؟

داليا حداد



أحمد نجاد

علي السيستاني

شابه تسبب بها بوش والجمهوريون. وفي حالة فوز ماكين، فمن المحتمل أن يرغب في اتباع نهج مميز عن سلفه بوش، من خلال فرض إجراءات تظهره على أنه رئيس حازم وصارم يضع مصالح الولايات قبل أو فوق مصالح العراقيين.

عليه فقد تفضي حالة الشك وعدم اليقين هذه إلى تعميق انقسام النخبة السياسية العراقية، فيحاول كثيرون - من المحتمل أن تكون الأغلبية الشيعية من بينهم - الظفر بالحماية الإيرانية. ومن شأن هذه الخطوة وضع نهاية العراق كدولة مستقلة، بل من طهران فعلياً لبناء دولة منفصلة في وسط البلاد والمحافظة الجنوبية.



واشنطن حذرت الحكومة العراقية من مغبة عدم توقيع الاتفاقية

أما الخيار الثالث، فيبدو أشبه بمشهد استمرار الأوركسترا الموسيقية في العزف، بينما تغرق السفينة تيتانيك. بمقدور السياسة العراقية الإلقاء بالخطابات المناهضة للأميركيين، واستخدام جل مواهبهم في المشروع الذي لم يعد يحظى بتأييد شعبي في الولايات المتحدة، فيما العراق غير مؤهل لإدارة شؤونه. وعلى حساب الخيار الأصح، وهو انتزاع أكبر قدر من مقتنيات السيادة والاستقلال، ودفع القوات الأميركية لانسحاب تدريجي منظم يملأ العراقيون الفراغ من ورائه أولاً بأول وبصورة منتظمة.

فرصة ذهبية لإحيائه بعد أن تحجم كثيراً بفعل دخولها الحرب مع العراق العام 1980. هكذا فإن الوجود الأميركي، الذي ستنظمه الاتفاقية، سيحد بكل تأكيد، من قدرات إيران على توسيع مساحات نفوذها، وتطوير المكاسب التي حصلت عليها في العراق منذ سقوط النظام السابق، وتعزيز دور حلفائها الأيديولوجيين الأخذ بالتخلص لصالح القوى الليبرالية والعلمانية، بشكل واضح، حتى في أكثر المدن المحافظة انغلاقاً.

الإدارة الأميركية، التي تلقت التعديلات العراقية الأخيرة على الاتفاقية، ولم ترد عليها رسمياً بعد، رغم وجود إشارات إيجابية على قبول بعض التغييرات، بعثت حسب مصادر موثوقة بها، برسالة إلى الحكومة العراقية تحذرنا من مغبة عدم توقيع الاتفاقية. تقول مصادر متطابقة إن الرسالة أوضحت في باب التهديدات الأمنية، أن عدم التوقيع على الاتفاقية يعني انكفاء القوات الأميركية عن المساعدة (في دحر أعداء العراق، مما يعني وقف عمليات مكافحة الإرهاب والقاعدة والجماعات الخاصة وتهديدات أخرى، فضلاً عن عدم المساعدة في عمليات مكافحة جماعات خارجة على القانون، وعناصر النظام السابق، وعمليات ضد الشبكات اللوجستية والمالية والمعلوماتية للإرهابيين). هدت الرسالة، أيضاً، بوقف المساعدة الأميركية للقوات العراقية في حماية البلاد عبر رفع الغطاء الجوي، وتجميد حماية البحرية الأميركية للمياه العراقية. وبما يتعلق بالتهديدات الاقتصادية، لocht الرسالة بجملة إجراءات على رأسها وقف الحماية الأمنية لفرق إعادة الإعمار، وإنهاء مشاريع إعمار بقيمة 9,4 مليار دولار. كما أكدت أن 200 ألف عراقي سيخسرون وظائفهم.

هناك داخل الحكومة العراقية ولدى أوساط سياسية سنية وسواها، قناعة راهنة بأن العراق سيكون الخاسر في حال عدم توقيع الاتفاقية، فإذا ما تم انتخاب أوباما فسيفق الرئيس الجديد تحت ضغط شديد من مروجي الهزيمة في العراق داخل حزبه، واعتبار العراق بمثابة كارثة، ومستنقع، ومصيبة وما

العراقيين، خصوصاً حين يتعلق الأمر بمكاسب حزبية أو طائفية يحرص عليها العديد من سياسيي العراق الجديد. وكان المرجع الديني الإيراني كاظم الحائري، المعروف بقربه من علي خامنئي، أول من تحرك ضد الاتفاقية، وأصدر من مقر إقامته في مدينة قم فتوى حرم فيها التوقيع على الاتفاقية، فسارع مقتدى الصدر، رغم ما يقال عن فتور في علاقته مع الحائري وطهران، إلى تبني الفتوى، والدعوة للتظاهر ضد الاتفاقية، في وقت سبق كثيراً موقف المرجعية الدينية العليا في مدينة النجف. وفي 9 أيلول/سبتمبر الماضي أعلن رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، رفض بلاده الاتفاقية، معتبراً «أن الولايات المتحدة تحاول من خلالها تثبيت تواجدتها البعيد المدى في العراق والمنطقة».

بل إن بعض المسؤولين في إيران بدوا غير مباليين بالالتزام بيروتوكولات التعامل مع العراق، فقد وصف نائب رئيس هيئة الأركان للقوات الإيرانية مسعود جزائري، في تصريح لوكالة «الأسوشيتد برس»، الاتفاقية الأمنية التي لم توقع بعد بأنها «وصمة عار» في تاريخ العراق.

واعتبرت أوساط برلمانية إيرانية نافذة الاتفاقية تهديداً للأمن الإيراني، فضلاً عن الأمن الإقليمي، ونفت اتهامات أميركا لطهران بتقديم رشي لنظراتهم العراقيين مقابل رفض الاتفاقية. فيما دعت دوائر إعلامية إيرانية الحكومة العراقية إلى احترام ما وصفته بـ«موقف المرجعية الدينية الرفض للاتفاقية».

في واقع الأمر أن موقف المرجع الشيعي الأعلى في العراق، آية الله علي السيستاني، من الاتفاقية قد تغير مؤخراً، فبعد أن انتقد قبل بضعة أسابيع عزم الحكومة العراقية توقيعها، مؤكداً «أنه لن يسمح بتوقيع مثل هذه الاتفاقية مع المحتل الأميركي ما دام حياً»، شدّد الأسبوع الماضي على ضرورة أن تتسم بالشفافية، وأن تحافظ على مصالح العراق. ونقل رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عبد العزيز الحكيم، عن السيستاني تأكيداً على ضرورة أن تتسم الاتفاقية بأربعة مضامين رئيسية هي: الشفافية، والحفاظ على السيادة الوطنية، والإجماع الوطني، وأن يتم عرضها على البرلمان العراقي للتصديق عليها».

وحين التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، كلاً من مرشد الثورة علي خامنئي، والرئيس أحمددي نجاد، خلال زيارته الأخيرة إلى طهران في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر الماضي، اختصر عليه خامنئي الطريق نحو الموقف المطلوب، وأعلمه أن الاتفاقية «مرفوضة بالجملة والتفصيل، ليس فقط لمساسها بالسيادة العراقية»، حسب قوله، وإنما كذلك «لمساسها بالأمن القومي الإيراني».

وبينما أكدت حكومة المالكي أن القبول أو عدم القبول بينود الاتفاقية هو شأن عراقي، وأن البرلمان هو المسؤول عن المصادقة أو عدمها، فإن العديد من كبار المسؤولين الإيرانيين مثل: الرئيس أحمددي نجاد، ورئيس مجلس رقابة الدستور الشيخ جنتي، ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، وأمين مجلس الأمن القومي سعيد جليلي صرحوا علانية بأنه «ليس من حق الحكومة

الاتفاقية الأمنية إلى «اتفاقية سحب القوات الأميركية»، حسبما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريحات نشرت الخميس 30 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، هو محاولة لامتناع الرفض الإيراني للاتفاقية، أو إيجاد نوع من الموازنة بينه وبين الإصرار الأميركي على توقيعها.



أكدت حكومة المالكي أن القبول أو عدم القبول بينود الاتفاقية شأن عراقي

على أن استراتيجية طهران، تتجاوز، كما يبدو، إسقاط هذه الاتفاقية إلى تفويض المشروع الأميركي في المنطقة، فالوجود العسكري الأميركي في العراق لن يضيف كثيراً إلى القدرات الهجومية للولايات المتحدة في حال قيامها باستهداف بعض المواقع الحيوية الإيرانية، وهو من هذا المنطلق لا يشكل خطورة على الأمن الإيراني. إلا أن هذا الوجود، يرتبط بمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي بشرت به الإدارة الأميركية في فترة رئاسة بوش الأولى، وهو جزء من استراتيجية الولايات المتحدة للحقبة ما بعد الحرب الباردة، وليس مناورة تكتيكية يمكن أن تتخلى عنها الإدارة الأميركية المقبلة في حالة فوز المرشح الديمقراطي أوباما. هذا المشروع يتطلب أول ما يتطلب توفير مستلزمات قيام نظام ليبرالي في العراق صديق للغرب وللولايات المتحدة. وهو أكثر ما نخشاه إيران، فذلك يهدد مشروعها الأيديولوجي الذي بدأت بتنفيذه منذ اليوم الأول للثورة الإيرانية العام 1979، ووجدت في إقدام الولايات المتحدة على احتلال العراق



الإيرانيون سبقوا بعض الأطراف العراقية في رفض الاتفاقية

مسؤول كبير في الحكومة العراقية «غير شيعي» يؤيد الاتفاقية قال: «إن الحكومة الإيرانية سخرت وحركت كل أوقافها في العراق لمنع الاتفاقية، وتضغط بقوة على الشيعة لمنعها، وهم أمام اختيار صعب، هل يتحركون بما تلميه عليهم مصالح العراق أم بمرعاة الأولويات الإيرانية في صراعها مع الولايات المتحدة... هذا اختيار صعب».

من المعلوم أن الإيرانيين سبقوا بعض الأطراف العراقية في رفضهم للاتفاقية، من واقع أن النقاش حولها، كان يدور في الأروقة الإيرانية أكثر منه داخل العراق صاحب الشأن، ذلك لأن إيران تبدو معنية أكثر من الرسميين العراقيين، بمصالحها وأمنها القومي. وقد بدت بالفعل أكثر اهتماماً بالاتفاقية من بعض

دولي

حقق حلم مارتن لوثر كنج

أوباما رئيساً وشعار التغيير الذي أوصله إلى البيت الأبيض على المحك



باراك أوباما



الخارج والمدمرة اقتصاديا في الداخل. يفاقم من وضع الولايات المتحدة السياسي فشل إدارة الرئيس جورج بوش الابن في حل أي من القضايا السياسية الكبرى في العالم، مثل قضية الشرق الأوسط، والتعامل مع الملف النووي الإيراني، وحتى مع الطموح الروسي في أن تصبح روسيا قوة عسكرية وسياسية مقررّة في العالم وليس في منطقة القوقاز فقط. وأخيرا هنالك تحدّي دول أميركا اللاتينية التي اختارت، وعبر الانتخاب الحر، أحزابا يسارية لتحكمها، بعد أن بقيت تلك القارة حديقة خلفية لها قرونا عدة.

وعسكريا، فإن الولايات المتحدة التي تواجه قواتها أوضاعا صعبة في العراق وأفغانستان، لا تعيش أزهى أيامها، رغم زوال ما كانت تسميه "الخطر الشيوعي"، ورغم أنها منذ نحو العقدين، القطب الأوحّد في العالم.

الجمهوريون بمنصب الرئيس فقط، بل فازوا بأغلبية مجلسي النواب والشيوخ أيضا، وهو ما حدث اليوم مع انتخاب أوباما، حيث سيطر الديمقراطيون، مثلما فعل خصومهم الجمهوريون في العام 1980، على المجلسين. ثمة جانب آخر للمقارنة بين انتخابات اليوم وانتخابات ذلك العام، فريغان، المسلح آنذاك بأغلبية ساحقة وسيطرة على مجلسي الشيوخ والنواب، بدأ عهدا جديدا من سياسة القوة على المستويين السياسي والعسكري، وعهدا اقتصاديا جديدا كان أبرز ملامحه وضع حد للاقتصاد الكينزي، نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، الذي طبقه الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت، وبفضله خرجت أميركا من حالة الكساد الكبير التي ألمت بها في عهد سلفه الجمهوري هيربرت هوفر، وبدأت تسود فيه النظرية النقدية في الاقتصاد، والتي يعتبر ملتون فريدمان رائدا لها، ويعدها كثير من الاقتصاديين السبب في الأزمة الاقتصادية العالمية التي تحيق بالعالم اليوم. وعليه فإن انتخاب أوباما يعدّ في صورة أخرى ضيقا بسياسة القوة التي طبعت عهود الجمهوريين منذ ريغان، والتي وصلها بعده جورج بوش الأب، ثم بوش الابن، وقطعها لثمانى سنوات الجمهوري بيل كلنتون. كما كان انتخابه تعبيرا عن الضيق من السياسة الاقتصادية التي بدأت في عهد ريغان، والتي انتهت بالأزمة التي ما زالت أميركا، ومعها العالم، تعيشها حتى اليوم.

وكما ذكر أكثر من معلق سياسي، فقد كان انتخاب أوباما في صورة ما تصويبا ضد الرئيس جورج بوش، الذي كانت سياساته، وربما بشخصيته، حليفا موضوعيا لأوباما. فسمعة أميركا في العالم في الحضيض، وكان هذا تحديدا ما أعطى شعار التغيير الذي رفعه أوباما معاني إضافية، واستقطب له مزيدا من التأييد.

كما استدعى انتخاب أوباما اليوم، انتخابات العام 1960، التي فاز فيها المرشح الشاب آنذاك، جون كينيدي، على منافسه ريتشارد نكسون، في انتخابات استعاد تفاصيلها الصحفيون المخضرمون الذين يتذكرون تلك الانتخابات المفصلية، والتي أتت برئيس شاب يبشر بعهد جديد بدلا من نكسون الذي عدّ امتدادا سياسيا لسلفه دوايت أيزنهاور الذي كان في النهاية، أحد أبطال الحرب العالمية الثانية، التي كانت تطوي آخر صفحاتها آنذاك.

لكن انتخاب رئيس شاب جديد يعدّ بالتغيير، ليس سوى بداية الطريق بالنسبة لباراك أوباما، فالتحديات التي تواجه الرئيس الجديد ليست بالهينة، فهنالك الأزمة الاقتصادية التي امتدت من أميركا لتصل العالم أجمع، وهي أزمة مركبة امتزج فيها ما هو اقتصادي بما هو مالي وما هو سياسي.

وهنالك الوضع السياسي الذي تواجهه الولايات المتحدة، التي يبدو أن عليها أن تعد نفسها لقيادة عالم متعدد الأقطاب، فليس من الممكن تجاهل دول قوية صاعدة مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل، ودول أخرى تتهاى للعب دور على مسرح السياسة العالمية الذي بدأ يشهد فراغا مع سياسات بوش المغامرة في

صلاح حزين

البعث الرمزي في وصول باراك أوباما إلى كرسي الرئاسة في البيت الأبيض، لا يمثل سوى جانب واحد من الصورة التي اكتملت بانتخاب أول رجل من أصول إفريقية رئيسا للولايات المتحدة الأميركية. فهنالك كثير من الأبعاد التي تجعل من وصول أوباما إلى رئاسة أقوى دولة في العالم حدثا استثنائيا، شهدت عليه نسب الإقبال غير المسبوقة على الانتخاب، والطوابير الطويلة التي اصطفت أمام المدارس والكنائس ومراكز الاقتراع الأخرى لتمارس حقا في الانتخاب سبق أن استنكفت عنه. ويشهد عليه أيضا تلك الحماسة الهائلة التي رافقت الحملة الانتخابية منذ بدئها قبل نحو عامين، وكان الجمهور الذي دعم أوباما في مسيرته الانتخابية الشاقّة، لم يكن يسعى لمجرد انتخاب رئيس، بل إلى ما هو أكثر من ذلك.



كان انتخاب أوباما في

صورة ما تصويبا ضد

الرئيس جورج بوش

ربما كان هذا هو السبب في أن هذا الحدث المفصلي في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية أعاد إلى الأذهان عددا من الانتخابات التي شهدتها أميركا خلال القرن الماضي؛ فقد استدعت انتخابات العام 1932، وهو العام الذي أتى بالرئيس فرانكلين روزفلت، خلفا لهيربرت هوفر، الذي ارتبط عهد بالانهيار الاقتصادي الكبير (1929-1933). وليس سرا أن الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الولايات المتحدة، والعالم، اليوم، إنما تعيد إلى الأذهان أيام الكساد الكبير؛ وأن انتخاب أوباما، إنما يعود في جانب منه إلى رغبة الأميركيين في رؤية اقتصاد بلادهم يخرج من أزمته التي دهمته أخيرا، تماما مثلما كان توق الأميركيين إلى رؤية بلادهم تخرج من الكساد الكبير، هو الذي أتى بفرانكلين روزفلت. كما أنه ليس سرا أن كثيرا من المفكرين الاقتصاديين يرون أن جذور الأزمة الاقتصادية الحالية، تعود إلى بدايات عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان، الذي حقق فوزا كاسحا على منافسه الديمقراطي، آنذاك، جيمي كارتر.

هذا تحديدا هو ما جعل محللون يرون في فوز أوباما نجاحا يعادل به الديمقراطيون خسارتهم أمام الجمهوريين قبل نحو ثلاثة عقود، ففي تلك الانتخابات لم يفز

شهرة، قال فيها إنه بوصفه أميركا من أصول إفريقية، إنما يحمل حلما في هذه البلاد. وقد قتل كنج إثر إلقائه تلك الخطبة التي أصبحت تاريخية. واليوم، بانتخاب أوباما رئيسا لأميركا، يمكن القول إن حلم كنج قد تحقق، ولا يقلل من ذلك أنه تحقق والولايات المتحدة تعيش بعض أسوأ أحوالها. وهو ما جعل الجمع في انتظار التغيير.

بعد أيام سيبدأ باراك أوباما في اختيار طواقمه السياسية والتنفيذية، واختيارها سوف يحدد الكثير من توجهاته، ويرسم ملامح عهده الجديد، وسوف يوضع شعار التغيير الذي رفعه في العام 1968، ألقى داعية الحقوق المدنية الأميركي مارتن لوثر كنج خطبة



نمّد جسور الأمان

لك ولعائلتك..

المؤسسة العامة
للضمان الإجتماعي
ضمنان... مستقبلك

www.ssc.gov.jo

0800 22 025 النائفة الهاتفية المجانية

جوهرة تالا بي



كل واحدة من مباني تالا بي تعتبر جوهرة، إلا أن هذه الجوهرة تحديدا تقف بارزة بين الجواهر الأخرى لتكون "جوهرة التاج". لقد أمضينا عاما كاملا من التخطيط ووضع التصاميم التي لم تغفل حتى أدق التفاصيل لتوفير ٤٥ شقة لا يرقى إليها الشك بأنها من أروع ما سيتم تنفيذه ومن الأكثر رفاهية والتي تنعم جميعها بمنظر البحر الساحر وبخدمات متكاملة على الشاطئ الذي يمكن الوصول إليه من جميع الشقق بسهولة.

أهلا بك إلى جوهرة تالا بي، المنتجع الوحيد العامل في الأردن حيث توفر ٢ كم من الشواطئ الخاصة ومرسى اليخوت وبرك السباحة والحدايق الغناء وكافة المرافق الترفيهية وصالة الألعاب الرياضية والنادي الصحية وكذلك المطاعم والمحلات التجارية وكافة الخدمات الأخرى والأهم من كل ذلك عائلة تالا بي المميزة.





إتصل بنا اليوم ودعنا نساعدك في اختيار منزل أحلامك...



Take Me There



شركة الاردن لتطوير المشاريع السياحية

Tel: +962 6 565 5700 E-mail: info@talabay.jo www.talabay.com

تكييف خدمات اتصالات شبكات الإتصالات والتلفزة الإلكترونية كراج وغرف تخزين تحت المبنى مصاعد تشطيبات فاخرة

ما فعلنا وما يفعله الآخرون

يوسف منصور



بول كروغمان



جوزيف ستغليتز

الأردني أطلع مجموعة من قادة الفكر الاقتصادي في الأردن من القطاعين العام و الخاص، على نتائج دراسة قام بها تقول إن الجزء الأعظم من التضخم (57 بالمئة) ناتج عن عوامل خارجية كارتفاع الأسعار عالمياً للنفط والسلع الأساسية، ما يدل على أن السياسة النقدية سيكون لها أثر قليل على التضخم صعوداً أو هبوطاً. وبهذا فإن عمالقة الاقتصاد في العالم والبنك المركزي في الأردن يتفقون، ومنذ شهور عديدة، على أن التضخم ناتج عن تحركات ومؤثرات خارجية، ما يعني أن الإدعاء بأن تخفيض سعر الفائدة سيؤدي إلى مزيد من الغلاء هي مقولة يجب حذفها.



حكومات دول مجلس التعاون ضخت مبالغ كبيرة من المال في البنوك

ويدي هؤلاء أن البنوك لديها الكثير من السيولة، وهم أشاروا إلى ذلك في مقالات عديدة دون أي تحليل لسبب انحباس هذه السيولة لدى البنوك. وهنا لا بد من التنبيه بأحد أهم قوانين الاقتصاد التي تدرس لطلبة السنة الأولى في الاقتصاد، ألا وهي قانون الطلب والذي ينص على أن الناس يقومون بشراء كمية أقل من السلع أو الخدمات حين يكون السعر مرتفعاً، وبناءً على هذا القانون فإن أحد أهم عوامل انحباس الاقتراض من البنوك هو ارتفاع معدل الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع السيولة لدى البنوك وليس بالضرورة في الأردن أو السوق فالمواطن (مستثمراً كان أو مستهلكاً) يحجم عن الاقتراض بسبب ارتفاع معدل الفائدة.

والغريب في الأمر أن هؤلاء ينسون أن الأردن رفع سعر الفائدة 17 مرة خلال الفترة 2004-2005 بمواظبة تامة مع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وحين بدأ الأخير بتخفيضها لم يحم بتخفيضها على مواطنيه. كانت حجة رفع سعر الفائدة واهية كحجة عدم تخفيضها الآن، وبالمحصلة، فإن الإدعاء بأن تلك الأموال المودعة لدى البنوك هي أيضاً مجموع السيولة لدى الناس، وقول إنها تمثل مجموع السيولة في الأردن هو أيضاً إدعاء خاطئ ومبني على عدم فهم للمبادئ والتعاريف الاقتصادية الأساسية.

ويقدم توجه المدرسة القائلة بتخفيض معدل الفائدة مبدأ أن معدل الفائدة هو سعر أو كلفة رأس المال وكلفة الاقتراض، من أجل استهلاك السلع المعمرة وغير المعمرة والاستثمار في السكن الكريم. وبهذا فإن تخفيض الفائدة يؤدي إلى تخفيض الكلفة على المستثمر والمستهلك للسلع والخدمات. فالمستثمرون والرياديون الذين يقترضون لتمويل مشاريعهم يستثمرون أكثر حين يكون سعر الفائدة منخفضاً، وكلما ارتفع سعر الفائدة أصبح الاستثمار والاستهلاك أقل لما تشكله الفائدة من عبء على رأس المال أو الدخل المتاح للمستهلك.

80 بالمئة منها من قطاع النفط، في الوقت الذي تراجع فيه سعر النفط، بشكل كبير، خلال أشهر قليلة ليفقد حوالي 55 بالمئة من قيمته منذ سعره القياسي الذي فاق 147 دولاراً للبرميل في تموز/ يوليو ليصل إلى أقل من 70 دولاراً للبرميل، وهو السعر الذي ستعمل أوبك على إعادة معدلات السعر إليه من خلال تقليل كميات الإنتاج، حيث خفضت أوبك إنتاجها بمعدل 1,5 مليون برميل يومياً، دون أثر يذكر على المدى القريب.

أما في دول العالم الأخرى، فقد وعدت الحكومات دعمها للبنوك بقيمة 3,3 تريليون دولار، أو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا؛ كما تم تخفيض سعر الفائدة في أميركا وبريطانيا فيها إلى 1,5 بالمئة، وكان ذلك أثر إيجابي على الأسواق المالية هناك، كما قامت هولندا بضخ 13,5 بليون دولار، وعرضت سويسرا على بنوكها احتياطات إضافية للتحوط من أثر الأزمة، وقامت حكومة فرنسا بتسريع مشاريع كبرى لتخفيض الصناعات الرئيسية فيها وإبعادها عن الركود، وتقوم ألمانيا بدعم استثمارات استراتيجية في قطاعات محددة، وفي آسيا خفض البنك المركزي في الهند سعر الفائدة لأول مرة منذ 4 سنوات، وقامت كوريا الجنوبية بوضع 130 بليون دولار إضافية تحت تصرف البنوك.

ومن ناحية أخرى، ما زال هناك نقاش يدور في الأردن بين بعض المؤسسات الحكومية حول أهمية تخفيض سعر الفائدة بين البنوك وأثره في سوق عمان المالي وزيادة الاستثمار في الأردن، «وذلك أضعف الإيمان». المدرسة الأولى، وهي المدرسة التي أؤيد، تؤكد بأن هناك صلة بين الاستثمار في الأسهم أو السندات، وأن هذه الصلة هي عبارة عن علاقة إيجابية، أي أن المستثمر يختار ما بين شراء أسهم ذات مردود يتمثل في الأرباح الموزعة ونمو سعر السهم، وبين وضع أمواله في سندات أو حساب إيداع بفائدة. وهي علاقة تدرس لطلاب السنة الأولى في كليات الاقتصاد، بالإضافة إلى كونها تتطابق مع المنطق العام أو العقلاني، فالإنسان يبحث دائماً عن المردود الأفضل لأمواله.

خطوة التطمين الحكومي ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى

أما المدرسة الأخرى، فيدعي كتابها ومؤسساتها بأن معدل الفائدة في الأردن يجب ألا ينخفض لأنه منخفض أساساً، ولأن معدل الفائدة الحقيقي سالب (معدل الفائدة ناقص معدل التضخم)، ولأن معدل التضخم سيرتفع مع انخفاض معدل الفائدة، كما يصرون على أن المصارف الأردنية لديها الكثير من السيولة حالياً، التي لم يقترضها الناس، ولذلك فلا داعي لتخفيض معدل الفائدة لرفع مستوى السيولة في السوق.

ادعاءاتهم هذه لا تخلو من السطحية في التحليل والأخطاء الاقتصادية، بل والجهل بأساسيات علم الاقتصاد للأسف. فالعلاقة بين الغلاء ومعدل الفائدة علاقة تدرس أيضاً لطلبة السنة الأولى في الاقتصاد مع بعض التحفظات والاستثناءات. كما أن الفكر الذي اعتمد عليه الفريق الذي يقول لنا لا تفعلوا شيئاً، بل افعلوا الخطأ، منقوص ومليء

في خطوة شبيهة بخطوات سبقتها في المنطقة، قام رئيس الوزراء بطمأنة المودعين بأن الحكومة تضمن ودائعهم في البنوك في الأردن حتى نهاية 2009، وهي خطوة إيجابية كان لها الأثر الإيجابي المباشر على سوق عمان المالي، حين طمعت الشائعات وأرسلتها بعيداً عن السوق المالي الأردني والنظام المصرفي الذي نعتقد جميعاً بنجاحته، ويعتقد محللون بأنه سيستفيد على المديين القصير والمتوسط من الركود العالمي نتيجة انخفاض أسعار السلع الرئيسية كالنفط والمواد الغذائية.



ما زال النقاش يدور حول أهمية تخفيض سعر الفائدة

ولكن هذه ما تزال خطوة واحدة يجب أن تتبعها خطوات أخرى كتعظيم السيولة في السوق، لأن السيولة تراجعت في الأردن بسبب ارتفاع سعر الفائدة وأزمة شركات البورصات العالمية التي امتصت الكثير من ادخارات الأردنيين. فدول الخليج، وهي دول مالية والمصرفية، قامت بتحريك نشاط لمنع تعميق أثر الأزمة عليها، فلقد أكد وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية الخليجيون قبل أيام متانة الوضع المالي والاقتصادي في دول مجلس التعاون، وتوقعوا استمرار النمو بمعدلات جيدة مع استمرار مخصصات الإنفاق على المشاريع التنموية للدول الأعضاء وتسارع وتيرة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية.

وكانت حكومات دول مجلس التعاون، وبشكل منفرد، قد ضخت مبالغ كبيرة من المال في البنوك. ففي الإمارات وعدت بضخ 120 بليون درهم في قطاعها المصرفي وضمنت جميع الودائع في بنوك البلاد. كما ضخت السعودية في مصارفها ما بين بليونين وثلاثة بلايين دولار، وضمنت الحكومة فيها جميع الودائع المصرفية بعد أن خفضت مؤسسة النقد السعودية معدل الاحتياط الإلزامي الذي ينبغي على المصارف التجارية السعودية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من 13 إلى 10 بالمئة، وقررت قطر ضخ 3,5 بلايين دولار في نظامها المالي، كما أعلن صندوقها السيادي عزمه شراء أسهم في المصارف المحلية. كما أعلنت البحرين أنها وضعت مبالغ على ذمة البنوك التي تحتاج سيولة، وأعلنت الحكومة الكويتية أنها تضمن الودائع المصرفية في حال تبين ضرورة ذلك. وخفضت أغلب دول مجلس التعاون الخليجي نسب الفائدة الرئيسية لتفادي نقص السيولة في القطاع المصرفي وتباطؤ النمو. وبالتوازي مع الأزمة المالية العالمية، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً في عائداتها التي يأتي



ألذّ إختيارات السّتيك



تجربة جديدة لطعم السّتيك اللذيذ

زينها بالذّ
الإضافات



إختر ٢ من الأطباق
الجانبية



أطلب واحدة من ٣ أنواع
سّتيك



The Flavor That Bring People Together

شارع مكة
هاتف: 065540016

"عزلة الإنترنت" تلقي الضوء على مزودي الخدمة لتحسين عملياتهم

إبراهيم عبد الله

أو مشاكل فنية في أجهزة المزود الرئيس للخدمة أو للمزودين الفرعيين، فيما يتركز النوع الثاني في أعطال تطرأ على مسارات الربط مع الشبكة العالمية، التي تعتمد على الكوابل البحرية التي تصل قارات العالم ببعضها بعضاً.

وقد طرأت مشاكل وأعطال داخلية على شبكة الإنترنت الداخلية في المملكة خلال العام الحالي أعاقت أعمال مؤسسات وأفراد يعتمدون على الشبكة العالمية، وكانت حركة الإنترنت في المملكة إلى جانب مجموعة كبيرة من دول المنطقة تعرضت خلال شباط/فبراير الماضي لمشاكل انقطاعات وبطء في حركة الإنترنت نتيجة تعطل كوابل بحرية رئيسة مزودة للخدمة في البحر المتوسط.

ويؤكد عاملون في القطاع أن توسع انتشار استخدام الشبكة العالمية محلياً وعالمياً وتركز تطبيقات الاستخدام على السرعات العالية يلقي بمسؤولية على الشركات لمراقبة شبكاتها ورفع سويتها، وإيجاد طرق بديلة للأجهزة المحلية أو للربط مع العالم عبر الكوابل، ليس فقط من باب المسؤولية التجارية في تقديم الخدمة، ولكن لتأثير الإنترنت على حركة الاقتصاد بشكل عام.

أرقام عالمية تظهر توسعاً في استخدام الإنترنت محلياً وعالمياً، إذ ارتفع عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية في المملكة من 127 ألف مستخدم في العام 2000، بنسبة انتشار 2,4 بالمائة إلى أكثر من 1,13 مليون مستخدم العام الحالي، بنسبة انتشار تبلغ 18,2 بالمائة، فيما ارتفع العدد على مستوى العالم من 16 مليون في العام 1995 إلى أكثر من 1,4 بليون مستخدم.

وتعكف هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الوقت الراهن على القيام بدراسة تهدف إلى حصر عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة للوقوف على واقع استخدام الشبكة العالمية في السوق المحلية، التي تشهد توسعاً في عدد مزودي الخدمة وتنوعاً في تقنياتها المستخدمة.

ويرى الرئيس التنفيذي لشركة «أورانج الإنترنت» سامي سميرات، أن الإنترنت

يزيد الاستخدام المترابيد للشبكة العنكبوتية في المملكة، والذي ترافقه زيادة في اعتمادية الاقتصاد والمؤسسات والأفراد على تطبيقاتها للتواصل محلياً ومع العالم الخارجي، من مسؤولية الشركات المزودة للخدمة في تقديم مستويات جودة عالية للخدمة دون انقطاعات تعزل مستخدميها وتعطل احتياجاتهم.



الأعطال التي تتعرض لها خدمات الإنترنت في السوق المحلية تنقسم إلى داخلية وخارجية

وتثير مسألة الأعطال المتكررة التي تتعرض لها خدمات الإنترنت في السوق المحلية، على غرار أسواق العالم الأخرى، شكاوى مستخدمين، لا سيما أولئك الذين تعتمد أعمالهم بشكل أساسي على التواصل مع العالم الخارجي، وتؤكد ضرورة توفير طرق بديلة وأجهزة احتياطية لمواجهة حالة العزلة للمستخدمين والتي تفرضها انقطاعات قد تكون خارجة عن إرادة مزودي الخدمة. وتنقسم الأعطال التي قد تتعرض لها خدمات الإنترنت في السوق المحلية بين داخلية وخارجية، الأولى، قد تنجم عن أعطال

المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الانترنت خلال الفترة 2001 - 2007

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المستخدمين (بالألف)	238	279	399	537	720	770	1163
نسبة الانتشار (%)	4.8	5.5	7.7	10	13.2	13.7	20

الدولية الوحيدة للمملكة مع العالم الخارجي، ما سيؤمّن مساراً جديداً يحرك المنافسة ويخفض الأسعار في سوق الاتصالات الدولية والربط بالشبكة العالمية واستخدامات الإنترنت.

وما زالت مجموعة «الاتصالات الأردنية» مسؤولة عن الشبكة الرئيسية لتمديد خطوط الإنترنت في المملكة، وهي تشرف على خمسة منافذ بحرية أو برية للربط مع العالم الخارجي، ويعمل في السوق المحلية 8 مزودين للإنترنت يعتمدون وبشكل متفاوت على البنية التحتية لـ «الاتصالات الأردنية» في تقديم خدماتهم.

ولكن شركات بدأت تقديم الخدمة عبر تقنيات لاسلكية «الواي ماكس» التي تقدم الخدمة دون الاعتماد على خطوط الهاتف الأرضي، الأمر الذي يرى فيه مدير عام مجموعة «المرشدون العرب»، جواد عباسي أمراً هاماً في تحريك المنافسة في السوق وإيجاد طرق بديلة وشبكات إضافية عدا عما هو متاح أمام المستخدمين.

وينصح عباسي المؤسسات التي تعتمد في أعمالها بشكل أساسي على الإنترنت بالاشتراك مع أكثر من مزود وإيجاد طرق إضافية للربط مع الإنترنت.

وبحسب قانون الاتصالات تقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بمراقبة أداء خدمات الاتصالات، ومنها الإنترنت، حيث تتحقق الهيئة من التزام المرخص لهم بشروط الترخيص وأحكام القانون، ويجوز لها أن تتخذ أي إجراءات تراها ملائمة لهذه الغاية ومنها القيام بالكشف الحسي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات، فحص سجلات المرخص له الفنية والتأكد من سلامة الأنظمة المتبعة لإصدار الفواتير ودقتها، التأكد من مستوى الخدمة المقدمة للمستخدمين وشكاوهم، والإطلاع على سجلات الصيانة والأعطال لدى المرخص له للتأكد من فعالية إدارة الخدمة

و كان المعنيون في القطاع التزموا أمام الملك عبد الله الثاني العام الماضي بالاستراتيجية الوطنية للقطاع التي ستغطي الفترة حتى نهاية العام 2011، وشملت هذه الاستراتيجية زيادة انتشار مستخدمي الإنترنت في المملكة إلى 50 بالمائة.

وبحسب إحصاءات رسمية احتلت المنازل والمدارس والجامعات النسبة الأعلى كأماكن لاستخدام الإنترنت، حيث بينت نتائج الدراسة أن المنزل احتل المرتبة الأولى بين الأماكن التي يحصل فيها الفرد على خدمة الإنترنت بحوالي 53 بالمائة من الأفراد (5 سنوات فأكثر) ممن يستخدمون الإنترنت، ثم المدارس والجامعات بنسبة 47 بالمائة، في حين جاءت أماكن العمل ومقاهي الإنترنت في المرتبة الثالثة بنسبة 30 بالمائة.

تعطلها يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد وحيات الأفراد المستخدمين. لكن جمعة أشار إلى ضرورة توسيع المنافسة في سوق الإنترنت من خلال اجراءات حكومية تزيل حالات الاحتكار على الشبكة الرئيسية المزودة للمشغلين الفرعيين العاملين في السوق المحلية.

وأكد أهمية إيجاد طرق بديلة للربط مع العالم الخارجي (الربط عبر الكوابل البحرية)، فضلاً عن توسيع وتحريك حالة المنافسة بين المزودين العاملين في السوق المحلية.



سميرات: على الشركات المزودة أن توفر طرقاً بديلة للربط خارجياً مع الشبكة العالمية

وكانت شركة «فيتل الأردن»، التابعة لشركة «فيتل هولدينغز» وقعت العام الحالي اتفاقية تعاون مع شركة «ريلابنس جلوبل كوم»، ستقود خلال المرحلة المقبلة لتطوير كابل اتصالات بحري وشبكة ألياف ضوئية توفر مساراً إضافياً جديداً يصل المملكة بالعالم الخارجي.

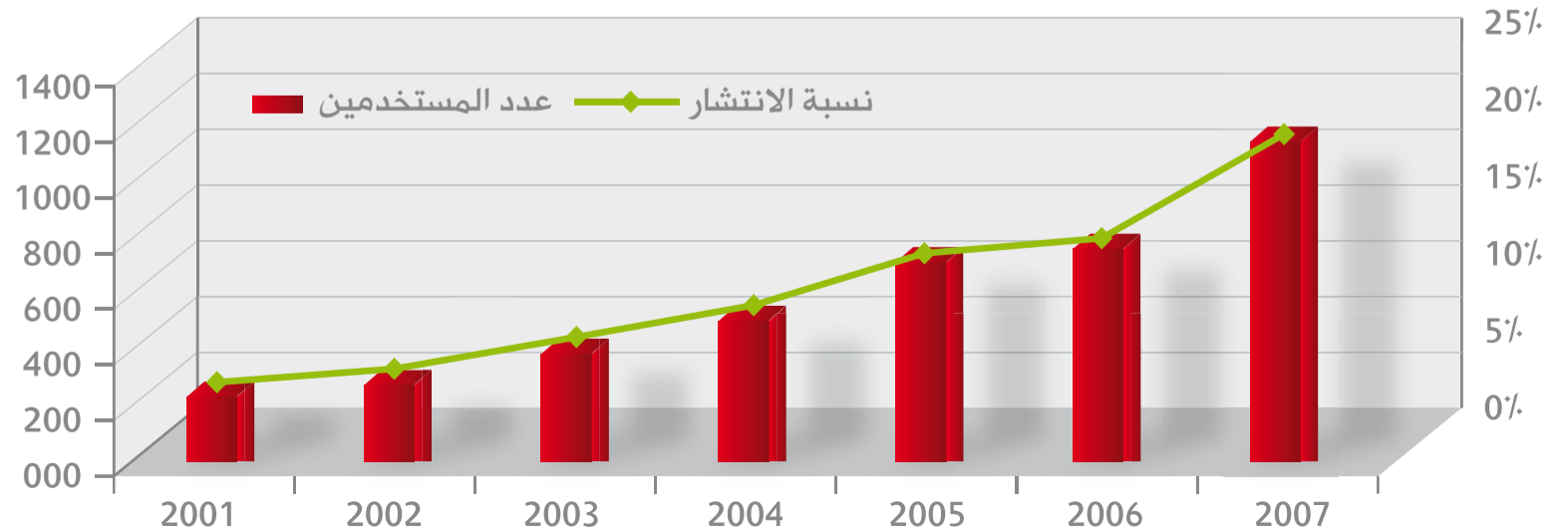
والمشروع، في حال تم إنجازه، سيني حالة احتكار دامت عقوداً لمجموعة «الاتصالات الأردنية»، التي تشرف على منافذ الاتصالات

أصبح «عصب حياة ومحركاً أساسياً لكثير من القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى الأفراد». وقال: إن توسع الخدمة واعتماد المستخدمين عليها بتطبيقات مختلفة في حياتهم اليومية يؤكد مسؤولية الشركات المزودة في توفير مستوى عالٍ من الخدمة.

ولا توجد أرقام رسمية تبين مدى اعتمادية الشركات والمؤسسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت، لكن نتائج مسح رسمي لاستخدامات الإنترنت في منازل المملكة تظهر أن 36 بالمائة من الأسر الأردنية لديها أجهزة حاسوب وأن 16 بالمائة من الأسر فقط لديها خدمة الإنترنت في المنزل، وأن غالبية مستخدمي الإنترنت هم من الذكور، إذ بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت من الأفراد ممن تبلغ أعمارهم 5 سنوات فأكثر خلال 12 شهراً السابقة 15,3 بالمائة شكل الذكور منهم 61,3 بالمائة.

وأشارت النتائج إلى أن الاستخدام الأكبر لخدمات الإنترنت في المملكة هو لإرسال واستقبال البريد الإلكتروني بنسبة 58 بالمائة، والنسبة الأقل هي لشراء أو بيع البضائع والخدمات بحوالي 5 بالمائة. وقال سميرات إن على الشركات المزودة رئيسية كانت أو فرعية أن توفر طرقاً بديلة للربط خارجياً مع الشبكة العالمية، ويجب أن توفر أيضاً بدائل للشبكة داخلياً، وتوسيع وتحسين الخدمة ومراقبتها بالتوازي مع توسع قاعدة مشتركي كل مشغل.

وأكد رئيس هيئة مديري جمعية شركات تقنية المعلومات الأردنية «إنتاج» مروان جمعة، إن خدمات الإنترنت التي دخلت المملكة منتصف التسعينيات من القرن الماضي «لم تعد في الوقت الراهن من الكماليات»، وأن



استهلاك

تسعير المنتجات لا يرتبط بكلفتها

الأسواق تشهد حالة أسعار "صعبة المراس"

الحيوي، إضافة إلى التباطؤ في نمو الإنتاج، ما أدى إلى انكماش تدريجي في الإمدادات العالمية، وكانت النتيجة ارتفاعا كبيرا في الأسعار. وفي كانون الأول / ديسمبر 2007، بلغ مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت/الدهون 226، مقارنة بمؤشر قدره 136 في كانون الأول / ديسمبر 2006؛ وبلغ متوسط المؤشر السنوي 174 للعام 2007، وهو ما يزيد كثيرا على متوسط المؤشر السنوي للعام 2006، الذي بلغ 117.

يقول الحاج توفيق إن الأسعار في الأردن لم تقفز بالسرعة نفسها التي قفزت فيها الأسعار العالمية، وبخاصة مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض مبيعات التجار بنسبة قدرها الحاج توفيق بين 50 و60 بالمئة، حتى في الأشهر التي تشهد تعاضم الطلب مثل شهر رمضان.

المحلل الاقتصادي كريس لافاكيس قال إن هناك تجارا لم يقوموا برفع الأسعار، "خشية هروب المستهلكين إلى أحضان المنافسين أو إلى بدائل ذات أسعار أقل". لافاكيس الذي يعمل في موقع economy.com يرى أن السبب الوحيد الذي قد يدفع التجار والشركات إلى تخفيض الأسعار هو هبوط حاد في الطلب، ويؤكد أن الأزمة العالمية رغم خطورتها فإنها لن تؤدي إلى انكماش (deflation) واسع في الطلب على المواد الغذائية الأساسية.

المحلل الاقتصادي لارس بيرنر، المدرّس في جامعة كاليفورنيا، يؤكد أن تسعير المنتجات لا يرتبط بالضرورة بكلفتها، بل بسعرها لدى التجار والشركات المنافسة. هذا يعني أن المستهلكين، بحسب بيرنر، عالقون بين أسعار مرتفعة على صعيد، وتجار وشركات منافسة على صعيد آخر. لذا فلن يبقى للمستهلكين، كما يرى بيرنر في تصريحات لمجلة "نيوزويك" سوى الأمل في أن تدفع المنافسة وانخفاض الطلب، التجار والشركات إلى إعادة النظر بأسعارها.

بانخفاض قدره 7 بالمئة عما كان عليه في كانون الأول/ ديسمبر 2006، ولكن بارتفاع بلغ 6 بالمئة عما كان عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. في المقابل، ما زالت أسعار الزيوت مرتفعة نظرا للتوسع المطرد في الطلب على الزيوت والدهون النباتية، لاستخدامها كأغذية أو سلع مغذية للوقود

بحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، فإن السكر مثلا ما زال يشهد انخفاضا حادا في سعره العالمي، حيث أدى الانتعاش في إنتاج السكر في البلدان التقليدية المستوردة له إلى انخفاض أسعاره في العام 2007، عندما بلغ متوسط مؤشر المنظمة لأسعار السكر 137.5،

اشترى مخزونا قد يكفي المملكة لثلاثة أشهر "على الأسعار العالية". النقيب يؤكد أن مؤشر الأسعار سينخفض فور انتهاء هذا المخزون الذي "بفضله حافظت المملكة على أمنها الغذائي". الحاج توفيق يؤكد أيضا أن انخفاض الأسعار لم يطل جميع المواد الأساسية.

ساهمت حالة من التوتر حول كساد عالمي متوقع في إيقاف عجلة ارتفاع أسعار النفط، بل دفعت هذه الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ عام. لكن هذا لم ينطبق بالضرورة على أسعار غالون الزيت، وكيلو الأرز، وحتى الأحذية والملابس وكلفة الرحلة اليومية إلى العمل.

سجال واسع في الأردن يدور حول ضرورة انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى بسرعة، بعد أن ظل ارتفاع كلف المشتقات البترولية مبررا لتسجيل قفزات متتالية في أسعارها أدى إلى ارتفاع التضخم في المملكة إلى منزلتين عشريتين، ليسجل أخيرا نحو 14 بالمئة.

وبينما يقفز المستهلكون فرحا عند كل انخفاض يسجله سعر النفط العالمي، تزداد الضغوط الحكومية والشعبية على التجار، بخاصة تجار المواد التموينية، لخفض أسعارهم بنسب تصل إلى النصف.

فضلا عن انخفاض أسعار النفط العالمية، بدأت مجموعة من المواد الأساسية بتسجيل انخفاضات سعرية في السوق العالمية، ومن أبرزها السكر والقمح. ارتفاع أسعار المواد التموينية في البورصات العالمية كان سببا آخر يسوقه التجار لتبرير الارتفاعات المتتالية على الأسعار محليا، والتي شهدت ارتفاع سعر لتر زيت الذرة مثلا من ما معدله دينار ونصف الدينار إلى نحو ثلاثة دنانير.

يطلق اقتصاديون على حالة رفع الأسعار ثم رفض تخفيضها رغم أن سبب ارتفاعها قد تلاشى تعبير "الأسعار صعبة المراس" (sticky prices). انخفاض الأسعار ساعد الشركات والتجار على تعويض جزء من خسائرها نتيجة ضعف الطلب، لكن ذلك لا يعني بالضرورة تخفيضا على فاتورة المستهلك.

نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق انبرى للدفاع عن التجار في الأسابيع القليلة الماضية. وساق أسبابا عدة لعدم خفض الأسعار مباشرة، أولها أن التجار



بورصة المستهلك

مزيد من التخفيضات في "المدنية" و"العسكرية"

دنانير بدلا من 9.18 دينار، وبنسبة تخفيض 13 بالمئة، وزيت صويا غولد ستار (شفاف 5 لتر) ليصبح سعر البيع 6 دنانير بدلا من 6.1 دينار، وبنسبة تخفيض 1.6 بالمئة. إثر إعلانهما قرار تخفيض الأسعار عبر وسائل الإعلام، شهدت أسواق المؤسسات ازدحاما شديدا، ولاحظت «السجل» إقبالا واسعا على اتباع المواد التموينية الأساسية منها. طوابير المستهلكين كانت ممتدة بشكل كبير، فيما أكد عدد كبير منهم أن الفرق سعري عن الأسواق الأخرى «يستاهل الوقفة».

الطحينية بأنواعها، والحليب بأنواعه، وأنواع القهوة والمربيات والشوربات والمخللات والصلصة بأنواعها، وبعض أنواع العصير ومياه الشرب الصحية، وبعض أنواع الحلويات الناشفة والملبّس والكريمات، وبعض أنواع الأثاث مثل الكراسي والطاولات، بنسب تراوحت بين 5 بالمئة و37 بالمئة. كما قررت «المدنية» تخفيض أسعار بيع عدد من أنواع الزيوت التي تباع في أسواقها. وتقرر إثر ذلك تخفيض أسعار زيت الذرة (صافي شفاف 5 لتر) ليصبح سعر البيع 8

أدى ارتفاع الطلب وزيادة حجم المبيعات في المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية، إلى نفاذ مخزونها من المواد الغذائية الأساسية التي كانت قد ابتاعها في وقت سابق شهد ارتفاعا في الأسعار. «العسكرية» و«المدنية»، اشترتا أخيرا مواد غذائية جديدة بفروق كبيرة في السعر، مكنتهما من إجراء تخفيض واسع على أسعار البيع للمستهلك بلغت 37 بالمئة في حدها الأعلى. سلسلة التخفيضات في المؤسسات شملت أسعار 83 سلعة مختلفة، مثل



خيارات أخرى تم القفز عنها

إلغاء "الأعلى للإعلام": تطبيق انتقائي للأجندة

التي تؤدي إلى غياب رؤية وإستراتيجية موحدة لدور الإعلام في خدمة الدولة والمجتمع، ووجود اختلاف عميق بين مفهوم إعلام الدولة في ظل عملية إصلاح شامل، ديمقراطي اجتماعي واقتصادي وثقافي، وهي الغاية التي من أجلها وجد المجلس الأعلى، وبين مفهوم رسمي سائد بأن الحريات الإعلامية، خطر على الدولة والحكومات والمجتمع.

مدير تحرير المحليات في "العرب اليوم" فهد الخيطان، أبدى خشيته أن يؤدي القرار لبيسط سلطة الدولة على الإعلام قائلًا: "لم يكن المجلس الأعلى للإعلام هو العائق أمام تطوير الإعلام الأردني، فعلى العكس من ذلك لعب المجلس دوراً مهماً في صياغة تشريعات ساهمت في تحسين مستوى الحريات الإعلامية. لكن في ظل تعثر مسيرة إصلاح الإعلام وجد المجلس نفسه بلا دور حقيقي، وكان بالإمكان التفاهم على مهمات جديدة للمجلس كمرجعية أخلاقية ومهنية لو خلصت النوايا".

تسمن رئاسة "الأعلى للإعلام" منذ ولادته: كامل أبو جابر، فإبراهيم عز الدين، وأخيراً سيما بحوث. ويسجل لعز الدين سعيه لوضع أطر له وتفعيل دوره، وفي هذا يرى أن المجلس "كان يمكن أن يبقى مع منحه صلاحيات كان بحاجة لها، لا تركه ديكوراً بلا روح".

فقد استند المجلس لدى تأسيسه إلى ما تضمنته الرؤية الملكية الداعية إلى بناء نظام إعلامي حديث، يقوم بتنفيذ مهامه ومسؤولياته استناداً إلى قانونه، على أن يكون "المظلة الناظمة وبيت الخبرة والمرجعية المستقلة لقطاع الإعلام".

وهدف المجلس للمساهمة في وضع الخطط لتنمية هذا القطاع وتنظيمه من خلال التشريعات الخاصة به، ووضع مواثيق ومعايير السلوك والأخلاق وتطوير قطاع التدريب والتأهيل الإعلامي.

كما هدف إلى تسوية القضايا الإعلامية والتحقق من إتاحة حرية التعبير ودعم استقلالية مؤسسات الإعلام، والحرص على التنسيق والمشاركة مع القطاع الإعلامي في المهام والمسؤوليات التي يقوم بها عبر آليات مؤسسية شفافة ومهنية.

لتحل محلها، واستعادوا تدريجياً السيطرة على المؤسسات الإعلامية، لأنهم لم يكونوا يؤمنون في البدء بوجود إلغاء وزارة الإعلام. وفي حقيقة الأمر، فإن الوزارة ألغيت كمنبى وتشريعات، لكن دور وزارة الإعلام لم يبلغ أبداً، لعدم قناعة المسؤولين منذ العام 2003 بذلك.

رئيس تحرير "العرب اليوم" طاهر العدوان توافق مع الشريف في الرؤية، واعتبر أن القرار يضع نهاية لتجربة أو محاولة إصلاح الإعلام الرسمي، وتنظيم مرجعية مستقلة له تحت عنوان "إعلام دولة لا إعلام حكومات". العدوان توافق أيضاً مع جودة بالقول إن "مشكلة الإعلام الرسمي في تعدد المرجعيات

فقال إنها (الحكومة) لم تخف قرارها ببسط سيطرتها على الإعلام الرسمي وهو إعلامها، وعدم التدخل في الإعلام الخاص. رئيس تحرير "الدستور" نبيل الشريف، وهو آخر وزير تقلد وزارة الإعلام، كشف عن رأي مخالف للفانك، فقد رأى أن جهود الإصلاح الإعلامي باءت بالفشل بدءاً بإلغاء وزارة الإعلام مروراً بالمركز الأردني للإعلام وانتهاءً بالمجلس الأعلى للإعلام، والحبل على الجرار. الشريف ذكر أن «المشكلة لا تكمن في قرار إلغاء وزارة الإعلام، وإنما في تطبيق القرار» وكتب في "الدستور": «المشكلة تتمثل في عدم قناعة المسؤولين بالخطوة، فقد ألغوا الوزارة شكلاً لكنهم أنشأوا مؤسسات أخرى

بمنظور مختلف.

رئيس مجلس إدارة "الرأي" فهد الفانك اعتبر أن "إلغاء المجلس الآن لا يؤخر ولا يقدم، ولا يعتبر خطوة إلى الأمام أو إلى الخلف، وبالتالي لا يستحق التقييم إلا من ناحية توفير نفقاته التي لا مردود لها".

ويرى الفانك أن المجلس الأعلى للإعلام وُلد ميتاً، ولم يجد له دوراً سوى تدريب الصحفيين الجدد مما يجب أن تقوم به جهات أخرى، واقتراح تشريعات تظل حبراً على ورق، وإصدار تقرير سنوي يقول إن الأوضاع ليست على ما يرام.

الفانك لأمس ما تقوم به الحكومة حالياً من خلال بسط سيطرتها على الإعلام،

استخدمت الحكومة توصيات الأجندة الوطنية حول الإعلام لإلغاء قانون المجلس الأعلى للإعلام، وبدأت تبشر بخطوات لاحقة تتوافق مع توصيات الأجندة نفسها، ومنها إلغاء هيئة المرئي والمسموع ودمجها مع هيئة الاتصالات.

على أن الحكومة تأخذ، كما يبدو، من توصيات الأجندة، ما يتوافق مع وجهة نظرها، وتشيع بأبصارها عن توصيات أخرى ذات صلة بالإعلام، ومنها النهوض بالإعلام الرسمي والارتقاء به من إعلام حكومات إلى إعلام وطن، ومنحه هامشاً من الحرية والمسؤولية كي يتمكن من الإبداع والمنافسة مع المنابر الإعلامية العربية المتطورة.

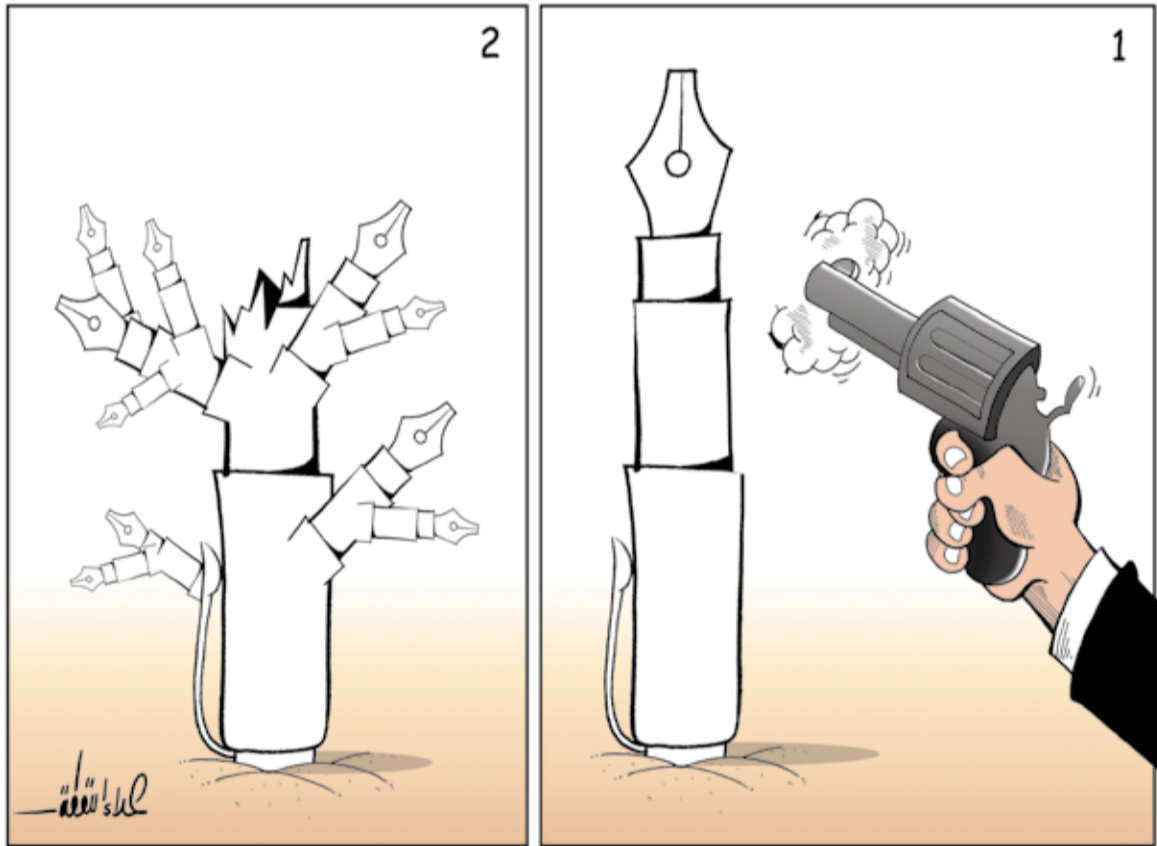
وخلافاً لتوصيات الأجندة، وضعت الحكومة يدها على الإعلام الرسمي، عبر تعيين وزير الدولة وزير الاتصال والإعلام ناصر جودة رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة بتر، وسأقت القرار على أنه خطوة في الاتجاه الصحيح.

تنفي الحكومة باستمرار عودة وزارة الإعلام، بيد أن الخطوات التي قامت بها في الإذاعة والتلفزيون وبتر، أثارت انطباعاً قوياً بأن الخطوة تؤشر لعودة متوقعة لوزارة الإعلام لكن بثوب مختلف.

مجلس النواب والوزراء أقر مشروع قانون إلغاء قانون المجلس الأعلى للإعلام، فأصبح المجلس أثراً بعد عين.

وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، أوضح وجهة نظر الحكومة، في الأسباب التي دعت لإلغاء المجلس الأعلى، مشيراً إلى أن "المرحلة المقبلة في إطار الجهود الوطنية لتطوير الإعلام، تستدعي تقليص عدد مؤسسات الإعلام المشرفة على هذا القطاع الحيوي والرائد، بخاصة أن ملاحظات عديدة أثرت حول تعدد مرجعيات الإشراف على الإعلام، ما جعل المهمة أصعب والوقت المطلوب لإنجازها أطول".

العاملون في الإعلام اختلفت رؤيتهم للقرار، كما النواب، فبينما اعتبر نواب منهم عبد الكريم الدغمي وممدوح العبادي، أن ما جرى "إيجابي" ويؤيد فكرتهم المناهضة لـ"كفكة أجهزة الدولة"، رأى صحفيون الأمر



دعوة للاحتكام إلى قانون المطبوعات في قضايا النشر



فيايز الأجرشي

الترتيب الدولي، أدانت استخدام مواد في قانون العقوبات لتوقيف صحفي، بدلاً عن قانون المطبوعات والنشر وإفحام محكمة أمن الدولة في القضية.

النقابة الوطنية، والمنظمة العالمية التي تدافع عن حرية التعبير في العالم وتتخذ من باريس مقراً لها، اتفقتا على أن توقيف الأجرشي مخالف لقانون المطبوعات والنشر المعدل رقم 27 لسنة 2007 الذي يحظر التوقيف في قضايا حرية الرأي والتعبير، وأن مثل هذه الجرائم خارج اختصاص مدعي محكمة أمن الدولة، وأن كل قضايا المطبوعات والنشر أو تلك التي تتم بواسطة النشر هي من اختصاص محاكم البداية.

تهمة "إثارة النزعات الطائفية، والفتنة بين المواطنين، خلافاً لأحكام المادة 150 من قانون العقوبات التي تنص على أن كل كتابة وكل خطاب أو عمل، يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النزعات المذهبية أو العنصرية أو الحزب على النزاع بين الطوائف، ومختلف عناصر الأمة، يعاقب عليه بالسجن مدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً".

نقابة الصحفيين اعتبرت توقيف الأجرشي، مخالفة لتوجهات الأردن في تعزيز الحريات الصحفية وحمايتها، مطالبة بالإفراج الفوري عنه. منظمة "مراسلون بلا حدود" التي وضعت الأردن في التصنيف رقم 128 على سلم

الدولة) ووجه بنقد منظمات محلية ودولية، عبرت عن استنكارها واستغرابها لاستخدام المادة 150 من قانون العقوبات، بدلاً عن مواد في قانون المطبوعات والنشر.

في هذا تساءل نقيب الصحفيين عبد الوهاب الزغيلات الذي زار الأجرشي في سجنه بالجريدة، بالقول: "قرأنا المواد المنشورة، ولا أدري على أي أساس تم إسناد تهمة إثارة النزعات الطائفية والفتنة التي ليس لها علاقة نهائياً بما نشر"، وأشار الزغيلات إلى أن ما نشر لم يتضمن أي جانب سياسي أو إثارة إقليمية أو ما إلى ذلك، بل هو نقد شخصي، "كان يمكن أن نتفهم إسناد تهمة مثل الذم والقدح بشأنه" بحسب تعبيره. مدعي عام أمن الدولة وجّه للأجرشي

ألقى قانون المطبوعات والنشر توقيف الصحفيين على خلفية قضايا ذات صلة بالمطبوعات والنشر والتعبير، لكن المدعي العام استخدم المادة 150 من قانون العقوبات لتوقيف رئيس تحرير أسبوعية "الإخبارية"، فايز الأجرشي، يوم الأحد 10/26، من جانب محكمة أمن الدولة لمدة 15 يوماً (أفرج عنه الأحد 11/2، بكفالة مقدارها 5 آلاف دينار).

توقيف الصحفي جاء على خلفية تقرير نشرته أسبوعية "الإخبارية" التي يرأسها الأجرشي، حول الأداء الوظيفي لمحافظة العاصمة سعد الوادي المناصب الذي قام بتحرير القضية. التقرير تضمن ما يفيد أن المحافظ "كان يرقه عن نفسه في إسرائيل". التوقيف من جانب محكمة عسكرية (أمن

إعلامي

شرق / غرب

قناة تلفزيونية تعليمية لأطفال العراق

◀ تم مؤخراً إطلاق قناة تلفزيونية تعليمية، جرى إنشاؤها من منظمة اليونسكو ووزارة التربية العراقية موجهة للأطفال في العراق لتعزيز النظام التعليمي المعزّز للخطر. يأتي المشروع الذي تبلغ كلفته 6.5 مليون دولار أميركي والذي يمول من قبل الاتحاد الأوروبي كرد فعل يتصدى إلى الظروف الأمنية الصعبة التي تمنع أطفال العراق من الذهاب إلى المدارس. وستقوم قناة IRAQI EDU ببث برامج تعليمية على مدار الساعة يوميا بالاعتماد على المناهج التربوية في المدارس. ويستطيع المدرسون والتلاميذ الاستفادة من هذه البرامج التي توجه إلى طلبة المدارس الابتدائية والثانوية داخل العراق وخارجه.

سجن 3 صحفيين من موقعي إعلان دمشق

◀ صدر مؤخراً في دمشق حكم قضائي، قضى بسجن ثلاثة صحفيين سوريين إلى جانب تسعة ناشطين ديمقراطيين آخرين، ينتمون إلى "المجلس الوطني لإعلان دمشق": الحكم قضى بسجن هؤلاء لمدة عامين ونصف العام. الحكم القضائي صدر في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2008، عن رئيس محكمة الجنايات في دمشق. والمحكومون هم: الطيبية فداء الحوراني، الصحفي علي عبدالله، الصحفي أكرم البني، النائب السابق والصناعي رياض سيف، الكاتب فايز ساره، الطبيب أحمد طعمة، الموظف جبر الشوفي، الطبيب وليد البني، الطبيب ياسر العيتي، الموظف محمد حمدي درويش، المهندس مروان العشي، والرسام والنحات طلال أبو دان. تتهم السلطات السورية المحكومين بالتوقيع على وثيقة إعلان دمشق في تشرين الأول/أكتوبر 2005 الداعية إلى التغيير القائم على الحرية السياسية، واحترام الأقليات الإثنية والدينية، وفصل السلطات، وحرية التعبير. في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2007، اجتمع أكثر من 160 عضواً من المجلس الوطني لإعلان دمشق في العاصمة السورية لانتخاب الأمانة العامة والتأكيد على التزامهم بسبيل الإصلاح الديمقراطي بموجب "مسار سلمي وتقدمي". في كانون الأول/ديسمبر 2007 وحتى بداية العام 2008، تعرّض زهاء أربعين منهم للتوقيف. وأحيل 12 أمام القضاء بتهم "نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة وتتل من هيبة الدولة" و"الانتساب إلى جمعية سرية بقصد قلب كيان الدولة"، و"إيقاظ النزعات العنصرية والمذهبية".

"الإعلام" هدف طالبان

◀ شنت قوات طالبان الأفغانية هجوماً على وزارة الثقافة والإعلام في العاصمة كابول نتج عنه مقتل خمسة أشخاص، وألحق أضراراً بالطابق الأول بالوزارة، التي تبعد مئات الأمتار عن القصر الرئاسي بوسط كابول، وأرغم السلطات على إجراء مسؤولي الوزارة. وقالت طالبان إن "مستشارين أجانب بالوزارة كانوا أهدافاً للهجوم" الذي ذكرت الحركة المدعومة من تنظيم القاعدة، أنه شمل أيضاً تبادلًا لإطلاق النار مع حرس الوزارة. وقال الرئيس الأفغاني حامد كرزاي إن الهجوم ارتكبه "أعداء" الأفغان.

مقتل صحفي وإذاعي نيجيري

◀ قتل الصحفي والإذاعي النيجيري أفرام أودو والذي يعمل بخدمة ناساراوا الحكومية للبت، في كمين الأسبوع الماضي بالقرب من منزله بلافا، وسط نيجيريا، وفق لجنة حماية الصحفيين، وذلك بعد أن أطلق مجهولون ست طلقات نارية عليه، وهو عائد إلى منزله من حفل رسمي، حسب اللجنة. أودو ثاني صحفي يقتل في ظروف غامضة هذا العام بنيجيريا. ففي 17 آب/أغسطس، أطلق مجهولون النار على بول أبيومي أوجونديجي، عضو مجلس إدارة صحيفة "ذيس داي" (هذا اليوم) اليومية الخاصة، في إحدى ضواحي لاجوس. وتبعاً لتقرير لجانة حقوق الإعلام، فقد ذكرت الشرطة النيجيرية أن لصوصاً مسلحين هم من قتل أوجونديجي، في حين قال أحد شهود العيان إنه لقي مصرعه على أيدي الشرطة.

سجن صحفي أفغاني 20 عاماً

◀ قضت محكمة استئناف أفغانية حكماً بالسجن لمدة 20 عاماً ضد الصحفي سيد برويز كميخش 23 عاماً بتهمة التجديف. يعمل برويز مراسلاً صحفياً لصحيفة "جهان-اي-ناو" "العالم الجديد" وتعرض للتوقيف في أكتوبر 2007 بسبب توزيعه لما وصفه المسؤولون بمؤلفات مسيئة للدين. وحكم عليه بالإعدام في 22 يناير خلال محاكمة مغلقة وفي غياب المحامين. لكن في 21 أكتوبر، أسقط رئيس هيئة من ثلاثة قضاة، هو عبد السلام قاضي زاده، حكم الإعدام الصادر عن المحكمة الابتدائية وحكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً. وقال محامي الصحفي لو كالة "الأسوشييتد برس" أثناء مغادرته قاعة المحكمة: "إنني لا أقبل قرار المحكمة. إنه لقرار ظالم".

مغنٌ كامبروني معارض يسجن 3 أعوام

◀ في نيسان/أبريل الماضي، اعتمدت الكامبرون تعديلاً دستورياً يلغي الحد الأقصى لعدد مرات ترشح الرئيس لرئاسة البلاد، ومنحته حصانة من المساءلة عن أي أفعال يرتكبها أثناء فترة ولايته. لكن أحد أشهر مغنيي البلاد، (لاييرو دي مبانجا)، لم يسعد بالقرار، وعبر عن إحباطه في أغنية بعنوان (الدستور المتعثر)، تقول كلماتها: "رئيس الدولة محاصر في شرك الشبكات التي تجبره على البقاء في السلطة رغم أنه منهك... حرروا كاتيكيا الكبير" (كاتيكيا الكبير هي كنية الرئيس الكامبروني بيا). تم حظر بث الأغنية على بعض قنوات الراديو والتلفاز، وحكم على مبانجا بالسجن لمدة 3 أعوام وبغرامة قدرها 640,000 دولار، الأمر الذي اعتبرته لجنة الكتاب السجناء بمنظمة القلم الدولية عقاباً واضحاً على كلماته الانتقادية. تقول اللجنة: "هناك قناعة عامة بأن التهم المقدمة ضد مبانجا تهدف للانتقام من انتقاده للحكومة". وقد قوبل قرار المحكمة بذهول صامت، وجهت لجنة الكتاب السجناء، وهي منظمة حرية تعبير تعنى بالمغنيين والموسيقيين، نداءات إلى الرئيس بيا من أجل الإفراج عن مبانجا.

انتقادات لحرمان صحفيين مصريين من الانضمام لنقابتهم

يسوقها البعض مثل التدخلات الحكومية في عملية قبول الصحفيين الجدد". رغم التوسع الذي تنتهجه الحكومة المصرية في قواعد السوق الحرة والخصخصة، غير أنها ما زالت تستثني النقابات المهنية والعمالية من حق التعدد النقابي، ما يضع المهنيين ومن ضمنهم الصحفيين في موقف صعب حين يتم استثناءهم من عضوية النقابة، حيث يحرمون من المزايا القليلة التي يتيحها القانون لهم.



عشر صحفياً وصحفية من الصحف الثلاث من عضوية النقابة، في حين تم قبول الصحفيين الجدد بالصحف الحكومية جميعاً. رئيس تحرير "البديل" اليومية المستقلة خالد البلشي التي حرم عشرة صحفيين منها من القبول في نقابة الصحفيين قال: "إنه وضع غريب وغير عادل أو قانوني، فصحفيونا لديهم أرشيف جيد، وأوراقهم مستوفاة تماماً، وليس هناك مبرر واضح يسوقه أعضاء لجنة القيد بنقابة الصحفيين لرفض قبول الصحفيين الجدد. على النقابة الالتزام بالقانون واللائحة". بدورها اعتبرت الشبكة العربية والجمعية المصرية "إن المبرر الوحيد الذي يسوقه أعضاء لجنة القيد بنقابة الصحفيين وهو - تطبيق نظام الكوتا- غير قانوني لأن ما يحكم قواعد القبول هو القانون واللائحة وليس الحصص والكوتا، وإهدار حقوق الصحفيين من النقابة التي يفترض بها الدفاع عنهم، يسىء لهذه النقابة العريقة ويخل بمصداقيتها، ويفتح الباب واسعاً للتفسيرات التي

توالت في القاهرة ردود الفعل المنتقدة لقرار لجنة العضوية في نقابة الصحفيين بعدم تسجيل 20 صحفياً جديداً في عضوية النقابة يعملون في صحف حزبية منها "الغد" او معارضة كـ"البديل" و"الدستور". منظمات حقوقية ومجتمع مدني أبدت استياءها لما اعتبرته "تحكم الحسابات السياسية والمحسوبية، في قواعد قبول وانضمام الصحفيين الجدد في عضوية نقابة الصحفيين، بدلاً عن القانون واللائحة التي تنظم بوضوح قواعد وشروط العضوية في النقابة الوحيدة للصحفيين في مصر". في هذا الصدد أعربت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، و"الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية" عن استيائها من القرار. الصحفيون المستبعدون من كشوفات عضوية النقابة، نظموا إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على القرار، حتى يتم الالتزام بالقانون وتطبيق اللائحة التي تمنحهم حق الانتماء للنقابة. وكانت لجنة قيد وقبول الأعضاء الجدد بنقابة الصحفيين المصريين، عقدت اجتماعها للنظر في طلبات العضوية الجديدة للصحفيين، الذين تنطبق عليهم الشروط التي نظمتها قانون النقابة، بيد أن العبد الضخم للصحفيين الجدد "278 صحفياً" الذين تقدموا بطلب العضوية جعل اللجنة تنحي القانون جانباً، وتلجأ لاستخدام حسابات سياسية في قبول الأعضاء الجدد، وهي الحسابات التي جعلت الصحفيين المنتمين لصحف مستقلة مثل: "الدستور"، و"البديل"، فضلاً عن صحف حزبية مثل "الغد"، يدفعون ثمن مواقفهم الناقدة، عبر حرمان تسعة

انشغال أميركي بواقع الإعلام اللبناني

التواصل وتبادل الخبرات فيما بينهم. واعتبر أن مهنة الصحافة في لبنان على درجة عالية من التطور، من جهة الصحفيين الذين يتمتعون بالمهارات الأساسية المطلوبة، وكذلك مستوى القراء، بيد انه استدرك للتأشير أن الانطباع العام أحياناً يوحي بأن العاملين في هذا المجال "لا يملكون الأدوات التي تتيح لهم تأدية دورهم". وتطرق المسؤول الأميركي لبرامج التنمية المتعلقة بالإعلام، فقال إنها مهدت لـ"مساعدة هؤلاء على مساعدة أنفسهم" من خلال تنظيم دورات تدريبية تزودهم بالأدوات لإيجاد حلول للتحديات التي تواجههم. وأضاف: "ما يمكن أن يفعله الصحفيون لأنفسهم هو أن يتناقشوا حول مستقبل مهنتهم (...). هناك ضغط كبير على الصحفيين الذين يغطون الحياة السياسية في هذا البلد، إضافة إلى تعرضهم للخطر، علاوة على أنه من الأساسي أن يتوصلوا لرؤية حول طبيعة المؤسسات التي سيقومون بتأسيسها

بعد الانقسام العمودي الذي شهده الإعلام اللبناني خلال الفترة الماضية وتخذق صحف ومحطات فضائية مع هذا التيار أو ذاك، سعت الخارجية الأميركية لسبر أغوار الإعلام اللبناني وتقريب وجهات النظر بينه وبين الإدارة الأميركية. السفارة الأمريكية في بيروت دعت لحلقة نقاش شارك فيها نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان، أريك باركس- راغلز، الذي دعا لقيام "ميثاق شرف إعلامي" في لبنان يلزم الصحفيين بأخلاقيات المهنة ويحميهم من مخاطرها. العنوان الرئيسي لحلقة النقاش حمل عنوان "الدور الأساسي للإعلام في الأنظمة الديمقراطية"، وحضرها صحفيون وممثلو وسائل إعلام لبنانيين. المسؤول الأميركي قال: إن برامج التنمية الأميركية تعمل على تأسيس شبكة تواصل بين الإعلاميين في العالم العربي لتعزيز

بعد الانقسام العمودي الذي شهده الإعلام اللبناني خلال الفترة الماضية وتخذق صحف ومحطات فضائية مع هذا التيار أو ذاك، سعت الخارجية الأميركية لسبر أغوار الإعلام اللبناني وتقريب وجهات النظر بينه وبين الإدارة الأميركية. السفارة الأمريكية في بيروت دعت لحلقة نقاش شارك فيها نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان، أريك باركس- راغلز، الذي دعا لقيام "ميثاق شرف إعلامي" في لبنان يلزم الصحفيين بأخلاقيات المهنة ويحميهم من مخاطرها. العنوان الرئيسي لحلقة النقاش حمل عنوان "الدور الأساسي للإعلام في الأنظمة الديمقراطية"، وحضرها صحفيون وممثلو وسائل إعلام لبنانيين. المسؤول الأميركي قال: إن برامج التنمية الأميركية تعمل على تأسيس شبكة تواصل بين الإعلاميين في العالم العربي لتعزيز

قال له بوش: "ينبغي عليك أن تتعلم التأدب"

مايكل مور: المخرج الذي حول الفيلم الوثائقي إلى جماهيري

محمود الزواوي

العالمية الإجمالية للفيلم 36 مليون دولار، علماً أن تكاليف إنتاجه بلغت سبعة ملايين دولار.

كان مور جاباً قبل سنوات جورج بوش حين كان حاكماً لولاية تكساس، فما كان من بوش إلا أن قال لمور: "ينبغي عليك أن تتعلم التأدب. اذهب وابحث عن عمل حقيقي". ويبدو أن مور أخذ بنصيحة جورج بوش، فقد وجد "عملاً حقيقياً" بالفعل، وهو تنغيص حياة جورج بوش.

وقد وجه مايكل مور رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش في آذار/مارس 2003 بعد الحرب على العراق خاطبه فيها كحاكم بدلا من رئيس، وقال فيها: "إن لحظة الحقيقة قد حانت، بعد أن تحملت 440 يوماً من كذبك وتواطئك وتأمرك، ولست متأكداً مما إذا كان باستطاعتي تحمل المزيد".

مور وجه رسائل عدّة خلال الأشهر الأخيرة، منها رسالة إلى الشعب الأميركي في نيسان/أبريل الفائت بعنوان: "سأدلي بصوتي لأوباما". ومما قاله في هذه الرسالة إنه لم يعد يحتمل دقيقة أخرى من إدارة بوش والأضرار الدائمة والمتعذر إلغاؤها التي ألحقتها بالشعب الأميركي وبالعالم. وأضاف أن كل ما يهيمه يوم الانتخابات هو أن يصوت لكلمة "ديمقراطي"، ما دام أن الاسم على ورقة الاقتراع ليس بوش أو كلمة "جمهوي".

معاملة السجناء العراقيين على أيدي الجنود الأميركيين في سجن أبو غريب سبقت الكشف عنها في وسائل الإعلام الأميركية.

فاز فيلم "9/11" فنهائياً" بالسعفة الذهبية في مهرجان كان السينمائي، وبلغت إيراداته العالمية الإجمالية 222 مليون دولار، مسجلة رقماً قياسياً جديداً بالنسبة للأفلام الوثائقية، علماً أن تكاليف إنتاج الفيلم اقتصرت على ستة ملايين دولار.

بعد ذلك قدّم مور فيلماً آخر مثيراً للجدل هو "سيكو" الذي يكشف فيه خفايا فساد وفشل الرعاية الصحية الأميركية عن طريق سلسلة من المقابلات مع مواطنين أميركيين حُرّموا من العلاج من شركات التأمين الصحي التي تضحّي بتقديم الخدمات الأساسية في سبيل زيادة أرباحها.

تابع مور ذلك بإلقاء نظرة على أنظمة الرعاية الصحية في عدد من الدول الأخرى، وفنّد الادعاءات والمخاوف من أنها تعاني من تدني الرعاية الصحية وتراجع أجور الأطباء وتضخم الجهاز البيروقراطي، وهي حجج استُخدمت لإقناع الأميركيين بعدم جدوى إقامة نظام مماثل للرعاية الصحية، بحجة فشل هذه الأنظمة في الدول الأخرى.

رُشح فيلم "سيكو" لجائزة الأوسكار، وشملت الجوائز التي فاز بها جائزتي رابرتي نقاد السينما في كل من شيكاغو ولاس فيجاس، وبلغت الإيرادات

المسؤولين في البيت الأبيض وبعض زعماء الحزب الجمهوري الأميركي. يقول مور عن فيلمه: "إنه وثائقي يتتبع الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة هدفاً للكرهية والإرهاب".



مور وجه رسائل قال فيها: سأدلي بصوتي لأوباما

يوجه الفيلم نقداً لاذعاً للرئيس بوش ولسياساته المتعلقة بالحرب على الإرهاب وسياسته في العراق، ويتهم حكومته باستغلال اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لخدمة أجنداتها السياسية. ويشتمل الفيلم على مشاهد مأساوية لضحايا الحرب في العراق لم تُعرض من قبل، يمكن مور من الحصول عليها عن طريق فرق من المصورين الذين أرسلهم نيابة عنه ورافقوا القوات الأميركية أثناء دخولها العراق وتحركها نحو بغداد، دون علم السلطات الأميركية بعلاقة هذه الفرق به. كما يشتمل الفيلم على مشاهد لإساءة

وكان مور باع منزله ومحتوياته بالمزاد وحصل على تبرعات لجمع المبلغ اللازم لتمويل الفيلم (160 ألف دولار). إلا أنه باع الفيلم لأستوديو الإخوة وارنر بثلاثة ملايين دولار، ثم تبرع بمليون دولار من دخل الفيلم لمركز وسائل الإعلام البديلة لتمويل الأفلام الوثائقية المماثلة لفيلم "روجر وأنا".

تمحورت أحداث فيلم "روجر وأنا" حول محاولات مايكل مور المستمرة للاجتماع بروجر سميث، رئيس شركة جنرال موتورز، أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم، لكي يظهر ما حدث لمدينة فلينت بولاية ميشيغان ولسكانها واقتصادها نتيجة قيام الشركة بإغلاق عدد من مصانعها في المدينة والاستغناء عن آلاف من عمال تلك المصانع الذين يعيشون في المدينة التي يعتمد اقتصادها كلياً على تلك المصانع. وحاول مور أن يبرز قسوة مدراء الشركات العملاقة وأثر قراراتهم في حياة الناس، وعزّز مصادقية الفيلم بعشرات المقابلات مع سكان المدينة الذين كانوا ضحية قرارات الشركة المتعلقة بإغلاق مصانعها في مدينة فلينت، مسقط رأس مور.

واصل مور تقديم سلسلة من الأفلام السينمائية والتلفزيونية الوثائقية القصيرة على مدى سنوات، ثم بلغ ذروة نجاحه في فيلمي: "بولنج لمدرسة كولومباين" (2002) و"9/11 فنهائياً".

اكتسب فيلم "بولنج لمدرسة كولومباين" أهمية خاصة، بسبب موضوعه الجاد الذي يعالج مشكلة انتشار الأسلحة في الولايات المتحدة، وارتباط ذلك بانتشار الجريمة في المجتمع الأميركي. واستخدم مور أحداث عنف مأساوية حقيقياً كنقطة انطلاق لموضوع الفيلم، وهو الحادث الذي قام فيه طالبان مراهقان ساخطان بإطلاق النار على طلاب صفهما في مدرسة كولومباين بولاية كولورادو في العام 1999، ما أسفر عن مقتل 12 طالباً وطالبة ومدرباً الصف قبل أن يقدم الطالبان على الانتحار. يستمد الفيلم عنوانه من حقيقة أن الطالبين المراهقين قاما بممارسة لعبة البولنج في صباح اليوم الذي ارتكبا فيه جريمتهم.

وقارن مور بين انتشار الأسلحة وارتباطها بالجريمة في الولايات المتحدة مع عدد من الدول الأخرى، وخلص إلى أن أحد أسباب تفشي ظاهرة العنف في الولايات المتحدة هو الفردية الصارمة للفرد الأميركي، وربط ذلك بالتعصب العنصري.

فاز فيلم "بولنج لمدرسة كولومباين" بعدد كبير من الجوائز، أهمها جائزة الأوسكار. وشن مور عند تسلمه الجائزة هجوماً لاذعاً على الرئيس بوش بسبب الحرب في العراق. كما عُرض الفيلم في مهرجان كان السينمائي. وبلغت الإيرادات العالمية الإجمالية للفيلم 58 مليون دولار، وهو أعلى دخل يحققه فيلم وثائقي حتى صدور "بولنج لمدرسة كولومباين".

بعد عامين قدّم مور فيلم "9/11 فنهائياً" الذي خلق فيه إلى أفق جديدة في النجاح، رغم معارضة هذا الفيلم من جانب

أحدث المخرج مايكل مور، ثورة في مفهوم الفيلم الوثائقي أو التسجيلي خلال السنوات العشرين الماضية. فقد حول الأفلام الوثائقية إلى أفلام جماهيرية تُعرض في دور السينما، شأنها في ذلك شأن الأفلام الروائية، وأصبحت تحصد عشرات الملايين من الدولارات على شباك التذاكر، بل مئات الملايين من الدولارات في إحدى الحالات.

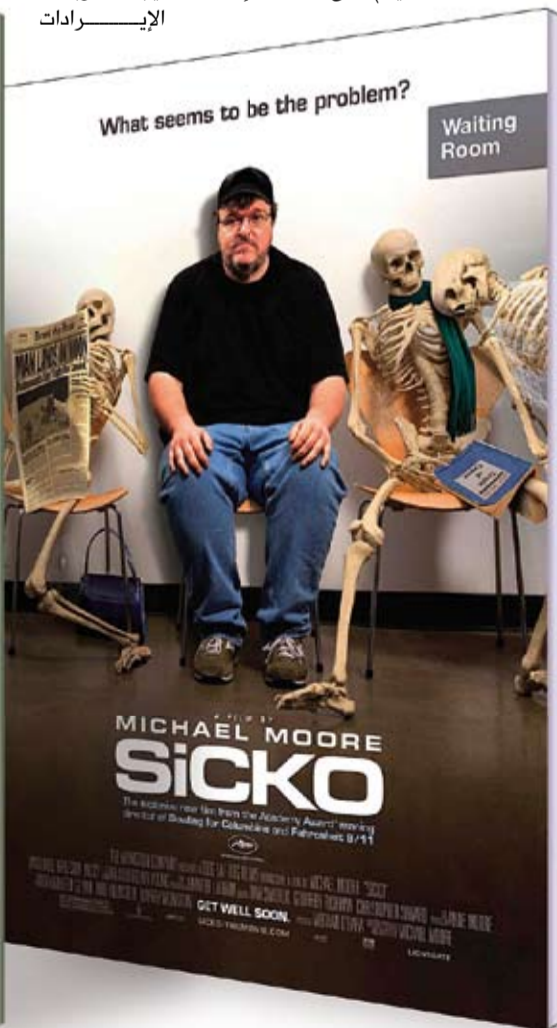
كان عرض الأفلام الوثائقية قبل ظهور مور يقتصر على المهرجانات السينمائية، حيث كانت تتنافس على الجوائز، والعروض الخاصة لجمهور محدد في دور السينما أو في النوادي والمنتديات. إلا أن هذا المخرج غير كل شيء منذ صدور أول فيلم من إخراج، وهو الفيلم الوثائقي "روجر وأنا" (1989) الذي أتبعه بعدد من الأفلام الوثائقية السينمائية والتلفزيونية، أهمها الأفلام الثلاثة التي قدّمها خلال السنوات الست الأخيرة، وهي: "بولنج لمدرسة كولومباين" (2002) و"9/11 فنهائياً" (2004) و"سيكو" (2007).



ظهر مايكل مور، على الساحة فجأة حين قدّم فيلم "روجر وأنا"

تتميز هذه الأفلام بمعالجتها لموضوعات جادة تمس حياة الناس في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي أسهم في تحويل الأفلام الوثائقية من أفلام جماهيرية يشاهدها عشرات الملايين من الناس في دور السينما. وتشارك هذه الأفلام بالطابع الشخصي الحميم الذي يوفره مور بوصفه شخصية رئيسة في هذه الأفلام كعنصر أساسي في تقديم أحداث هذه الأفلام بأسلوبه الساخر.

ظهر مايكل مور، على الساحة فجأة في سن الخامسة والثلاثين حين قدّم فيلم "روجر وأنا" الذي أثار قدراً غير مسبوق من الاهتمام والجدل في الولايات المتحدة، وكان أول فيلم وثائقي في تاريخ السينما يصعد إلى قائمة الأفلام العشرة الأولى التي تحقق أعلى الإيرادات في دور السينما الأميركية، منافساً أكثر الأفلام الروائية شعبية. وبلغت إيرادات هذا الفيلم على شباك التذاكر ثمانية ملايين دولار، وهو إنجاز غير مسبوق بالنسبة للأفلام الوثائقية.



فيداس للأثاث
تقدّم اليوم بكل فخر

**أكبر معرض
متخصص
للأثاث المكتبي
في الأردن**



في الموقع الجديد شارع الإذاعة والتلفزيون
تلفون: ٤٣٩٥٥٥٦

ثقافي

مجلة "عمّان": مسيرة طويلة
تتطلب مؤسسة

هيا صالح

"مجلة لا تعكس الحراك الثقافي في محيطها، ولا تطل على المشهد الثقافي العربي من نافذتها الخاصة، مجلة عرجاء" يقول غرابية، مضيفاً أن "عمّان" تفتقر إلى متابعة النشاطات الثقافية المحلية، وإلى تقديم صورة مكتملة عن الثقافة العربية، وتكتفي بالتقاط صور مجتزأة من هنا وهناك عن هذا المشهد، بل تفرد صفحاتها لدراسات عن كتاب غير معروفين حتى في بلدانهم، في الوقت الذي يغيب عنها فيه كتاب محليون يحظون بحضور عربي.

يذهب الناقد حسين جمعة إلى القول إن "عمّان" مجلة تبدو لمتصفحها وكأنها لا تصدر في عمّان، وإنما في منطقة أخرى، ويرى أن المجلة غير معنية بالحراك الثقافي والأدبي الأردني.

"ما يكتب فيها في معظمه قراءات لكتب لا تصل إلى الأردن، ولا يمكن التواصل معها، وكثير منها لا يهم أحداً"، يقول جمعة، داعياً أمانة عمّان إلى تطوير المجلة بحيث تصبح "مجلة أردنية عن حق وحقيق"، وهو ما يستدعي إعادة النظر في استراتيجيتها وفي فلسفتها والغاية من إصدارها.

تصف الكاتبة منال حمدي المجلة بـ"القاصرة"، انطلاقاً من أنها تتركس أقلاماً بعينها مقصية المشهد الثقافي بعمومه. وتعتقد حمدي أن "عمّان" ليست مرآة مرجعية للمشهد الثقافي ولا تمثله.

تعرضت المجلة على مدى سنوات لمقالات ناقدة ومنتقدة، تناولت حيناً لمنهج التحرير فيها، وحيناً آخر لعدم التفاتها لأصوات إبداعية أردنية نالت اعترافاً عربياً دون أن تحظى بصفحة أو صفحتين من المجلة، التي ما زالت تفرد صفحاتها لكتاب عرب بعضهم غير معروف في بلده، أو لا تؤخذ تجربته على محمل الجد.

مما يتسلخ به رئيس تحرير المجلة عبد الله حمدان، في الرد على المنتقدين، رسائل بخط اليد أبرزها بقلم الروائي الراحل عبد الرحمن منيف كان أرسلها إلى المجلة، وأشاد فيها بما تشتمل عليه من موضوعات وما تحتضنه من أقلام عربية، علماً أن ذلك لا يحجب الإشكاليات التي تعتور عمل المجلة، والافتقار إلى الرؤية الواضحة في التعاطي مع المشهد الثقافي واحتضانه بكليته دون انحيازات أو مواقف مسبقة.

من جهة أخرى يرى القاص أحمد النعيمي، أحد أعضاء هيئة التحرير الحالية، أن المجلة تعبر عن المشهد الثقافي الأردني، موضحاً أن هناك دولا عربية تدفع ملايين الدولارات من أجل استقطاب المثقفين العرب إليها. ويتخذ هذا الإنفاق أشكالاً عدة من بينها الجوائز وإصدار المجلات ونشر الكتب، ضارباً دولة الإمارات مثلاً، إذ رفدت الثقافة العربية والإنسانية بمشاريع تجاوزت كلفتها 10 مليارات دولار.

ويتساءل النعيمي: "لماذا يعتبر بعض المثقفين الأردنيين أنه من الخلل أن تقوم مجلة كـ(عمّان) باستقطاب المثقفين العرب إلى الساحة الأردنية، رغم أن هذه المجلة ذات إمكانيات مادية متواضعة".

وهو يؤكد أن أهمية المجلة تكمن في الجانب الذي يهاجمها منه بعض الكتاب الأردنيين، ذاهباً إلى أن "كتابات هؤلاء المهاجرين ونصوصهم في أغلبها غير صالحة للنشر". رغم ذلك، يقول النعيمي إن هيئة التحرير قامت بعملية إحصائية كشفت أن نسبة الكتاب الأردنيين المنشور لهم في المجلة أكبر من نسبة الكتاب العرب. يناهز عدد صفحات المجلة مائة صفحة ملونة صقيلة، ما يعني كلفة طباعة عالية. والمجلة لا تباع، وإنما تُوزع بالمجان في الأردن، وترسل بالبريد إلى الدول العربية على عناوين كتاب أو هيئات ثقافية، ما يرتب كلفة إضافية لتغطية أجور البريد، وهو ما تتكفل به أمانة عمّان الكبرى التي تتكون موازنتها أساساً من العوائد الضريبية على المواطنين؛ بهذا يسهم الكاتب الأردني من موقعه كمواطن في دفع كلفة إصدار مجلة ترتدي في شكلها حلة أردنية، لكنها تقدم لكثير من غير الأردنيين الشهرة والرعاية وتأخذ بأيديهم، مع حضور محدود للمنتج المحلي وأصحابه.

بصدور العدد 157، تُنهي مجلة "عمّان" سنتها الرابعة عشرة، دون توقف أو غياب عن المشهد، وهو أمر يُحسب لها من بين أمور تُحسب عليها، بحسب مثقفين.

بدأت المجلة مسيرتها في مطلع التسعينيات في سياق نظرة تقدمية تبنتها أمانة عمان الكبرى حينئذ إزاء المشهد الثقافي، متجاوزة الدور التقليدي للبلديات الذي ينحصر في شؤون خدمية كتنظيم الأحياء وتعميد الشوارع، لتلعب دور الراعي للحراك الثقافي والداعم للمشتغلين فيه. وهو ما تمخض عنه تأسيس دائرة ثقافية في الأمانة، ثم إنشاء مركز الحسين الثقافي بقاعاته وصلاته المهيأة لاحتضان النشاطات النوعية التي تتطلب تجهيزات خاصة، ولاحقاً إصدار مجلة "تابكي" التي تعنى بالإبداع النسوي، ومجلة "براعم عمان" التي تخاطب الطفل.

منذ صدورها، والأمال تنعقد على "عمّان"، التي نُظر إليها على أنها صدرت لتسد نقصاً في مشهد المجلات الثقافية بالأردن، التي كانت خافتة الحضور والتأثير. إذ كانت وزارة الثقافة في ذلك الوقت تجه لتواصل مجلاتها ("أفكار"، "صوت الجيل"، "فنون" و"وسام") الصدور، وهو ما كان يحدث بالفعل، لكن بأقل القليل من الانتظام، وبأكثر الكثير من اللامأسسة. ما جعل لفكرة صدور مجلة ثقافية عن أمانة عمّان جاذبية خاصة، فاستقبلت بترحاب من مثقفين كثر، رأوا في المجلة جواز سفر أردنياً جديداً يجوب أصقاع العالم العربي للتعريف بالكتاب الأردني، وبمنتجه، وينقل أصداً صوت الآخر العربي إلى الأردن، بما يفتح نافذة واسعة للتواصل مع الآخر/العربي والثقافت معه.



منذ صدورها، والأمال تنعقد على "عمّان"، التي نُظر إليها على أنها صدرت لتسد نقصاً في مشهد المجلات الثقافية بالأردن

لكن قليلاً من المأمول يبدو أنه تحقق. وظل يُؤخذ على المجلة "فردية" رئاسة التحرير، وإقرارها وحدها ما يُنشر وما لا يُنشر فيها، في غياب أصبح مكشوفاً ويعرفه القاصي والداني لدور هيئة التحرير التي تُغيّر اسمها غير مرة، من "هيئة تحرير"، إلى "هيئة تحرير استشارية"، وتبدل أعضاء الهيئة غير مرة، وبقرارات مفاجئة جاءت كردّ فعل على انتقادات أدلى بها أعضاء الهيئة حول عمل رئاسة التحرير، كما حدث قبل شهر مع الباحث مهند مبيضين.

الكاتب هاشم غرابية، عضو سابق في هيئة تحرير المجلة، يعترف أن "عمّان" لا تمثل المشهد الثقافي الأردني بنسبة مُرضية، مضيفاً أن المقالات التي تنوزع هنا وهناك بين جنباتها لا تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله: أي تناول الحياة الثقافية الأردنية والتعبير عنها بشكل شمولي وجدي.

نت بانك
خدمة موثوقة، سريعة، آمنة ومجالية

www.jkb.com.jo

www.jordan-kuwait-bank.com

بنك الانترنت بنسخته الجديدة والمطورة يوفر لك المزيد من السرية والأمان*

والسهولة في التعامل

مع خيارات أوسع من الخدمات المصرفية الالكترونية

البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK



لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف 6761761 - 6

*One Time Password *OTP* & Virtual Keyboard

ثقافي

كتب

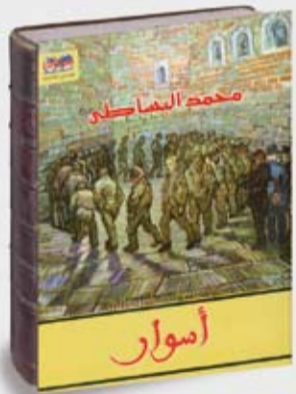
مفاعل حسي



المؤلف: نضال الحمارنة
الناشر: دار عشروت- بيروت
سنة النشر: 2008

تشكل الذاكرة المادة الأساس التي تبني عليها الشاعرة الأردنية المقيمة في دمشق نضال حمارة قصيدتها في مجموعتها الشعرية الأخيرة "مفاعل حسي". في ثنايا القصائد المختزلة والمكثفة، تحتشد تفاصيل أماكن دمشقية، ووجوه أناس عبروا أو كانوا أو مروا بها، ومنها مقهى الصحفيين وجبل قاسيون. تنسخ حمارة صورها الشعرية بخفة لا تحكمها معادلة اللفظ والمعنى فحسب، وإنما بنية موسيقية متسقة مع البنية الشعرية للنص، كما في قصيدة "مشاطرة حسي": "امرأة التفاصيل/ انزلت عن هواء أصابعك/ في مساء مؤلم/ على سلم الجسر/ خوفك يسعف شارة النص المقلوبة/ في فستان الأنثى التي هوت/ وعزها الألم/ على سلم الجسر".

أسوار



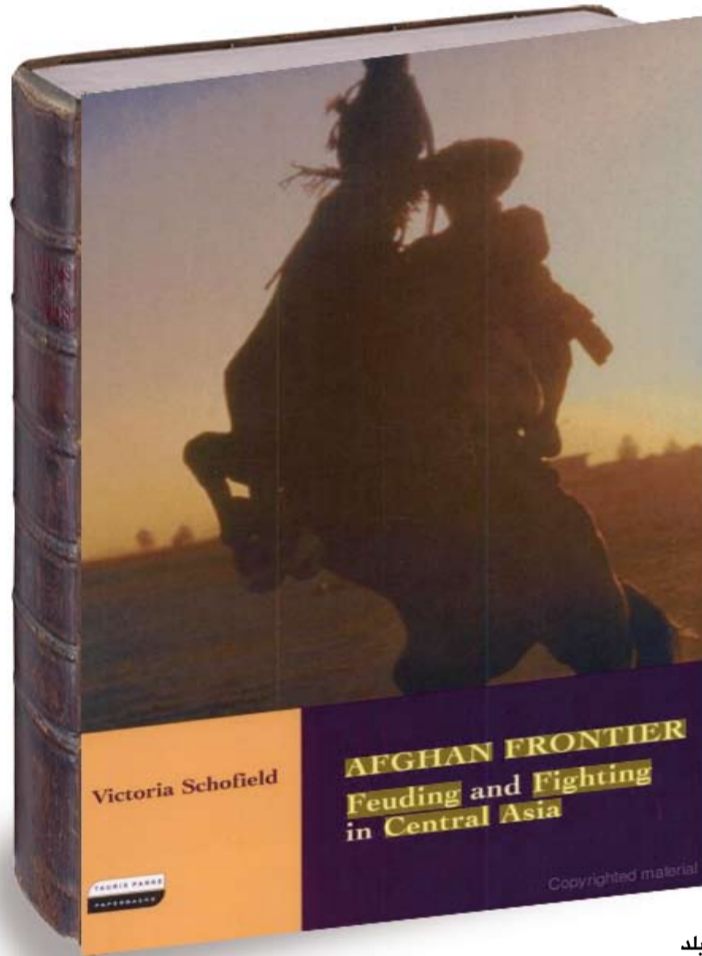
المؤلف: محمد البساطي
الناشر: دار أخبار اليوم
سنة النشر: 2007
عدد الصفحات: 110

مغامرة كتابية جديدة يخوضها محمد البساطي في رواية «أسوار». يقدم الروائي المصري عالم السجن القاسي، وأسواره العالية، ويرسم علاقات البشر فيه، المحكوم عليهم بالإعدام، والحراس، والضباط، والمأمور، وحتى جيران السجن والطقس السيء الذي يتصافر مع أشياء أخرى لإضفاء الصرامة على هذا العالم. يهتم البساطي بالتفاصيل التي ترسم لوحة مرعبة للعالم الرمادي الكئيب، عالم السجن، من خلال الراوي الذي سعى والده لتعيينه بدلاً عنه في السجن بعد إحالته على التقاعد. ويعد فشل الراوي في التعليم، اتجه إلى السجن ليبدأ التعلم من أكثر المدارس قسوة في المجتمع.

يتحدث المؤلف عن واقع هو ما يكتبه المعتقلون السياسيون في «الجريدة» التي سمحت لهم سلطات السجن بإصدارها وكأنها وسيلة تنفيس وتلوية لهم عن القيام بأعمال أخرى، ثم استعملت ذريعة للبطش بهم تستند إلى ما يشكل بعض أسس «سيكولوجية» التعذيب.

لماذا كانت أفغانستان هدفاً لأربع غزوات نفذتها ثلاث قوى عظمى؟

مراجعة: رسول بخش ريس*



الحدود الأفغانية:
العداوة والقتال
في آسيا الوسطى

تأليف: فكتوريا شوفيلد
الناشر: تاوريس- نيويورك
سنة النشر: 2003
عدد الصفحات: 383

ثنائي القطب. لقد خسرت أفغانستان وضعها بوصفها منطقة عازلة ومحايمة حين بادر حكام قصيرو النظر، مثل السردار محمد داود وخلفائه، إلى ربط بلدهم بالمخططات الإمبريالية للاتحاد السوفياتي وقادوه إلى الاحتلال والحرب. ولقد حارب الأفغان تحت راية الإسلام والقومية بشجاعة وبالروح الحقيقية لصورتهم التاريخية بوصفهم مقاتلين مستقلين وقوميين شرسين، مستعدين للتضحية بأي شيء وكل شيء للحفاظ على بلدهم حراً وسياداً، وبمساعدة باكستان والولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى تمكن الأفغان من إلحاق الهزيمة بالقوة السوفياتية العظمى التي كانت يوماً "لا تقهر". غير أن محنة أفغانستان لم تنته بهزيمة السوفييت، فالصراع على السلطة استمر، أولاً بين أحزاب المجاهدين، ثم الصراع على أسس دينية ووطنية وعرقية بين حركة طالبان وخصومها، والذي دفع البلاد نحو حرب أهلية مهلكة. يتناول الكتاب باختصار ما يدعى "الحرب على الإرهاب"، رغم أن من الواضح أنها فترة على الدرجة نفسها من الأهمية، ومستمرة في تاريخ الصراع في أفغانستان وبقائها. إنه كتاب ساحر، كتب بأسلوب جميل، وتضمن تقييمات واضحة تماماً لأفراد ومهاتهم وخصائصهم الإقليمية وبيئتهم الاجتماعية والمصالح المتضاربة لعدد كبير من القوى، قديماً وحديثاً. يحاول الكتاب الإجابة عن سؤال غير آني: لماذا جذبت أفغانستان المفكرة وشعبها كل هذه القوى الأجنبية والقوى العابرة للقتال من أجل السيطرة على البلاد؟ إن إجابة شوفيلد عن هذا السؤال تخلق المزيد من الاهتمام في معرفة السبب وراء انتقال مصير البلد باستمرار من حد تطرف في العزلة والإهمال إلى حد تطرف آخر في التدخل الأجنبي والحرب.

*قسم العلوم الاجتماعية بجامعة لاهور للعلوم الإدارية، لاهور، باكستان.
 بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

من خلال الديناميات الثقافية لمناطق وسط وجنوب غربي آسيا، بقدر ما تشكلت من خلال العادات والتقاليد. إن موقع أفغانستان لم يكن فقط على مفترق طرق إمبراطوريات وجيوش غازية، بل وفي نقطة التقاء حركات ثقافية متنوعة. تقدم المؤلفة هذه المؤثرات بطريقة ذكية لكن قوية، من خلال سرد حكايات وقصص وانطباعات خاصة بفاعليات أجنبية ومحلية مختلفة، كلها شاركت في عملية السعي للسيطرة على أفغانستان وتحديدها.

تكمّن أكثر مزايا الكتاب أهمية في طابعه النوع، فهو لا يكتفي برسم صورة للتاريخ الطويل والمتنوع للبلاد، بل ولملامحها الثقافية والاجتماعية والسياسية أيضاً، إذ يصعب أن يكون هناك تقييم مكتمل لأفغانستان أو حتى يستحق الاهتمام والانتباه من دون الدخول في بعض النقاشات حول العداوات بين الأسر الحاكمة، والصراعات القبلية، والتدخلات الخارجية، والحروب التي فرضتها القوى الخارجية. وكما يشير العنوان الفرعي للكتاب، فإن المؤلفة تقدم تفاصيل غنية ومستقصية ومثيرة للاهتمام عن العداوات والقتال في أفغانستان. لكن كل فصل من فصول الصراع وضع في سياق خاص به وقدم بوصفه جزءاً من القصة الأشمل لأفغانستان. ويغطي الكتاب، بالتفصيل، سعي البريطانيين إلى السيطرة على أفغانستان، والحربين اللتين شنتهما بريطانيا، والدوافع الكامنة وراء "اللعبة الكبرى" وسياسة الانتشار المتجهة إلى الأمام، والفشل والألم الذي لحق بحكام بريطانيا الإمبرياليين بسبب "معبر الغزو" هذا. من خلال معالجة التقييمات الشخصية للأعين الأساسيين المتورطين في السياسة البريطانية تجاه أفغانستان ويومياتهم ومذكراتهم ووثائقهم الرسمية وأوراقهم الشخصية، تقدم شوفيلد تاريخاً صحيحاً لأفغانستان بأسلوب يثير اهتمام القارئ بالشعب والبلد.

تنتقل المؤلفة بين الحكايات، وتنتقل بسهولة من حقبة تاريخية إلى أخرى، وتعيد صوغ أفغانستان في مرحلتها الجديدة ما بعد الاستعمارية، وهي تعيد تعريف نفسها في إطار التحديث والدولة وبناء الأمة في عالم

من المفارق والمأسوي أنه خلال القرنين الماضيين أقدمت ثلاث قوى عظمى على غزو أفغانستان، البلد الفقير والبعيد، لأسباب تبدو متشابهة: السيطرة على بنيتها السياسية الداخلية، وإعادة تشكيلها.

على أي حال، فإن ظروف الغزو ومبرراته اختلفت إلى حد كبير. فقد غزت بريطانيا أفغانستان مرتين في القرن التاسع عشر في إطار استراتيجيتها للدفاع عن وجودها الإمبراطوري في الهند وإبقاء أفغانستان منطقة عازلة أمام روسيا. أما الاتحاد السوفياتي فقد مضى إلى أفغانستان لفرض الاستقرار في النظام الاشتراكي الذي كان يحكم بالوكالة عنه، بدوافع هي مزيج من توسيع إمبراطوريته إلى ما وراء الحدود التقليدية لآسيا الوسطى، وتثبيت الحاجة الأيديولوجية للدفاع عن الأنظمة الاشتراكية الوكيلا له. وحيالها، يجد المرء الولايات المتحدة ودول حلف الناتو وتحالف واسع من البلدان الأخرى متورطة في جولة أخرى من الحرب المكلفة في أفغانستان، والتي كان مبررها المعلن هو إعادة بناء مؤسساتها وإعادة نوع من الوضع الطبيعي الذي فقد خلال ربع قرن من الصراع.

لكن، لماذا كانت أفغانستان، من دون جميع الأمم، الهدف لأربع غزوات كبرى قامت بها ثلاث قوى عظمى مختلفة؟ أي إجابة عن هذا السؤال تتطلب النظر إلى الداخل حيث البنية الاجتماعية والثقافية والتاريخية والجيوسياسية للبلاد، وإلى الخارج حيث التداخل بين القوى الفاعلة الداخلية والخارجية، ومصالحها والكيفية التي لعبت فيها هذه القوى أدواراً فردية محددة لحماية مصالحها وتطويرها.

هذا الكتاب، الذي وضعته أخيراً فكتوريا شوفيلد، يقدم تقييماً ممتازاً وشاملاً لأدوار القوى الأجنبية والقوى المحلية والإقليمية، وكيف جاهدت للسيطرة على البلاد، وقدرتها على تحديد مصيرها. والعمل مختلف عن كثير من الأعمال الأخرى التي نشرت عن أفغانستان خلال العشرين عاماً الأخيرة، في تغطيته للمواضيع وتقديمه للتاريخ الطويل لتطور أفغانستان كدولة ومجتمع وهدف مرغوب فيه للمصالح الأجنبية.

أحد أبرز موضوعات الكتاب هو موقع أفغانستان بوصفها "مفترق طرق ونقطة التقاء مصالح متضاربة" منذ وجودها تقريباً (ص 10). فجغرافيا البلاد، الواقعة على قمة طريق قديمة للغزو نزولاً إلى ممر خيبر الأسطوري إلى وادي الهندوس -اليوم في باكستان- وخلفه إلى أراضي شبه القارة الهندية، موثقة في صورة جيدة، وقد تناولت شوفيلد بكفاءة عالية هذه الموضوعات من خلال نسج مادتها النثرية حولها، فهي تبدأ بقصة الإسكندر الأكبر وتصف مواجهة جيوشه للأفغان، فهؤلاء الأريون من آسيا الوسطى، كانوا أول من سار حفا عبر الوديان والممرات الأفغانية، وعاشوا هناك مئات السنين قبل أن يستقروا أخيراً في الهند قبل نحو ألف عام من مجيء الإسكندر في إثرهم إلى الهندوس. لكن دخول الإسلام وانتشاره في القرن السابع أعاد كلياً تشكيل ثقافة هذه القبائل وحضارتها، وفروع القبائل والعشائر ومجموعات اجتماعية أفغانية أخرى، والمنظور العالمي العام لها.

حتى مع التأثير العميق للإسلام في قيم الأفغان وتوجهاتهم الاجتماعية، فإن بناهم الاجتماعية التقليدية وعاداتهم وتقاليدهم استمرت في تشكيل تصوراتهم عن هويتهم وعن القوى الخارجية التي جاءت من وراء وطنهم التاريخي. يقدم الكتاب التطور الثقافي والتاريخي للشعب الأفغاني، ويصف مجتمعهم في سياق التأثيرات الحضارية واللغوية والدينية وما تركه فيهم عصر بناء الإمبراطورية في المناطق المحيطة. وبمعنى اجتماعي وثقافي، فإن الشخصية الأفغانية والهوية الوطنية تشكلتا

طلبة "الأردنية" يستعيدون أحد حقوقهم

خطبة الكركي "الثورية": شكوك بانتهاء مرحلة الوصاية

سوسن زايدة

جميع أعضاء مجلسهم للمرة الأولى منذ سبع سنوات، وسيحمل المجلس اسم «اتحاد طلبة الجامعة الأردنية».

جاء ذلك بناء على إقرار مجلس عمداء الجامعة الأردنية للصيغة النهائية لانتخابات مجلس الطلبة بعد أن تسلم المجلس مقترحات لجنة صياغة الانتخابات المقبلة، برئاسة علي محافظة.

خالد الكركي، رئيس الجامعة الأردنية، أعلن عن قرار انتخاب جميع أعضاء المجلس، في «خطبة» ألقاها أمام حشد من الطلاب، وصفها النائب بسام حدادين بـ«خطبة ثورية»

تعلن عن «رحيل مرحلة الوصاية» و«انطلاق مرحلة

أخيراً استعاد طلبة الجامعة الأردنية أحد حقوقهم التي فقدوها بعد تعديل تعليمات مجلس الطلبة في العام 2001. ففي 18 كانون الأول/ ديسمبر المقبل سينتخب الطلبة



الحرية»، كما جاء في مقالة له نشرتها «الغد» السبت الفائت.

الكركي اختار الإعلان عن إلغاء نظام تعيين رئيس الجامعة لنصف مجلس اتحاد الطلبة، عبر خطبة بدت «دونكيشوتية» مثقلة بعبارات قوية، بحسب وصف سياسي بارز فضل عدم نشر اسمه، قال إن الكركي أراد أن يوحي أن سبب «إقصائه» المتوقع عن كرسي الرئاسة هو نتيجة هذه الخطبة، لا بسبب ما قيل من أنه جاء إلى هذا الموقع بدعم من رئيس الديوان السابق باسم عوض الله الذي دُفع للاستقالة، فيما يجري، حسب تلك الأقوال، «تصفية» رجالاته، ومن بينهم الكركي، الواحد تلو الآخر.



يُشهد للكركي أنه لم تكن هناك إجراءات قمعية ضد الطلاب النشطاء

السياسي نفسه، كشف أن الكركي كان مرشحاً من طرف عوض الله ليكون سفيراً للأردن في المغرب، لكن وزير الخارجية السابق عبد الإله الخطيب رفض الترشيح. وأضاف السياسي أن ترشيح الكركي لمنصب السفير ولرئاسة الجامعة جاء بضغط من صديقيه اللذين جاء بهما إلى الديوان الملكي مطلع التسعينيات: علي الفزّاع وأمجد العضيلة.

الكركي قال في خطبته: «كونوا أحراراً نجحتم أو لم تنجحوا، المهم أن لا تكونوا عبيداً... من أجل هذه الحرية أني أراهن على موقعي بينكم». وعبر عن خشيته من «حدوث خلل» قد يضطره إلى «الانسحاب من المشهد». عبارات بدت وكأنها إنذار بثمن قد يدفعه الكركي لقاء «انحيازه الدائم للخيار الديمقراطي»، كما يرى وزير الإعلام الأسبق نبيل الشريف، في افتتاحية «الدستور» الأحد الفائت.

إلى جانب الرسائل «الثورية» الموجهة للطلبة، كان في الخطبة رسائل «تهديئة». فالكركي سمح بـ«الحرية» ومنع «الفوضى»، وهدد بـ«اجتثاث التخريب وأي تقسيم على أساس عشائري وأي خلل وأي محاولة سياسية للسيطرة على الجامعة الأردنية»، وأمر بأن «يكون يوم الانتخاب نهاراً من الورد والشعر والعماء والسنابل والفرح»، لأنه يعرف كيف يغلّق أسوار الجامعة أمام المتطفلين عليها، بحسب تعبيره.

«الحرية» لدى الكركي يبدو أنها لا تتسع للنشاط الحزبي. يقول: «الذي يريد أن يعمل في الدعوة فليخرج خارج الجامعة، ومن أراد الانضمام إلى الأحزاب فهي خارج الجامعة». وهي عبارات ردها في معظم خطاباته أمام

الطلبة.

فهل تتسع «الحرية الموعودة» لمشاركة حركات طلابية، مثل الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا» التي رفعت، يوم الأحد الفائت، إلى إدارة الجامعة الأردنية تصورها لتعليمات مجلس الطلبة التي تنوي إدارة الجامعة إقرارها. وهو تصور سبق أن أوصلته الحملة إلى الكركي وطلبت لقاءه مرات عدة منذ تسلمه رئاسة الجامعة قبل أكثر من عام دون أن تلقى أي رد، بحسب الناطق باسم حملة «ذبحتونا»، فاخر دعاس، ما اضطرها إلى إيصالها عبر رسالة مفتوحة نُشرت في وسائل الإعلام.

لم تحدث أي تغييرات في أنظمة الجامعة الأردنية لصالح الحريات الطلابية خلال رئاسة الكركي، كما يرى فاخر دعاس الذي يستدرك: «يُشهد للكركي أنه لم تكن هناك إجراءات قمعية ضد الطلاب النشطاء. فقد جرت العادة في عهود سابقه أن يعاقب الطالب بتبنيه أو إنذار أو فصل على نشاطه العام داخل الجامعة».

إلى جانب انتخاب جميع أعضاء مجلس اتحاد الطلبة، تطالب «ذبحتونا» بـ«إقامة اتحاد عام لطلبة الأردن»، كما كان منصوصاً عليه في تعليمات مجلس الطلبة ما قبل العام 2001. وترى الحملة أن الاتحاد العام هو «الإطار النقابي المستقل الجامع لطلبة الأردن، وما المجالس الموقعية إلا خطوة مرحلية» من أجل إقامة هذا الاتحاد. «تحفظنا على مجلس طلبة الجامعة الأردنية منذ بداياته في العام 1991، لأنه جاء تحيلاً على اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لطلبة الأردن»، يقول دعاس.

وفي آلية التصويت وتقسيم الدوائر الانتخابية، تقترح الحملة تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر كبيرة بدمج عدد من الكليات في دائرة واحدة، وتوزيع المقاعد في الدوائر حسب عدد طلبة كل دائرة، على أن ينتخب نصف أعضاء مجلس الطلبة وفق نظام التمثيل النسبي في الدائرة الواحدة، بحيث ينتخب الطالب بعدد المقاعد المخصصة لكليته، بدلا من نظام الصوت الواحد الذي أقر في العام 1995.

تعدّ هذه الآلية «خطوة أولى نحو التمثيل النسبي على مستوى الجامعة، وتهدف إلى جعل الطالب ينتخب وفقاً لقناعاته، وبالتالي نلغي تدريجياً التصويت العشائري والقبلي والطائفي، كما تهدف لزيادة الوعي الطلابي عن طريق تشكيل القوائم الانتخابية والبرامج الانتخابية والتحالفات، مما يعزز من الوعي الطلابي وينمي التربية الديمقراطية لدى رجالات المستقبل»، كما جاء في بيان الحملة.

وللحد من «انتشار مظاهر الإقليمية والفئوية في جامعاتنا»، تقترح الحملة إضافة بنود تتعلق بـ«العمل على وحدة الصف وتوثيق عرى الوحدة الوطنية، توثيق العلاقات مع المنظمات الطلابية العربية والإسلامية العالمية، ومناصرة قضايا الأمة العربية والإسلامية وبخاصة القضية الفلسطينية».

وتطالب بشطب البند الذي ينص على:

«يحضر جلسات المجلس العلنية والسرية مندوب من عمادة شؤون الطلبة»، وهو البند الذي استحدث في تعليمات العام 2001. وترى الحملة أن هذا البند «يكسر العرفية في تعليمات مجلس الطلبة، ولا يعني سوى تكريس التبعية وفرض للوصاية».

وتقترح الحملة إعادة بند كان موجوداً قبل تعليمات 2001، «يجيز للمجلس أن يشكل لجاناً مؤقتة من بين أعضائه للقيام بمهام محددة... تبعاً للظروف الموضوعية التي يواجهها المجلس، فمثلاً يمكن للمجلس تشكيل لجنة لخفض رسوم الجامعة، أو لإلغاء تعليمات أو قرارات محددة لرئاسة الجامعة، إضافة لتشكيل لجان لحق العودة أو الدفاع عن عروبة القدس أو التضامن مع العراق... إلخ».



إلى جانب انتخاب جميع أعضاء مجلس اتحاد الطلبة، تطالب «ذبحتونا» بـ«إقامة اتحاد عام لطلبة الأردن»

وتطالب كذلك بإعادة بند ما قبل 2001 يتعلق بموازنة المجلس: «منحة مالية تقدمها الجامعة بواقع دينار عن كل طالب مسجل في كل فصل دراسي باستثناء الفصل الصيفي». هذا إذا كانت هنالك نية صادقة لبناء مجلس طلبة حقيقي وفاعل، فلا يعقل أن تكون موازنة المجلس السنوية 12.500 دينار أردني، وهو مبلغ لا يغطي تكلفة نشاطين أو ثلاثة، وفقاً لبيان «ذبحتونا».

وفي حالة حل المجلس، تدعو الحملة إلى أن تكون هنالك مدة محددة لانتخاب مجلس جديد، وذلك باستبدال عبارة «خلال فترة لا تزيد على الشهرين»، بعبارة «في الموعد الذي يقرره مجلس الجامعة».

دعاس يتوقع أن يقتصر التغيير على البند المتعلق بتعيين نصف أعضاء مجلس الطلبة، وتغيير اسم «المجلس» إلى «اتحاد». يقول: «استطاع الكركي ومن قبله رؤساء الجامعة السابقين أن يظهروا أن المشكلة فقط في جزئية التعيين، وبالتالي بمجرد تغييرها لن يستمع لنا أحد في ما يتعلق بالمشكلات الأخرى».

«بعد ثماني سنوات من تغييب الديمقراطية عن الجامعة، وبالتالي تدني درجة وعي الطلاب، أعطي للطلبة حق الانتخاب في إطار تعليمات مجلس طلبة هزيلة وقانون الصوت الواحد وطغيان العشائرية والإقليمية، لن تفرز الانتخابات مجلساً سليماً ولن تعزز الديمقراطية»، يقول دعاس.

حملة ملاحقة المثليين: دعوات لتفحص الظاهرة

السّجل - خاص

الموجات الصوتية. قبل أربع سنوات ظهرت في لبنان جمعية «حلم»، للدفاع عن «حقوق المثليين» من كلا الجنسين، وتعد فرعاً من جمعية أساسية في كندا، ولهم مكاتب في فرنسا وأستراليا والولايات المتحدة. تسعى الجمعية لأن يتقبل المجتمع اللبناني - ومن ثم المجتمعات العربية - هؤلاء الشواذ ليكونوا أفراداً طبيعيين في المجتمع، وهدفها الأساسي إلغاء المادة 534 من الدستور اللبناني التي تجرّم «النشاط الجنسي المنحرف». في المغرب أطلق مثليون جمعية باسم «كيف كيف»، توفر مكاناً للقاء والتوجيه و مركز معلومات للتوثيق، وإعداد منشورات وورقيات عن المثليين في المغرب والعالم العربي. في مصر ثارت القضية الشهيرة قبل خمس سنوات، عندما تم القبض على أكثر من خمسين من هؤلاء وتمت محاكمتهم، وتعرضت مصر وقتها لضغوطات من منظمات غربية لإطلاقهم، وإطلاق حرية المثليين. أما في دول خليجية، فتنشر هذه الفئة، بشكل كبير، ويجري التحفظ والتستر عليها، في حين تلجأ دولة الإمارات لإخضاع من يقبض عليهم بهذه التهمة لعلاج نفسي وطبي واجتماعي، يعمد من خلالها إلى زيادة نسبة الهرمونات الذكرية عند هؤلاء الأشخاص.

بدأت الظاهرة بالانتشار في مجتمعنا، وبدلاً من السكوت عنها أو محاربتها بالملاحقات والاحتجاز، لا بد من إخضاع الظاهرة للدراسة العلمية العميقة، والأخذ بعين الاعتبار ما فعلته الدول الأخرى، من خلال معرفة الأسباب المختلفة التي أدت إلى تنامي وجود هؤلاء.

من نوع آخر، ليتمكنوا من تحسين أوضاعهم والعودة إلى المجتمع بصورة صحيحة". ناشط حقوقي، فضل عدم ذكر اسمه، رأى أنه إلى جانب الرجال الذين يعرضون أنفسهم للبلوغ، ويجرم القانون ممارساتهم، فهم سواء في عقابهم مع نساء يمارسن هذه السلوكيات، هناك أنواع من المثليين ممن أصيبوا بالأمراض المنقولة جراء ممارساتهم الجنسية، و«هؤلاء يجب معالجتهم ووضعهم في مراكز إصلاحية، بدلاً من زجهم بالسجون وتركهم للموت». أما من لم يبلغوا السن القانونية التي تسمح بمحاكمتهم، ويقومون ما بينهم بممارسة «طقوسهم» الخاصة، فهذه أمور تحدث وراء «الأبواب المغلقة» ورغم التحفظ عليها، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى «انحلال أخلاقي في المجتمع».

هناك أبحاث لعلماء غربيين، ترجع الظاهرة لأسباب هرمونية ونفسية، كالباحث الذي قام به العالم الأميركي «دين هايبر»، الذي لاحظ وجود علامة جينية مميزة على كروموسوم إكس لـ33 من 40 مثلياً جنسياً قام عليهم البحث، وقال بعدها إنه قد اكتشف الجين الشاذ، ولم يذكر أن أحداً من العلماء غيره استطاع تكرار اكتشافه. وهناك نظريات ترجع سبب هذا السلوك، إلى تعرض الأم إلى ضغوط نفسية شديدة أثناء الحمل، وهو ما يتسبب في حدوث اضطراب هرموني يؤثر في تكوين الجنين. لإثبات تلك «النظرية البيولوجية» سعى بعض العلماء إلى إيجاد علاقات بين درجة تعرض الأجنة لبعض الهرمونات في أرحام أمهاتهم وبين «الشذوذ الجنسي»، عن طريق قياس أطوال أصابع المثليين أو قدرتهم على سماع بعض

هؤلاء بالمجرمين، مؤكدين ضرورة السعي نحو توفير سبل علاجهم، بما يضمن لهم العودة والانخراط في المجتمع بشكل طبيعي وصحي.



خبراء دعوا لعلاجهم بما يضمن عودتهم إلى الانخراط في المجتمع

الناشطة الحقوقية هنزاد التل، تؤكد أن هذه النوعية من الشبان تحتاج إلى توعية، وأن لا يعاملوا على أساس أنهم مجرمون أو مذنبون، فهم، في النهاية، ضحايا لمعاملة خاطئة في صغرهم، أو لاعتداء تعرضوا له في الماضي. وقالت: «من الخطأ وضع هؤلاء في السجون مع باقي المجرمين، بل يجب وضعهم في مراكز إصلاحية خاصة، حتى تتم معالجتهم وانخراطهم في المجتمع. ما يحدث أن هؤلاء يعانون من نقص داخلي، يسعون إلى سده بأي طريقة، فالشاب عندما يقلد الفتاة ويلبس ويتحرك مثلها، إنما لشعوره بأنه يحتاج للرعاية والاهتمام الذي حرم منه في صغره». التل تضيف أن على المجتمع التعامل معهم بواقعية وصرامة، لأنهم أشخاص غير طبيعيين يحتاجون لمعاملة

التعامل معها وعلاجها». يوضح الحباشنة أن «العلاج يبدأ من المريض نفسه»، ويحتاج للدافعية الشديدة للتغيير من جانبه، وأنه علاج حالات متعددة وقد تعافى أصحابها تماماً.

تجرّم الديانات السماوية مثل هذه الممارسات، ففي الإسلام لا توجد عقوبة محددة لهذه الممارسات، إنما يترك تحديدها للحاكم، تحت عقوبة «التعزير»، التي تصل، بحسب رأي بعض العلماء، إلى حد القتل. يورد رجال دين دائماً لدى تناول هذا الموضوع ممارساتهم هذه. وهناك آراء «معتدلة» كما يقول رجب أبو مليح، أحد علماء الدين، الذي يفرق بين نوعين من مرتكبي هذا الفعل. الأول من «ابتلي» بهذا الأمر فهو يقاوم مرة ويضعف أخرى، فهذا «يجب على المجتمع مساعدته، والأخذ بيده إلى التوبة»، ونوع آخر هو «المجاهر بالفعل»، وهو من تجب عليه العقوبة».

في حين تجمع الكنائس المسيحية على رفض وإدانة الشذوذ الجنسي وسياساته، استناداً إلى تعاليم السيد المسيح، ونصوص الكتاب المقدس بعهديه: القديم والجديد. على أن بعض الكنائس قامت في السنوات الأخيرة بتحليل زواج المثليين، كما حدث في بعض دول أوروبية: هولندا، فرنسا، بريطانيا، وولاية كاليفورنيا. حتى إن كاهنين مثليي الجنس عقدا قرانهما في أكبر كنائس بريطانيا، في حين عين كاهن ينتمي للفئة نفسها أسقفاً على أبرشية نيوهامبشير في شرق الولايات المتحدة. لكن مختصين وحقوقيين رفضوا معاملة

ظهرت المثلية الجنسية في مجتمعنا ومجتمعات العربية في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وأصبح الموضوع محل تداول عدد من المنابر الإعلامية، من تلفزيونات وصحف وإذاعات محلية، وبدأت هذه المنابر باستضافة «أعضاء» من مجتمع المثليين للحديث عن المشكلة، وعن الجانب الطبي والنفسى لهذا الموضوع، وبهذا فإن السرية التي كانت تحيط بهؤلاء بدأت تتفكك. مؤخراً أطلقت السلطات الأمنية «حملة» ضد المثليين من الرجال، ونفذت أولى الحملات الخميس الماضي 23 تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وأسفرت عن القبض على أربعة يشتبه بهم، وذلك بهدف «مكافحة الرذيلة وتطهير المجتمع». الحملة استهدفت رجالاً يعرضون أنفسهم للبلوغ في مكان للتجمع لهم، في إحدى مناطق عمان الغربية.

اختصاصي الطب النفسي محمد الحباشنة قال في تصريحات لـ«السّجل» «إن الرفضي التام، لن يؤدي إلا لنتيجة سلبية، خصوصاً مع ازدياد التصريح حول هذا الموضوع من قبل الكثير من أفراد المجتمع». أضاف: «هذه الحالة خرجت من قائمة الأمراض الغربية منذ أوائل التسعينيات، لكن النظرة الأخلاقية في مجتمعنا ما زالت تعتبر هذا الأمر حالة يجب

أخبار

إعداد: سامر خير أحمد

الجريمة قبل الأخيرة!

◀ جريمة الشرف الحادية عشرة لهذه السنة وقعت في المفرق. فيوم 30 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أقدم شاب في العشرينيات من عمره على قتل شقيقته المتزوجة (29) عاماً، على إثر مشاهدته مقاطع فيديو على هاتف نقال ظهرت فيها في وضع فاحش، بحسب ما قال الجاني للشرطة. نُفذت الجريمة بواسطة سكين، إذ وجه الشاب للضحية نحو ثلاثين طعنة، بداعي «الدفاع عن شرف العائلة»، موضحاً للشرطة أن صاحب الهاتف النقال أراد أن يبتزه، وطلب منه مبالغ مالية لقاء تستره على فعلة الفتاة، ما أثار غضبه، ودفعه للعراك مع أخته، ثم قتلها. المدعي العام وجه للجاني تهمة القتل العمد وحمل وحيازة أداة حادة. يُشار إلى أن معدل جرائم الشرف السنوي في الأردن يتراوح حول 14 جريمة، فهل يعني ذلك أن هذه هي الجريمة قبل الأخيرة للعام الجاري، لا سمح الله!.

دعوة للتضامن مع سمحان

◀ أعلن مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية في الشرق الأوسط «سكايز» شجبه لتوقيف الشاعر إسلام سمحان، ومحاكمته بتهمة «تعود إلى تفسير متزمت للدين، وإلى تجاهل كامل لضرورات الكتابة الشعرية والفنية»، بحسب بيان أصدره المركز في 4 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري. المركز دعا إلى حملة تضامن مع سمحان، كما دعا السلطات لـ«تحمل مسؤولياتها»، والتقيّد بعدم توقيف أي كاتب وصحفي وفقاً لما ينص عليه قانون المطبوعات والنشر. ودعا المركز إلى «إغلاق القضية من أساسها، على أساس أن

الكلمات التي يحاكم عليها سمحان تنتمي للشعر، ولا تجوز محاكمة الشعر إلا من قبل ذائقة القراء والنقاد والمهتمين قراءة وكتابة».

191 إخلاء سبيل

◀ قالت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، إن السلطات أخلت في ساعة متأخرة من مساء الأحد الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، سراح 191 ناشطاً سورياً كردياً كانت احتجزتهم في صباح اليوم نفسه، بعد اعتصام نُفذته ثمانية أجزاب كردية، أمام البرلمان السوري في دمشق، احتجاجاً على المرسوم الرئاسي الذي حظر بيع عقارات وأراضٍ في المناطق الحدودية إلا بعد موافقات مسبقة. أوضحت المنظمة أن وزير الداخلية السوري التقى المحتجزين قبل إطلاق سراحهم، وإنما لهم أن المرسوم ليس موجهاً ضد الأكراد، وإنما للمناطق الحدودية كافة في سورية. المنظمة ذكرت أن عملية الإفراج لم تشمل «حسن صالح»، عضو اللجنة السياسية لحزب يكتيبي الكردي، أحد منظمي الاعتصام، الذي بقي قيد الاحتجاز.

70 جلدة كل عشرة أيام!

◀ قال مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، المصري، إنه يتابع ببالغ القلق تطورات قضية الحكم على طبييين مصريين في السعودية، بالسجن المشدد والجلد، معتبراً أنه لا يمت للعدل وحماية الكرامة. وكان الطبيبان رؤوف محمد العربي وشوقي عبد ربه، اتهموا بمساعدة سيدة سعودية على

بالضرب على إحدى العاملات والتحرش الجنسي بها، وخلص سترتها بالقوة، وسبها بالفاظ نابية وخادشة للحياء، في حين اعتدوا على أخرى بالضرب، وهددوها بهتك عرضها أمام أبنائها وزوجها والتعدي عليهم. قال المركز إن «قسماً» للشرطة في المحلة رفض تحرير محضر بالواقعة، ما دفع محامي المركز لإبلاغ النيابة العامة بالواقعة ورفض «القسم» تحرير المحضر، فأمرت النيابة بتحرير المحضر والتحقيق في الوقائع. وأضاف المركز أن إدارة الشركة التي يعمل بها عمال يتابعون القضية، أصدرت قرارات نقل بحق أربعة منهم، فيما تقرر نقل العاملين اللتين تعرضتا للتحرش، للعمل في حضانة الأطفال التابعة للشركة.

مع وقف التنفيذ!

◀ استنكر الاتحاد الدولي للصحفيين إدانة القضاء الجزائري الصحفي في صحيفة «الشروق» الجزائرية اليومية، «نور الدين بوكراع»، موضحاً أنها ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها هذا الصحفي لضحايا على خلفية عمله. كان حُكم على بوكراع خلال الأسبوع الماضي، بالسجن لثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ ودفعت غرامة قدرها 30 ألف دينار جزائري (نحو 300 دينار أردني) بعد إدانته في الدعوى التي أقامها ضده رئيس الأمن العام في مدينة عنابة، لنشره مقالاً في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، اتهم فيه بعض أفراد الشرطة المحلية بإساءة استغلال النفوذ. وقد وجهت لبوكراع تهمة «إفشاء أسرار من التحقيقات باستغلال مستندات سرية»، و«الاعتداء على شرف إحدى مؤسسات الدولة».

تيزيني كان ممنوعاً

◀ قالت المنظمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية»، إن عضو مجلس إدارتها، المفكر السوري المعروف الطبيب تيزيني، تعرّض لمنع من السفر في مطار دمشق الأسبوع الماضي، بينما كان يعتزم التوجه إلى مدينة إيرلنغن الألمانية، في زيارة بحثية وتدرسية مدتها أربعة أشهر، للإشراف على قسم خاص بطلبة «الاستشراق»، إذ أخبر بوجود بلاغ أمني صادر عن أحد فروع المخابرات يقضي بمنعه من السفر. غير أن تيزيني قام بمراجعة إدارة المخابرات العامة، فسمحت له بالسفر بعد تأخير لمدة ثلاثة أيام.

تحرّش في المحلة

◀ اتهم مركز هشام مبارك للقانون، عمالاً تابعين لإدارة مصانع غزل المحلة، بالتحرش جنسياً بعدد من العاملات اللواتي شاركن في نشاط نقابي، للمطالبة بحقوق عمالية في نهاية الأسبوع الماضي وبداية الأسبوع الجاري. أوضح المركز أن العمال اعتدوا

نقاش حول نجاعة نظام الاقتراع الإلكتروني في الانتخابات الأميركية

في الوقت الذي تنشغل فيه الولايات المتحدة الأميركية بالاحتفاء برئيسها الجديد، وضع نظامها الانتخابي الذي يستخدم الآلات التي تحفظ تصويت المواطنين لمرشحه المفضل، على المحك. ومع الطوابير الطويلة للناخبين الأميركيين، استخدم عدد كبير الاقتراع الإلكتروني للاختيار بين مرشح الجمهوريين ومرشح الديمقراطيين، ومع الخوف الذي يصاحب استخدام التكنولوجيا دائماً، كانت انطلقت مخاوف قبل الانتخابات من أن يتم اختراق هذه الآلات من جانب مخربين، أو حتى حدوث أخطاء بشرية في عملية جمع الأصوات.

وبينما لم يتضح بعد عدد الأميركيين الذين استخدموا هذا النظام، فإن النقاش يدور حول نجاعة الأسلوب الإلكتروني مقارنة بنظام الانتخاب التقليدي. في أواخر تشرين الأول/أكتوبر الفائت، نشر موقع (SciFi) الشهير على الإنترنت خريطة تحدد مقدار حصانة الآلات الانتخابية لكل ولاية ضد الاختراق والسطو الإلكتروني، ومدى إمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات

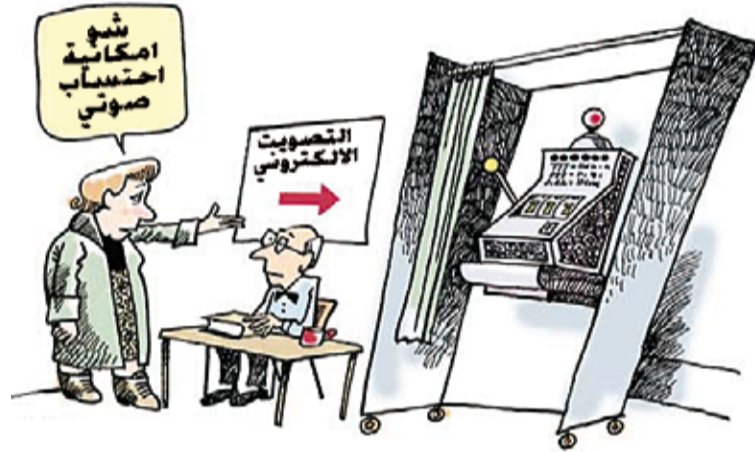
مخاوف حول عدم احتساب التصويت، لعدم اللمس بالقوة الكافية، أو اللمس بالمكان غير الصحيح، وهناك تسعة ملايين شخص استخدموا هذه الآلات، خاصة في ولاية أوهايو، وولاية فلوريدا التي تعدّ من الولايات المهمة في حسم نتائج الانتخابات. منذ انطلاقة الحملات الانتخابية أدت

التصويت، وفي ثلثي الولايات لا تزود الأجهزة الإلكترونية بأي ورق، وقد تقدم أعضاء في الكونغرس قبل أشهر بمشروع قانون يلزم المشرفين على ماكينات التصويت الإلكترونية بطباعة أوراق تؤكد التصويت. وتظهر مشكلة الشاشات التي تعمل باللمس، حيث يلمس الناخب اسم المرشح الذي يريده، مما يثير

بسبب الأخطاء البشرية. وأجرى المسؤولون في هذا الموقع محادثات مع خبراء حول إمكانية تعرض هذه الآلات للاختراق والسطو الإلكتروني. ونشرت شبكة (NBC) خبراً حول إمكانية قيام عمليات سطو إلكتروني على آلات انتخابية، وبالتالي التلاعب بالنتائج، مما أحدث فزعاً في أوساط الناخبين هناك.

عدد من الولايات، مثل لويزيانا، تعتمد كلياً على هذه الآليات، مما يجعلها أكثر عرضة للسرقات الإلكترونية مقارنة بالولايات الأخرى، وكان هناك خشية من أن يهاجم فيروس إحدى هذه الآلات، ما يعرض جميع الآلات في الولايات المتحدة للاختراق. ويتم جمع هذه الأصوات من خلال شبكة كبيرة تجمع ما ترسله أجهزة التصويت الموجودة في كل ولاية من الأصوات ولائحة المصوتين، وربطها بالمركز الرئيسي للانتخابات.

هذا يذكر بما حدث في انتخابات العام 2000 عندما تأخرت ولاية فلوريدا في عدّ أصوات الناخبين، ما أدى إلى تأخير إعلان النتائج التي آلت في النهاية للمرشح الجمهوري جورج بوش. ففي ثلث الولايات لا يستعمل الناخبون الورق نهائياً في عملية



Epson تطلق طابعات صديقة للبيئة

أطلقت «إيسون» مجموعتها الجديدة من الطابعات ذات الحجم الكبير النافثة للحبر المزودة بخاصية «الترانزوم جي. أس» (UltraChrome GS)، وهي عبارة عن علبه أحبار ملائمة للبيئة تضم ثمانية ألوان. تتميز هذه الطابعات بأنها لا تنشر مركبات عضوية ضارة، وتعدّ أول مجموعة صديقة للبيئة يتم إطلاقها دون الحاجة إلى إشارة التحذير من المخاطر. كما تتميز بانخفاض تكلفة تشغيلها وسرعتها، مع توافر حلول

طباعة مرنة تناسب المختصين في مجالات التصميم في نقاط البيع وبرامج التصميم باستخدام الكمبيوتر ونظام المعلومات الجغرافي وقطاع المؤسسات.

ستضم مجموعة الماسحات الضوئية التي تنتجها الشركة سلسلة من ماسحات الصور التي تعتمد على تكنولوجيا المسح الضوئي (Epson Matrix CCD)، وتقنية (Digital ICE)، وتقنية (ReadyScan LED) الخاصة بسرعات المسح العالية والعدسات عالية النفوذية وأنظمة العدسات المزودة، وبرنامج (Easy Photo Fix) الذي يوفر حلول تصوير متكاملة لكل من المصورين الهواة والمحترفين في المكاتب والأستوديوهات وقاعات الدراسة.



Brother Gulf تطلق جهاز طباعة متعدد الاستخدامات

أطلقت «برادر غولف» أول جهاز متعدد الاستخدامات نافث للحبر الملون (A3 Colour Inkjet MFC) في العالم. وتعدّ النسخة الأخيرة من «الأجهزة متعددة الاستخدامات» نموذج (Model - MFC-6490CW) ضمن سلسلة «جاستيو» (Justio)، وهي أول «سلسلة محترفة» نافثة للحبر الملون من «برادر غولف». تبلغ أبعاد الطباعة 540 (عرض) × 488 (طول) × 323 (ارتفاع) ملليمتر، وهي مناسبة للمحلات والمكاتب المنزلية والشركات محدودة

المسلحة، كما توفر القدرة على الطباعة والنسخ والمسح والفاكس لأوراق تصل حجمها إلى (A3). يوفر أول جهاز متعدد الاستخدامات نافث للحبر الملون A3 في العالم، مجموعة من الميزات، بما فيها الشبكات اللاسلكية، والطباعة عالية السرعة، وشاشة الكريستال السائل الواسعة وسهولة القراءة، وأجهزة الضبط البديهية، حيث تتميز بخاصية تغذية الوثائق التلقائية بسعة 50 ورقة وأرضيات مزدوجة للورق تصل سعتها الإجمالية إلى 400 ورقة، إضافة إلى جهاز (Super G3 Fax Modem)، بسرعة 33.6 كيلوبايت بالثانية. كما أن لدى الطباعة A3 القدرة على طباعة 35 صفحة بالدقيقة باستخدام اللون الأسود، و28 صفحة ملونة، كما أن لديها أربعة أنابيب حبر منفصلة عن بعضها بعضاً، مما يتيح للمستخدم تبديل أنبوبة اللون الفارغة فقط.



AMD تطلق بطاقة رسومات غرافيكية جديدة

طرحت «إيه إم دي» بطاقة الرسومات الغرافيكية الجديدة 4830 (ATI Radeon HD 4830). توفر البطاقة الجديدة أداءً عالياً في الألعاب، وقدرة كبيرة في عرض الوسائط عالية الدقة، إلى جانب دعمها لأحدث إصدارات الألعاب العاملة بنظام (DirectX® 10.1) التي سيتم إطلاقها مطلع العام المقبل.

وقال ريك بيرجمان - النائب الأول للرئيس ومدير عام مجموعة المنتجات الغرافيكية في «إيه إم دي»، إن هذه البطاقة تعدّ مثلاً آخر على نجاح استراتيجية الشركة المتمثلة في تصميم منتجات قابلة للتطوير. وأضاف: «من خلال شريحة واحدة تمكنا بسرعة وكفاءة عاليتين من تزويد السوق ببطاقات رسومات عالية الأداء تتراوح أسعارها بين 150 دولاراً و549 دولاراً».



DELL تطلق خطأً جديداً من الحواسيب المكتبية

أعلنت شركة (DELL) عن إطلاق خطها الجديد من الحواسيب المكتبية التجارية «أوبتيبلكس» وحلول الحوسبة (أوبتيبلكس)، والتي صُممت لتبسيط إجراءات تشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتوفير النفقات المصاحبة لها من خلال زيادة طول الدورة الحياتية للحواسيب المكتبية. تتسم أنظمة «أوبتيبلكس» الجديدة بابتكاراتها المتعددة في مجال الخدمات والتشغيل والأمن واستهلاك الطاقة التي تهدف إلى تبسيط العمليات اليومية والحد من نفقات التشغيل. من بين المميزات الجديدة التي تحتويها هذه الحواسيب وتعمل على تخفيض النفقات: ثبات الأداء، وطول الفترة الحياتية لهذه الأجهزة والتي تمتد إلى 36 شهراً، مع توافر المنصة الأساسية لاختيار أنظمة مختلفة للتشغيل.





احتباس حراري

إسهامه قليل في الحد من انبعاث الغازات

الفاو لمراجعة سياسات إنتاج الوقود الحيوي



غازات الاحتباس الحراري

بالنظر إلى البُعد البيئي يتضح أن الوضع ليس إيجابياً على الدوام. فالتقرير يرى أن التوسع في استخدام الوقود الحيوي وإنتاجه لن يساهم كثيراً في الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، كما ساد الاعتقاد سابقاً. ففي حين أن بعض المخزونات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي (مثل السكر) قد تولد كميات قليلة جداً من غازات الاحتباس الحراري، فإن ذلك ليس حال كثير من المخزونات الأخرى المخصصة لهذا الغرض.

يلاحظ ضيوف أن أكبر تأثير للوقود الحيوي في انبعاث غازات الاحتباس الحراري يتحدد وفق تحولات استغلال الأراضي. فعلى سبيل المثال "تشكل إزالة الغابات لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات

الزراعية، تهديداً شديداً بالنسبة للأراضي الجيدة والتنوع الوراثي، وعاملاً لانبعاث غازات الاحتباس الحراري".

ويؤكد التقرير أن معايير الاستدامة المُستندة إلى مقاييس متفق عليها دولياً يمكن أن تخفف من وطأه "البصمة البيئية" للوقود الحيوي، غير أن ذلك ينبغي أن لا يُقيم حواجز تجارية جديدة في وجه البلدان النامية.

الجيل الجديد

من الممكن أن يساهم الجيل المقبل من منتجات الوقود الحيوي التي تطوّر حالياً،

والارتفاع الناتج عنه في أسعار السلع الزراعية، يتيحان فرصاً كبيرة لبعض البلدان النامية، وهكذا، قد تصبح الزراعة محرّكاً للنمو في جهود الحد من الجوع والتخفيف من حدة الفقر.

وقد يؤدي إنشاء المخزونات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي إلى إيجاد فرص عمل وموارد للدخل، وبخاصة إن تلقى صغار المزارعين الفقراء دعماً للتوسع في الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق. بيد أن تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الإنتاج الزراعي الذي يتضمن محاصيل إنتاج الوقود الحيوي يتطلب استثمارات لا يُستهان بها في البنى التحتية، والبحوث، والتمويل الريفي، والمعلومات حول الأسواق، والنظم القانونية. لكن مخاطر هذا الأمر تتجلى في التبعات الممكنة على الأمن الغذائي، فقد أدى ارتفاع أسعار السلع الزراعية فعلياً إلى تأثير سلبي في البلدان النامية شديدة الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية.

ويتعرّض الفقراء من سكان المدن، على وجه الخصوص، وكذلك سكان المناطق الريفية من المُشترين للمواد الغذائية إلى أشد المخاطر، نظراً إلى أن أعداداً كبيرة من فقراء العالم ينفقون أكثر من نصف دخلهم على شراء الغذاء. ضيوف يؤكد أن القرارات المُتخذة بشأن الوقود الحيوي يجب أن تأخذ في الحسبان حالة الأمن الغذائي السائدة، ومدى توافر الأراضي والمياه، كما ينبغي للجهود كافة أن تسعى نحو صون الهدف النهائي المتمثل في تحرير الإنسانية من الجوع.

المخزونات الغذائية الزراعية مثل: (السكر، والذرة، والبنجر الزيتية)، بهدف إنتاج الوقود الحيوي السائل في غضون العقد المقبل، مما يطرّح ضغوطاً تصاعدياً على أسعار الغذاء.

فرص الفقراء

إذا تُسنى للبلدان النامية أن تجني فوائد إنتاج الوقود الحيوي، وفي حال شملت هذه الفوائد الفقراء، فمن شأن تزايد الطلب على الوقود الحيوي أن يساهم في دعم التنمية الريفية.

يقول ضيوف إن "الفرص المتاحة أمام البلدان النامية للاستفادة من الطلب على الوقود الحيوي سوف تتعزز بقوة إن أزيحت الإعانات المُقدّمة للزراعة والوقود الحيوي وكذلك الحواجز التجارية، لما تنشئه من سوق اصطناعية تنعكس فوائدها حالياً على المنتجين لدى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على حساب المنتجين في البلدان النامية".

أما السياسات التي تزيد التهافت على مواد الوقود الحيوي، مثل المزج الإجمالي للوقود الحيوي بالوقود الأحفوري، وكذلك الحوافز الضريبية، فقد تمخضت اصطناعياً عن إحداه نمو سريع في إنتاج الوقود الحيوي. مثل هذه الإجراءات تنطوي على تكاليف بيئية، واجتماعية واقتصادية كبيرة، وينبغي إعادة النظر فيها وفقاً للتقرير.

تبعات على الأمن الغذائي

نمو الطلب على الوقود الحيوي،

قالت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في تقريرها السنوي "حالة الأغذية والزراعة" (SOFA) إن السياسات التي تحكم إنتاج الوقود الحيوي والإعانات المُقدّمة للقطاع ينبغي أن يُعاد النظر فيها على نحو عاجل بهدف صون أهداف الأمن الغذائي في العالم، وحماية المزارعين الفقراء، وتوسيع نطاق التنمية الريفية، وضمان الاستدامة البيئية.

وقال المدير العام للمنظمة جاك ضيوف إن الوقود الحيوي "ينطوي على فرص ومخاطر سواءً بسواء، إذ تتوقف النتيجة على حالة البلد المعني والسياسات المُطبّقة لديه". وأضاف: "إن السياسات الجارية تطبقها تميل إلى صالح المنتجين في بعض البلدان المتقدمة على حساب المنتجين لدى معظم البلدان النامية. لذا فالتحدّي القائم هو الحد من المخاطر وإدارتها مع تحقيق المشاركة في الفرص المتاحة على نطاق أوسع".

خلال الفترة 2000 - 2007، ارتفع إنتاج الوقود الحيوي اعتماداً على السلع الزراعية بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف، بحيث أصبح يغطي اليوم ما يقارب 2 بالمائة من الاستهلاك العالمي للوقود لأغراض النقل. والمتوقع أن يتواصل هذا النمو، حتى وإن كان دور الوقود الحيوي السائل - ومعظمه من الإيثانول والديزل الحيوي لأغراض النقل، بل ولأغراض الطاقة في العالم بجممله - سيظل محدوداً.

رغم الأهمية المدوّدة للوقود الحيوي السائل بمقاييس الإمدادات العالمية المتاحة من الطاقة، سوف يتواصل نمو الطلب على

وإن لم تكن مُتاحة تجارياً بعد، باستخدام مخزونات الخشب والعشب الطويل والنفايات المحصولية والحرجية في تحسين التوازن بين الانبعاثات الناتجة عن الطاقة الأحفورية وغازات الاحتباس الحراري.

يرى ضيوف أن هناك مسوغات لتوجيه الإنفاق إلى مزيد من بحوث الوقود الحيوي وتنميتها، وبخاصة تقنيات الجيل الثاني التي يمكن أن تنطوي على وعود أكبر، عبر التصميم والتنفيذ الجيدين، قياساً على مُتطلبات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية.



"إل جي إلكترونيكس"

تستثمر في خط إنتاج للخلايا الشمسية

«إل جي» تدير فريقاً كبيراً لتشغيل الخلايا الشمسية التجارية بإشراف رئيس المكتب التقني (CTO). كما قامت الشركة بتوظيف خبراتها المتراكمة في مجال البحث والتطوير لتوسيع أعمالها في صناعة الطاقة الشمسية بوصفها محرك النمو الجديد. وكجزء من هذه الاستراتيجية، اشترت "إل جي إلكترونيكس" أخيراً خط إنتاج الخلايا الشمسية من شركتها الحليفة (LG Chem-ical) المحدودة في حزيران/ يونيو الماضي.

يتوقع خبراء الصناعة أن تشكل الخلايا الشمسية ذات المنشأ البلوري (rystalline silicon solar cells) ما نسبته 80 بالمائة من قطاع الطاقة الشمسية، وذلك على نقيض الخلايا الشمسية الرقيقة.

الخلايا الشمسية ذات المنشأ البلوري تستخدم رقاقة السيليكون، أما الخلايا الشمسية الرقيقة فتعمل على تغليف طبقات الامتصاص الضوئي وتقوم بكهربتها من مواد مختلفة على المسطحات. بمعنى أن الخلايا الشمسية الرقيقة غير مكلفة نسبياً، إلا أن كفاءتها منخفضة. وفي الوقت الراهن تصل قيمة المبيعات في قطاع صناعة الطاقة الشمسية عالمياً إلى 10 مليارات دولار.

قالت عمارق الإلكترونيات الكورية «إل جي إلكترونيكس» إنها قررت تحويل خط تصنيع البلازما A1 في «غومي كوريا»، إلى خط لإنتاج الخلايا الشمسية.

إضافة إلى ذلك، تخطط «إل جي» لاستثمار زهاء 70 مليون دولار بحلول العام 2010 لإنشاء خطي إنتاج. وتتوقع الشركة أن يبدأ خط الإنتاج الأول في الربع الأول من العام 2010، وأن يعمل خط الإنتاج الثاني، بكامل طاقته، في الربع الأول من العام التالي. الخطان يعملان على تصنيع الخلايا الشمسية ذات المنشأ البلوري (Crystal-line silicon solar cell) مع وحدات قدرة 120 ميغا واط.

مدير عام شركة «إل جي إلكترونيكس» المشرق العربي في الأردن كيفن تشا، يقول: «يهدف هذا القرار لزيادة تفعيل خبرات (إل جي) المتراكمة للإفادة منها في مجال البحث والتطوير، وفي مختلف التقنيات الضوئية التي عملت بها الشركة في الأعوام الثلاثة الأخيرة، فضلاً عن خبرة التصنيع، التي تتيح للشركة أن تصبح من الرواد العالميين في مجال الخلايا الشمسية، وفي قطاع تصنيع الوحدات الإلكترونية المختلفة».

الخريف المقبل: الخازوق الآخر

◀ بعد أيام معدودة تنتهي فعلياً ولاية الرئيس الأميركي بوش تاركاً وراءه كومة من الفشل السياسي والاقتصادي والعسكري، وتاركاً العديد من الوعود الكاذبة سواء للشعب الأميركي أو للشعوب الأخرى.

لقد بعث مؤتمر أنابوليس بعض الأمل في نفوس بعضهم حول التوصل إلى حلول نهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة الدولة، بالرغم من أن الدول العربية لم تبد التزاماً بإرسال وفود على مستوى عال لتمثيلها في المؤتمر، وأعرب حينها مسؤولون سعوديون عن عدم اقتناعهم بأن الولايات المتحدة وإسرائيل قد فعلتا ما يكفي لإنجاح المؤتمر، وقلنا آنذاك إن العرب نجحوا في أنابوليس. أما سورية فكان لها وجهة نظرها بخصوص عدم إدراج قضية مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 على جدول أعمال المؤتمر. وعندما بدت المبادرة العربية وقرارات الشرعية الدولية كأساس للمؤتمر بذلت إسرائيل جهداً دولياً وأميركياً للحيلولة دون ذلك، وقبلت بمفاوضات للنقاش بعض القضايا الأساسية مع الفلسطينيين، وبذلك أجهضت المبادرة العربية والقرارات الدولية كأساس شكلاً ومضموناً، إلا أن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين انطلقت

بعد أن كانت متوقفة منذ لقاء كامب ديفيد-2 في العام 2000 الذي استضاف فيه الرئيس الأميركي بيل كلينتون لقاء فلسطينياً إسرائيلياً. هنا جاءت لقاءات علنية وسرية وغيرها بين وفدي التفاوض دون تقدم حقيقي، ودون اقتناع إسرائيل ببحث بعض القضايا الأساسية على أساس المبادرة العربية وقرارات الشرعية. وما توقعه الكثيرون حدث، ومضى العام، وسيغادر بوش دون أمل في حل الصراع، وعندها سيكون خازوق الخريف الماضي قد ابتلع وانكشف الأمر. ولكن الذي لم يتوقعه أحد أن تعود إسرائيل هذه الأيام لفتح ملف المبادرة العربية مرة أخرى تحت ذريعة "السلام الإقليمي"، وكأنها عادت إلى المربع الأول وتريد التجهيز لخازوق جديد، وتفتح الملف الإقليمي بولادة ولاية لرئيس أميركي جديد.

حسب وجهة نظر إسرائيل الأخيرة، إنها تستطيع الوصول إلى السلام مع الفلسطينيين عبر البوابة العربية، وبناء علاقات، والسير في مسيرة تطبيع كاملة، تأهباً لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم عبر تفاوض جديد.

بعد ست سنوات عادت إسرائيل للمبادرة العربية التي أهملتها رسمياً، ولم تبد أي رغبة من طرفها للتعاظم معها أو حتى

مناقشتها والإعراب حينها أنها ترغب في السلام مع الفلسطينيين عبر العرب. إن تلاعب إسرائيل بعقول العرب واختراقها الفكر السياسي العربي بأدوات عديدة منها القوة ومنها استغلال تحالفها مع الولايات المتحدة له دلالة حقيقية على عدم قدرة إسرائيل على التوصل لسلام قابل للحياة مع الفلسطينيين أو حتى العرب، وإنها فقط ترغب في تصفية القضية الفلسطينية على أساس بقائها دولة غير منحصرة وغير معادية لمجموع العرب، وبالتالي الحفاظ على ثوابتها الصهيونية، والتغلغل بشكل علني داخل جسد الأمة العربية.

قد تكون إسرائيل استغلت حالة الانقسام الفلسطيني الحادثة الآن للتعلل بعدم قدرة الفلسطينيين على رص صفوفهم، وعدم قدرتهم على توحيد رؤيتهم المستقبلية للسلام، وعدم قدرتهم على حل مشكلاتهم السياسية، وظهور تيار آخر غير السلطة الفلسطينية يجعل من الفلسطينيين مفاوضين ضعفاء، وقد تكون استغلت حالة الترهل العربي والتشتت في القرار المصري.

إن الحقيقة التي لا تحتاج إلى براهين كثيرة أن إسرائيل أرادت من أنابوليس أن يكون ميثاً منذ الولادة، وعدته

واجبا تفاوضيا غير ملزم بالوصول إلى حلول وإنهاء حلقة الصراع الطويل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهنا كانت وعود الرئيس الأميركي بوش بإقامة دولة فلسطينية بنهاية فترة ولايته مجرد وعود لتتقيص درجة فتور العلاقات مع العرب، وزيادة حجم دائرة السيطرة الأميركية على القرار العربي، والتدخل في سياسة العديد من الدول العربية لما يضمن بقاء مصالح أميركا في المنطقة العربية دون مساس ودون رغبة حقيقية في إنهاء الصراع الطويل، وإحلال السلام بالمنطقة العربية.

لعل القادم في الخريف القادم خازوق آخر يبتلعه العرب بمن فيهم الفلسطينيون، سواء عبر العودة إلى المبادرة العربية بعد تعديلها في كواليس خاصة بالصناعة السياسية للمنطقة العربية، أو ظهور رؤية لمبادرة جديدة للإدارة الأميركية الجديدة في التعامل مع ملف الصراع الطويل، أو منح مسار المفاوضات الفلسطيني الإسرائيلي بعض دوافع الحياة ليستمر فترة أطول حتى يحين تغير في الموقف الفلسطيني على الأقل، والتنازل عن بعض الثوابت التي تعيق قبول الإسرائيليين بإعلان اتفاق سلام في المنطقة.

لمواجهة ما هو قادم يتوجب على

جامعة الدول العربية الآن عقد جلسة لمناقشة تلاعب إسرائيل بمسار المفاوضات الفلسطيني الإسرائيلي، والتأكيد على عدم السماح بحدوث اختراق إسرائيل لخلق بدائل عن المبادرة العربية، أو السماح بتعديلها، أو حتى تغييرها. وعدّ المبادرة مرجعاً ثابتاً إلى جانب قرارات الشرعية الدولية، للتفاوض، والوصول إلى سلام مع الفلسطينيين، والإعلان رسمياً أن السلام مع العرب يأتي عبر البوابة الفلسطينية وليس العكس، وهذه تكون رسالة واضحة إلى إسرائيل للتفكير جدياً بتقديم تنازلات يستطيع الفلسطينيون من خلالها تحقيق ثوابتهم وتقديم سلام مشرف لشعبهم.

لعل سعي مصر وجامعة الدول العربية لإنهاء حالة الانقسام بين الفلسطينيين الآن وقيل أن تعاضم المشكلة ويستحيل معها التدخل العربي، لهو إجراء عربي مسؤول لإنهاء تعليقات إسرائيل ودفعها للتراجع عن خباياها في التعامل مع ملف التفاوض وصنع السلام، وبالتالي منح الفلسطينيين قوة ذاتية حقيقية لمواجهة تحديات الطرف الإسرائيلي وبناء الذات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على أرضية قوية من الوحدة الوطنية والصف الواحد.

هاني العقاد

طالباني ومحاولة إقامة دولة كردية

إلا تجاوزاً على حقوقهم التاريخية، وعلى العراق الواحد.

برزاني تصرف بالضبط كرئيس دولة حين سمح لنفسه بالتجاوز على الحكومة المركزية في بغداد وعرض إنشاء قواعد أميركية في كردستان، وهي ليست المرة الأولى التي يعلن تجاوزه هذا، في محاولة لجس النبض تجاه مشروعه، الذي هو مشروع طالباني أيضاً. فمثلاً تمسك الطرفان بوجود البيشمركة التي لا تعدو أن تكون ميليشيا، خارجة عن سيطرة الحكومة العراقية. وسيطرتهما على نفط كردستان وإبرام عقود مع شركات دولية لاستغلاله، وتمسكهما معا بتطبيق المادة 140 من الدستور التي صيغت في لحظة ضعف وهيمنة للحاكم الأميركي للعراق بول بريمر والقاضية بتقرير مصير مدينة كركوك، وطبعاً إلحاقها بكردستان، فضلاً عما تقوم به الميليشيا الكردية من محاولة تفريغ كركوك من سكانها العرب والتركمان، وتشريد للمسيحيين من الموصل.

هذه الأمور تجعل من نقاط الالتقاء بين الطرفين أكثر بكثير من نقاط الاختلاف، على أساس أن مستقبل الحزبين يمكن أن يحسم بصراع مستقبلي، بعد تحقيق الأهداف التي رسماها معا. وبالتالي، فإن موقف طالباني من إقامة قواعد أميركية في كردستان هو للاستهلاك الإعلامي، وبلاتن صورة من يريد أن يظهر بصورة الرئيس. لكن ما يقوم به حزبه على الأرض غير ذلك تماماً.

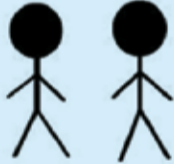
علاء نوري

لا يجوز التعويل كثيراً على موقف رئيس الجمهورية العراقية، زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال طالباني، الرافض بقاء قوات أميركية بكردستان، دون موافقة الحكومة المركزية، وهو الموقف الذي يضعه على النقيض من رئيس إقليم كردستان وزعيم الحزب الكردي الآخر القوي (الوطني الكردستاني) مسعود برزاني، الذي رحب بقواعد أميركية في الإقليم إذا رفضت بغداد توقيع الاتفاقية الأمنية مع واشنطن.

موقف برزاني ينطلق من سياسة نهابة للفرص في محاولة لدفع واشنطن والمجتمع الدولي للاعتراف بدولة كردية ترفضها كل الدول التي يتوزع الأكراد عليها: العراق وإيران وتركيا وسورية. ولا شك أن طالباني يشاطره الموقف نفسه، إنما يفتقر القدرة للتعبير عنه كونه رئيس العراق. لكن ذلك لا يعني بالقطع أن الموقف قد يتطور إلى مواجهة ولو سياسية بينهما، فقد ولى زمنها، خاصة بعد أن أخذت في الثمانينيات والتسعينيات طابع المواجهة العسكرية بين الحزبين القويين في كردستان. لكن المواجهة خفت حدتها كثيراً، وربما انتهت، إثر تقاسم الطرفين للكعبة بعيد سقوط نظام صدام.

جوهر القضية أنه يجب ألا يغيب عن البال أن كلا الطرفين طالباني وبرزاني، يسعيان جهدهما لاستغلال الفرصة التاريخية التي لاحت، لوضع ملامح المستقبل للأكراد وفق رؤيتهما التي لا يقرهما عليها جميع ممثلي هذا الشعب، فضلاً عن موقف مكونات الشعب العراقي الأخرى من عرب وتركمان، الذين لا يرون في تلك الرؤية

Your friendship means a lot to me



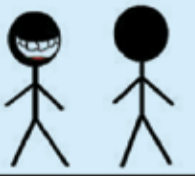
When you cry...



I will cry



When you laugh...



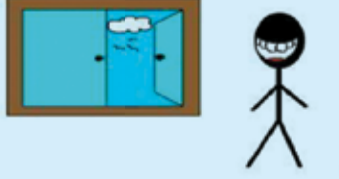
I will laugh



When you jump out of the window...

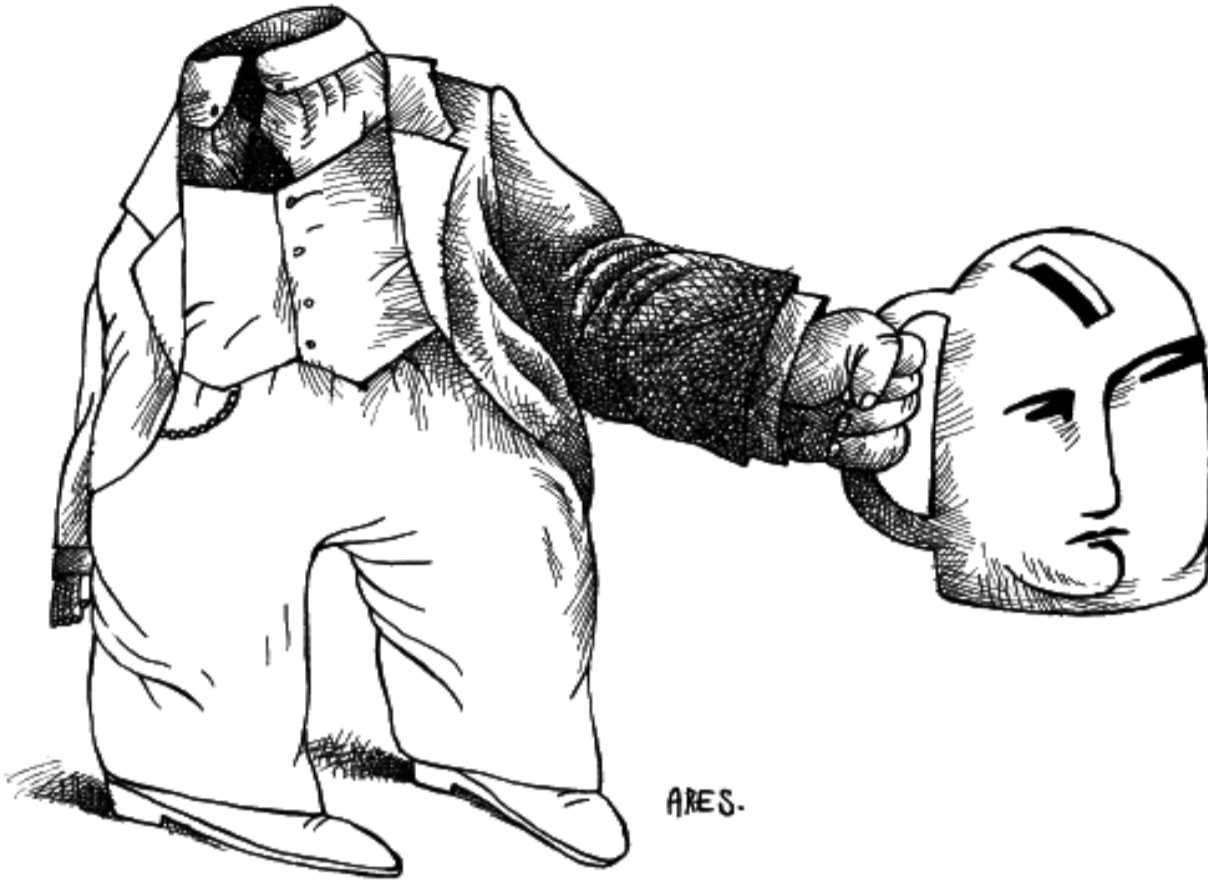


I will laugh... again



◀ مشاركة من القارئ عدنان عبد اللطيف

.. حتى باب الدار



◀ بريشة الرسام الكوبي أريس

أحمد أبو خليل

موقف القطاع المصرفي من "الفراطة"

في النتافة وما بعدها

◀ تسعى المقالة التالية الى دحض الفكرة الدارجة أن الحرص على المبالغ المالية الصغيرة، هو سلوك يخص الفقراء وغير المقتدرين، وأن الأثرياء بعيدون عن المسلكيات التي تندرج ضمن ما يعرف بعمليات "القربطة" على القرش، و"صم" الأيدي أو اغلاقها بالكامل على النقود بما فيها الفراطة، وباقي ممارسات "الصرصة" ومسك اليد، وغير ذلك من مظاهر تصنف عموماً تحت مسمى "النتافة المالية".
تعالوا نأخذ مثلاً مباشراً من أشهر المؤسسات التي تشتغل بالنقود، وهي البنوك والقطاع المصرفي على العموم، ودعونا نراقب تفاصيل موقف هذا القطاع من القروش والدنانير، أي من الفكة والفراطة.

دناوة النفس

ورفعتما

◀ جرب عزيزي القارئ أن تتحقق بتفاصيل قيمة راتبك ومسيرته بعد تحويله الى احد البنوك: يطلب صاحب الحساب (الراتب) أن يتم تسليمه كامل المبلغ المتوافر، فيعمد موظف البنك الى الإبقاء على دينار واحد وعلى باقي الفراطة التي تزيد عن الدينار، وذلك تحت عنوان الحفاظ على الحساب فعالاً، ولكنك تكتشف بعد زمن أن الحساب يخلو من هذا الدينار وتوايحه، ودائماً يتوافر لدى البنك أسماء وقورة للعمليات التي جعلت هذا المبلغ الصغير يتبخّر، بل إن بعض البنوك تخضم دينارا إضافيا على كل حساب يقل عن

تشحيم الحسابات

البنوك التي استمر دوام موظفيها لمنتصف الليل بهدف معرفة مصير بعض الفلسات، حيث يرفض البنك أن يدفعها الموظف من جيبه ويصر على التدقيق في حسابها. ليست هذه دعوة لتغيير أسس الحسابات البنكية، بل هي دعوة او تحريض على توخي الإنصاف في التسميات، ولتعلن البنوك أنها تعتمد النتافة كواحدة من أسس عملها.

قيمتها بالفلسات، وسيقال لك إن الأمر يجري ألياً، وإن الكمبيوتر يحسب ذلك تلقائياً، ولكن هذا الكمبيوتر يعجز عن الحفاظ على ذلك الدينار لو كان لمصلحتك.
تعتمد البنوك في عملها اليومي على خرافة دقة الأرقام البنكية، وأن هذه الدقة تشمل كل التعاملات وأن الفرد لا يمتلك الا الاستسلام أمامها، ويحفظ كثيرون القصص عن فروع

هل سمعت بما يسمى رسم صيانة حساب؟ إن بعض البنوك لديها مثل هذا الرسم، يبدو أن الحسابات عندهم تحتاج للتشحيم وشد البراغي، على حد تعبير صديق يعتبر أحد أشهر المتعاملين بالمبالغ المالية المحدودة.
لكن جرب عزيزي القارئ أن تجعل حسابك ينكشف بمبلغ دينار واحد مثلاً، إنك حتماً ستجد أنه سوف يخضع للفوائد حتى لو كانت

يا بدناء الأردن اتحدوا

كل منا أن لا يكون نصيبه واحدة وجهها "قد إصبعين"، كما نصف شديدة النحافة بأنها "معضرطة" ليس عليها "علك لحم".
الرجل أيضا يفضل أن يكون "جَهام" عريض الأكتاف لا يدخل من الباب، ونذم الرجل عندما نصفه بأن "حبتة قليلة".

فإن مقاييسنا في الأردن مختلفة.
بالنسبة للمرأة فنحن نريدها "ملظظة" أو "مربربة" و"مليانة" وأن يكون ذراعها "هه" وأن تكون رقبته "هالغلظ" (مع الإشارات المناسبة باليدين لتدل على المعنى المقصود).
بالمقابل نحن لا نريدها "مُسقودة" ويتمنى

◀ لا يتوقف الدكتور كامل العجلوني عن حربه ضد البدانة، وهو يواظب على إحصاء عدد البدناء ونسبتهم. الأمر على الأغلب يتعلق بمواصفات مقاييس غير محلية للبدانة، فلو تجاوزنا الميول الطارئة في السنوات الأخيرة نحو النحافة الاستثنائية وهي ميول مستوردة،

العميل الصغير

◀ الغريب أن البنوك تخص بهذه الممارسات أصحاب الحسابات البسيطة من العملاء الصغار، اعتماداً على معرفتها بسيكولوجيا متلقي الراتب أو التحويل المالي البسيط، حيث يطغى الشوق الى قبضه على الرغبة في التدقيق في قيمته. ثم أن مثل هذا العميل البسيط يعتبر مبلغ الراتب لحظة قبضه كبيراً بالنظر الى حاجته اليه وانتظاره له، بحيث أنه يستحي من المطالبة بالدنانير

مفكرون بلا حدود

انا مثلاً «مُفكر أنام بعد الأكل» أو «مُفكر أشترى بنطلون على العيد» أو «مُفكر أتزوج مرة ثانية».. الخ. كل من هذه الأفعال تنطوي على فكرة تمكيني من أن أكون «مُفكر». حتى في المسائل الثقافية أو السياسية قد أكون «مُفكر أعمل بحث» أو «مُفكر أكتب مقالة». وفي بعض المحاضرات والندوات يسأل أحد الحضور زميله: «مُفكر تسأل اليوم؟» لا تنسوا طبعاً أن «مُفكر» قد يكون معروفاً ومشهوراً، بل إنه قد يكون «مُفكر حاله مُفكر»!

بلقب «مُفكر»، لكن في الوقت نفسه يخشى من تزايد نسبة المفكرين في بلادنا عن النسبة المعترف بها دولياً.
الكلمة العامية «مُفكر» تحل المشكلة، فعن طريقها لا يحرم مفكرنا من اللقب من جهة، كما أنها تضمن أن لا يعتدى على المفهوم من جهة أخرى، وعلى العموم فإن الكلمتين لا تختلفان الا بالتشكيل، كما أن الكلمة العامية توسع نطاق استخدام المفهوم بحيث يمكن أن يكون لدينا الكثير من «المُفكرين».

◀ أبدعت اللهجة العامية كلمة «مُفكر» (بتسكين الميم) وذلك للتمييز بينها وبين كلمة «مُفكر» (بضم الميم) وهي الكلمة الفصيحة المعروفة.
أهمية التمييز ملحّة أحياناً، ذلك أن المشاركين في كثير من الندوات والمحاضرات يتكلمون في إطلاق لفظ «مُفكر» على بعضهم البعض، وتجد الواحد منهم يقدم الآخر بالقول: دعونا الآن نستمع الى المفكر المعروف.
ليس المطلوب حرمان أحد من التمتع

رزانة

"خمسة أطياف": تجارب فنية تلامس الروح

السجل - خاص

وإن كانت تسيل عليها قطرات من ألوان متعددة معظمها يبعث على البهجة والفرح. أما نصر الله المولود العام 1963 فيراكم في هذا المعرض على منجزه الإبداعي الذي بدأه منذ التسعينيات لوحاتٍ مشغولة بتقنية الزيت على القماش، برع نصر الله في توزيع مساحاتها محققاً متعة بصرية من ذلك التمازج الحيوي بين الكتل اللونية الموزعة بشكل مدروس على سطح اللوحة.

خمسة تجارب، لخمسة فنانيين، لكلٍ منها نكهتها الخاصة، ولها مجتمعة قدرة على شحن المتلقي بأحاسيس ورؤى عميقة تلامس روحه وتدهشها.



من أعمال عماد الظاهر

يوظف السعيد جسد الأنثى بطريقة رمزية تحتمل معاني الأمومة والدفء والحنان، ويضعها في فضاء مغاير قاس ومرعب، لينتصر في النهاية إلى الوجه المشرق من الحياة، وهو ما تكشف عنه لوحته التي تصوّر جسد امرأة تحتضن الكمان، تواصل من خلاله فعل البقاء. المساحة اللونية الخضراء هنا تعانق الكمان ووجه المرأة الذي يحتضنه.

لوحات السعيد المولود في العام 1976، منفذة بتقنية الزيت على القماش، وتبرز الأشكال فيها بطريقة نافرة عن السطح، تدفع المتلقي لتأملها عميقاً وجسّ نبض الحياة واستشعارها فيها.

ما يلفت النظر في هذا المعرض، وبشكل خاص تجارب الفنانين العراقيين، هو بصيص الأمل بعد أفضل. وهو ما تذهب إليه التجريبتان السابقتان للرامي والسعيد، وما تؤكد منحتوات الظاهر المولود العام 1964 والذي درس فن النحت في جامعة بغداد (1989). المادة الأساسية للظاهر هي النحاس، وقد ركز الفنان على مفردات بعينها من مثل الأقفاص التي تطلق الطيور خارجها، في إشارة إلى توق للحرية ورفض للسجن أو التقييد، كما في المنحوتة التي تبرز جسد كائن بشري يجلس على كرسي في حديقة، يرقد على طرفه قفص، وعلى الطرف الآخر ثمة غصن لشجرة يقف عليه طائران، ويتخذ الغصن بتفرعاته شكل قلب حبّ. العصفور موتيف يتكرر في أعمال الظاهر كما هو المفتاح والقفل والغصن.

البخيت المولود في السودان العام 1966، يستخدم في أعماله المعروضة للمرة الأولى، الألوان المائية، ويركز على رموز من التراث الشعبي، تتجلى بوضوح على سطح اللوحة،

يقدم معرض "خمسة أطياف"، المقام على غاليري دار الأندى، إطلالة على تجارب خمسة فنانيين عرب قادمين من مدارس فنية مختلفة، هم: نجلاء الرماحي، وفلاح السعيد، وعماد الظاهر (العراق)، وعبد القادر البخيت (السودان)، ومحمد نصر الله (الأردن).

في أعمالها المشغولة بتقنية الأكريليك على القماش، تقدم الرماحي التي درست الفنون الجميلة ببغداد، تنوعات شكلية ولونية تقترب من الكولاج. تنحصر الألوان في أشكال عشوائية التصميم، تتلاصق جنباً إلى جنب ضمن تراكيب تبيح على الإحساس بالقلق والترقب، خصوصاً أن الألوان الغامقة كالأسود والبنفسجي والبنّي، تتسبب خلفيات اللوحات.

سمة التقطيع تظهر كذلك في أعمال السعيد، غير أن الشكل الأساسي في اللوحة يبدو واضح المعالم. وجاء فعل التقطيع من خلال حزوز لونية سوداء أعملت في الأحمر وتدرجاته والأصفر الباهت والبنّي، فيما حطت حدود الأسود بالبنفسجي الغامق، كما في اللوحة التي تبرز جسداً أنثوياً جرى تشويبه الأبعاد فيه بطريقة درامية، حيث استؤصلت اليدان وبرز الرأس بشكل مدبب وغابت ملامحه في غمامة الألوان المتداخلة، وانتشر الأحمر بطريقة مفزعة توحى بفعل دموي.

فضاء شخصي

المكان: جاليري مكان
الزمن: 12 تشرين الثاني / نوفمبر

لينا صعوب مصممة جرافيك وفنانة بصرية. أفكار أعمالها مستوحاة من محيطها، وتتمحور حول الدفاع عن حقوق النساء اللاتي يُساء فهمهن ويتعرضن للإساءة، بما يتناقض مع المزايم الشائعة حول المساواة بين الجنسين. شاركت في معارض ومشاريع فنية في عمان ودبي. تعمل الصعوب مديرة فنية في مجلة كانفاس للفنون والثقافة.



معرض دودي الطباع

المكان: مركز زارا
الزمن: حتى 19 تشرين الثاني / نوفمبر

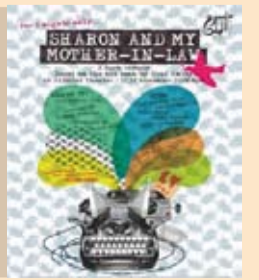
يقام معرض دودي الطباع بمناسبة ذكرى ميلاد الملك الراحل الحسين بن طلال، ويؤرخ لحقبة تاريخية مهمة في تاريخ المملكة عبر فن التصوير الفوتوغرافي.



شارون وحماتي

المكان: مسرح البلد
الزمن: الخميس 13 تشرين الثاني / نوفمبر

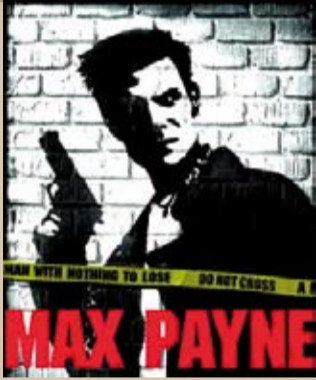
نص المسرحية مُعدّ عن كتاب للفلسطينية سعاد العامري تصوّر فيه معاناتها في ظل الاحتلال والحصار. النص من تأليف عفاف شوّ بيبي، وإخراج حسن بريزير، وإنتاج باسم بيبي.



Max Payne

بطولة:
مارك والبرغ

إخراج:
جون موور



"سينما جراند"

قصة الفيلم مقتبسة عن لعبة الفيديو الشهيرة التي تحمل الاسم نفسه. يروي حكاية شرطي يخسر عائلته، فيجد نفسه يحقق في جرائم أخرى تجري في منطقته.

Tropic Thunder

بطولة:
بن ستيلر
جاك بلاك

إخراج:
بن ستيلر

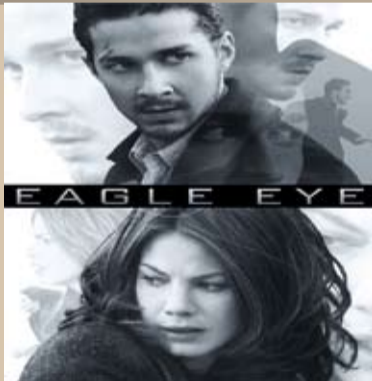


يروي قصة تصوير فيلم عن الحرب في جزيرة، وبطريقة كوميدية يتحول تصوير الفيلم إلى حرب حقيقية.

Eagle Eye

بطولة:
شيا لابوف
ميشيل مونغان

إخراج:
دي جي كاروزو



"سينما جراند"

شاب وفتاة تلاحقهما امرأة ترصد كل تحركاتهما بهدف تصفيتهما، فيحاولان الهرب منها للحفاظ على حياتهما.

Beverly Hills

أصوات:
دروو باريمور
شيش مارتن

إخراج:
راجا غوزيل



"سينما جراند"

كلبة مدللة تعيش في بيت عائلة ثرية، وفجأة تنوه في شوارع بيفيرلي هيلز وتلتقي بأشخاص في الشارع يساعدها لاحقاً.

“اعطيني فاين”

ما أجمل أن تشاهد طفلك يبتسم بأمان. والأمان ستجده دائماً مع فاين أنقى مادة خام لأي استخدام. والوحيد بتكنولوجيا التعقيم ستيري برو نظام التعقيم الفريد

فاين دائماً معي

فاين
نظام التعقيم الفريد

◀ بهذا العدد ورقمه خمسون تختتم «السَّجَل» سنتها الأولى، ويتطلع القارئون عليها للسنة الثانية من مسيرة هذا المشروع، ابتداءً من عدد الخميس المقبل.

لقد بذل فريق العاملين كل بمفرده وبصورة ثنائية وجماعية، جهوداً خارقة وموصولة لبلورة هذا المشروع، على النحو الذي خرجت به هذه المطبوعة، في تميزها المهني وأدائها النوعي، وبالقيم التي تمسكت بها.

لقيت «السَّجَل» منذ صدورها وحتى اختتام سنتها الأولى دعماً معنوياً نبيلاً، من الزملاء الصحفيين على اختلاف مواقعهم ومنابرهم المكتوبة والمسموعة والإلكترونية، ما أمدنا بمزيد من الطاقة والأمل، وضاعف شعورنا بالمسؤولية تجاه هذه المهمة، ومما ندين به لجمهوره الزملاء الأعزاء. وقد شاطرهم في هذه الوقفة الكريمة تجاه «السَّجَل»، أعضاء النخبة السياسية والمثقة، من نواب وأعيان وحزبيين وأكاديميين ونقابيين، ومن مسؤولين حاليين وسابقين، ومن ممثلي المجتمع المدني والأجيال الشابة، الذين استوقفتهم هذه التجربة وأغنوها بملاحظاتهم ومشاركتهم.

اجتهدت «السَّجَل» ما وسعها الجهد على البرهنة على مدى خمسين عدداً، أن هناك ما يمكن إضافته لمسيرة الصحافة الأردنية، وما يستحق إضافته للتعبير عن تيار مدني تحرري مستنير، نزع من أنه ليس هامشياً أو ضئيلاً، يروم لإطلاق طاقات الفرد والمجتمع، وضمان المشاركة، ورفع مستوى الوعي السياسي والمستوي، وإشاعة الحيوية الثقافية، ونصرة حقوق الإنسان، ابتداءً من الأطفال والنساء والشباب والفقراء وليس انتهاءً بجمهرة المهمشين.

لم نحقق بعد ما نتوق إليه، فمن طبيعة العمل الإعلامي «النقص» وحاجته الدائمة للاستكمال، بماوكبة الحياة التي تضيف جديداً يتطلب متابعته كل يوم، ويقتضي الإصغاء إلى نبضه، وإدراك ما يحمله من إضافات.

وإذ نشيع السنة الأولى من عمر هذه المطبوعة، التي أنفقنا فيها جهداً هائلاً موصولاً لم يخل من توترات التطلع إلى التجويد والتجديد، ومن صعوبات الموازنة بين النفقات والمردود، وهو ما يصادف كل المطبوعات في السنوات الأولى للصدور، فإن العاملين في «السَّجَل» يحدوهم الأمل والثقة بأن الطريق الذي شقته هذه الصحيفة - المجلة، قد أصبح أقل وعورة ولا عودة عن، بل يحملنا على مواصلة المسير، والرهان على خيارنا الأصيل على صحافة عصرية متطورة، تجمع بين قيم البحث والجاذبية المهنية، وتعكس غنى وتركيب مجتمعنا إلى جانب الأخطاب وأوجه الخلل. وهو ما كشفت عنه الأعداد الخمسون من «السَّجَل» عدداً تلو عدداً، بملفاتها وأبوابها وتقاريرها.

ليس لدينا الكثير مما نقوله بهذه المناسبة، لكن لدينا الكثير مما نعززم فعله. وسوف نهتدي بملاحظات وانتقادات واقتراحات القارئ والقارئات، خاصة ممن يشغلهم أمر تطوير العمل الإعلامي كما تجديد الحياة العامة بمناشطها المختلفة، وممن واكبوا هذه المطبوعة في رسم ملامح هويتها، وطريقة مقاربتها للقضايا المثارة التي تنأى عن الشخصنة وعن أية أجندات خاصة، باستثناء «أجندة» التنوير والموضوعية، ومتطلبات التقدم السياسي والثقافي، وحماية وتوطيد المصالح الوطنية والقومية العليا.



ويأتيك بالأخبار

المجالي يصطحب كتلته إلى الغور

◀ اختار عبدالهادي المجالي، رئيس مجلس النواب رئيس كتلة التيار الوطني (55 نائبا)، منطقة الأغوار للالتقاء بأعضاء كتلته لبحث نتائج انتخابات المكتب الدائم واللجان النيابية الأربعة عشرة. المجالي، استضاف أعضاء الكتلة الخميس الفائت على العشاء في مزرعته الكائنة في الغور، وهناك بسط أعضاء الكتلة آراءهم ووجهات نظرهم في الانتخابات، وبالذات حول تحالفهم مع كتلة الإخاء (19 نائبا). صدر عن الكتلة في نهاية الاجتماع تصريح ثمن موقف أعضائها في الانتخابات.

عند الثانية ليلاً أفرج عن العبادي

◀ النائب السابق أحمد عويدي العبادي، أُخلى سبيله من السجن عند الثانية من ليلة السبت الماضي، بعد أن أنهى فترة محكوميته البالغة سنتين، لإدانته بنشر معلومات كاذبة في الخارج، والانتساب لجمعية غير مشروعة (الحركة الوطنية الأردنية). إخلاء سبيل العبادي في وقت متأخر من الليل بدلاً من الصباح، كان وفق مصادر مطلعة لورود معلومات عن تأهب أفراد من عشيرة النائب السابق لاستقباله عند بوابة السجن، وبالتالي قطع الطريق عليهم، للحيلولة دون تجمهرهم أو الخروج بمسيرات. العبادي يحاكم حالياً على خلفية قضية، حركها ضده وزير الداخلية عبد الفايز بصفته الشخصية بتهمة القذح والذم. وما زال قاضي صلح عمان ينظر فيها.

لا تحفظات مصرية

◀ وزير المياه والري رائد أبو السعود، استقبل الأحد الماضي السفير المصري في عمان عمرو أبو الوفا، السفير قصد وزارة المياه لتوضيح الموقف المصري الرسمي، بعد ورود تقارير إخبارية تفيد أن القاهرة تحفظ على مشروع ناقل البحرين الذي يهدف للربط بين البحر الميت والبحر الأحمر. السفير أكد للوزير أبو السعود أن لا تحفظات للحكومة المصرية على المشروع، وأن التقارير الغربية والفضائية التي أشارت إلى «تحفظات مصرية» لا أساس لها من الصحة.

شركات الديسي في خطر

◀ مذكرة نيابية يتم التحضير لها من النائب حازم الناصر. المذكرة تطالب الحكومة بإنهاء العقود الموقعة مع شركات زراعية قائمة في منطقة حوض الديسي. محور المذكرة يدور حول تراكم ديون للحكومة على تلك الشركات بلغت نحو المليون دينار. النائب بدأ بصياغة المذكرة تمهيداً لعرضها على النواب للتوقيع عليها. يذكر أن النائب الناصر سبق له تبوؤ موقع وزير المياه والري.

ردّ قَطْرِي سريع بالموافقة

◀ وافقت قطر على الاستمزاغ الذي قدمه الأردن بتعيين أحمد المفلح سفيراً في الدوحة. الردّ جاء خلال 4 أيام، ما دفع سياسيين إلى وصفه بـ«الخطوة غير المسبوقة». سرعة الردّ عكست أجواء انفراج بين البلدين بعد 3 سنوات من التوتر. ترجّح الأوساط السياسية أن تشهد الفترة المقبلة زيارات لمسؤولين على أعلى المستويات بين البلدين. المفلح هو السفير الأردني في طهران حالياً، وكان تنقل في العمل الدبلوماسي بين محطات عدة، وبخاصة في العواصم الأوروبية.

مشاركة أردنية في الحوار الفلسطيني

◀ يشارك وزير الخارجية صلاح الدين البشير، يوم الاثنين 10 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، في اجتماعات الحوار الفلسطيني بين حماس وفتح في القاهرة. إضافةً إلى الأردن، وُجّهت مصر، راعية الحوار، دعوات لسورية بصفتها رئيساً للجنة العربية؛ وللسعودية بصفتها رئيسة مجلس وزراء الخارجية العرب؛ ولليمن ولبنان أيضاً.

تسجيل بالجملة من لون سياسي

◀ يسعى اتحاد نقابات العمال لتفادي الانتقادات الموجهة إليه، بعد القرارات الصادرة عن مؤتمره الاستثنائي، والمتضمنة إلغاء كافة الفروع النقابية. محاولة الاتحاد تمثلت في التصريح بفتح باب الانتساب لبعض النقابات. الاتحاد قال بلسان رئيسه مازن المعايطة، إن باب الانتساب سيفتح في نقابات طالما كانت أبوابها مغلقة مثل: نقابة العاملين في التعليم، العاملين في الخدمات العامة، العاملين في المهن الصحية، العاملين في البلديات، والعاملين في المحلات التجارية. مبادرة الاتحاد التقطتها قوى سياسية مثل جبهة العمل الإسلامي، التي بادرت لتوجيه أعضائها العاملين في مجمع النقابات المهنية للتسجيل في نقابة الخدمات العامة، كما بادر عاملون في المستشفى الإسلامي للتسجيل في نقابة الخدمات الصحية، وبادر عاملون في مدارس خاصة للتسجيل في نقابة التعليم. الإقبال على التسجيل استوقف نقابيين ورؤساء نقابات خاصة أن التسجيل تم بأعداد كبيرة ومن لون سياسي واحد.

تسلّم تأشيرات الحج

◀ تسلّم نواب خلال اليومين الماضيين، الموافقات الأولية من قبل وزارة الشؤون البرلمانية، التي تنسق مع وزارة الشؤون والمقدسات الإسلامية على خمسة أسماء لكل نائب لأداء فريضة الحج هذا العام، ومنح المكتب الدائم للمجلس الإذن للنواب بالاتصال مع مرشحيهم، وتوجيههم إلى أحد البنوك ودفع مبلغ مالي، ثم الذهاب إلى أحد مراكز الحج والعمرة المعتمدة لتسجيل أسمائهم هناك. الموافقة الحكومية تتعلق بالتأشيرات فقط، فيما سيقوم الحاج بدفع نفقاته الأخرى كاملة. موافقة الحكومة على التأشيرات، جاءت ضمن سلسلة تسهيلات منحتها الحكومة للنواب، ومنها رفع رواتبهم بمقدار 1350 ديناراً وإعفاؤهم من الرسوم الجمركية لسياراتهم.